دكتور نبيل السمالوطى
كلية البنات - جامعة الأزهر

بناء القوة والتنمية السياسية

دراسة فى علم الاجتماع السياسى

الطبعة الأولى

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



الهيئة المصرية العامة للكتاب
فرع الاسكندرية

بناء القوة والتنمية السياسية

دراسة فى علم الاجتماع السياسى

دكتور نبيل السمالوطى

كلية البنات - جامعة الأزهر

١٩٧٨



الهيئة المصرية العامة للكتاب



والعصر (١) إن الانسان لفى خسر (٢) إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر (٣)

(صدق الله العظيم)

مقدمة

تحتل قضية التنمية الشاملة مكانة كبرى فى عالم اليوم ـ خاصة لدى الدول النامية ـ سوا. على المستوى النظرى أو مستوى الدراسات والأبحاث ، أو على المستوى التطبيقى . وتعد قضية التنمية داخل الدول النامية قضيـــة مصيريه تتعلق بكيانها وبقائها ومستقبلها فالتنمية ترتبط بالاستقلال السياسى الى جانب انها ترتبط بالظروف الحياتية والمعيشية للجماهير وبتطلعاتهم وآمالهم الشخصية والوطنية والقومية . فالتنمية بالنسبة لهذه الدول قدرها فامـا أن تكون أولا تكون والطريق الوحيد لكينونتها وتدعيم إستقلالهـا السياسى والاقتصادى وتحقيق آمال شعوبها وإحتلال مكانة دولية مرموقة هو أن تطبق مجموعـة من الخطط التي تتضمن برامج فعالة للتنمية الشامة .

وتحتل قضية التنمية قدرا كبيرا من إهتمامـاتى العلمية والبحثيه على مدى يتجاوز العشر سنوات ، حاولت خلالها اصدار مجموعة من الدراسات النظرية والابحاث الميدانية ، فى سنه ١٩٧٤ أصدرت دراسة بعنوان علم اجتماع التنميه دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث ، وفى سنه ١٩٧٥ أصدرت دراسه نقـدية فى علم اجتماع التنمية بعنوان « الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر » وفى سنه ١٩٧٥ أيضا قدمت بحثـــا فى المؤتمر الفكرى الأول للتربوين العرب فى بغداد حول « نماذج التنمية والتحديث الحضارى فى العالم الثالث ، مع تحليل نموذج للتوازن » وفى سنه ١٩٧٦ أصدرت الجزء الأول من كتابى بعنوان « التنميه والتحديث الحضارى . تحليل للابعاد الاجتماعيه والنفسيه للتنمية الاقتصادية » وفى نفس العام تقدمت ببحث ميدانى الى حلقة البحث التى عقدت بالخرطوم حول أثر التكنولوجيا على المجتمعات التقليدية وكان عنوان البحث « التنمية السياسية فى مجتمع القرية ـ دراسة حالة القرية المصرية »

وفي سنه ١٩٧٧ صدر الجزء الثانى من كتاب «التنمية والتحديث الحضارى» وكان موضوعه الفرعى «دراسة ميدانية للقرية المصرية ومقارنتها بقرى العالم الثالث - الانفتاح - التنظيم - القوة» هذا الي جانب اننى أعد الآن دراسة حول قضية «البيروقراطية والتنمية الإدارية - دراسة فى علم اجتماع التنظيمات» سوف يصدر إن شاء الله خلال ١٩٧٨ .

واليوم أقدم هذه الدراسة حول بناء القوة والتنمية السياسية . وهو موضوع إحتل أهتمام بعض العلماء خلال السنوات الأخيرة ، حيث صدر العديد من الدراسات والابحاث حول التحديث والتنمية السياسية ، أصطبغت أغلبها بصبغة البلولوجية واضحة ، فمضمون التنمية السياسية وعملياتها تختلف باختلاف التيارات المتصارعه فى علم الأجتماع كالتيار المادى والتيار المثالى أو الوظيفى .

ويقف الباحثون اليوم من قضايا السياسه وعلم الإجتماع السياسى كالدولة والحزب والصفوة البيروقراطية والإدارة العامة والديموقراطية ... الخ موقفا متناقضا حسب طبيعة الفروض الخلفية والتوجيهات الايديولوجية والمعتقدات السياسية والإنتماءات الفكرية والمصالح الإقتصادية والاصول الطبقية ... الخ لكل منهم .

وأيا كان الأمر فان الصله واضحة بين براج التنميه وطبيعه بناء القوة داخل المجتمع ، على اعتبارات طبيعيه براج التنميه ونوعيتها وإتجاهاتها ونوعية الفئات التى توجه لصالحهم ، أو الإجابه على السؤال التالى : تنميه من أجل من؟ إلى جانب تحديد الهدف الاستراتيجي للتنميه ومجموعة الأساليب التى من شأنها تحقيق هذا الهدف ... كل هذه الأمور تتوقف فى التحليل الأخير على طبيعة البناء الإجتماعى ونوعيه الصفوات السائدة - السياسية والإقتصاديه والفكريه ،

تلك الصفوات القادرة على صنع وإصدار القرارات واجبةالتنفيذ ، أو القادرة على التأثير الفعال على مراكز صناعة القرارات وتعبئة الرأى العام وتوجيهه فى إتجاه معين أو آخر .

وسأناقش في هذه الدراسة التصورات المختلفة لبناء القوة وأعرض مختلف أساليب ومناهج دراسة هـــذا الموضوع في علم الإجتماع بما يتضمنه من موضوعات ترتبط به كالسلطة والنفوذ والجبر والسيطرة ... الخ .

ويتضح لكل من يعالج أمورالواقع الاجتماعي صدق.مايذهب اليه «آمرس هاولى» A. Howley من أن القوة تتخلل الحياة الإجتماعية فأي عـــلاقة اجتماعية هى علاقة قوة وأى تنظيم أو نسق إجتماعي هو نسـق للقـوة ، وأن الحياة الإجتماعية ليت سوى مجموعة من معادلات للقوة . ويتضمن هذاالكتاب معالجة لقضية السلطة من حيث مفهومها ومـا طرح بصددها من نظـرياتى ومداخل دراستها ، الى جانب عرض متواضع لاهم قضايا التنمية السياسية من حيث مفهومها ومضامينها ومداخل دراستها وأرتباطها بقضايا علمى السياسـة والإجتماع السياسى كالدولة والتنظيم والحزب والصفوة والديموقراطية .

وإذا كانت عمليات التنمية من شأنها تحقيق عملية التحول البيروقراطي Bureoucratisotion أو الصياغة البيروقراطية داخل المجتمع بمعنى كثرة عدد التنظيمات البيروقراطيه وإتسـاع نطاقها وتعقـد بناءاتها وتشابك العـلاقات داخلهـــا .

فقد حاولت التعرض لارتباط عمليات التنمية السياسية بقضية البيروقراطيه مبينـا مختلف التيارات المتصارعه بصدد مستقبل البيروقراطيه وأرتباطهـا بحركه المجتمع نمواً وتنمية .

ولايمكنني أن أدعي بالطبع أنني أقدم اليوم دراسة جامعة مانعة حــــول قضايا القوة والتنمية السياسية من منظور علم الإجتماع ، لأن هــذا الأمر فوق طاقتي ، غاية ما في الأمر أنني أقــدم محاوله تحتاج اليها المكتبة العربية ، أعرف أنها محاوله يشوبها الكثير من النقص والقصور .

وأنني أنظر الي هذه المحاولة على أنها دعــــوة للاخوة الزملاء ولطلاب العلم لتناول هذه الموضوعات بالدراسة والبحث من أجل تقديم دراسات أكثر غنى وخصوبة وعمقا ، خاصة وأنها تمثل أهمية كبرى بالنسبة لمخططي برامج التنمية وراسمي السياسة الإجتماعية داخل الدول النامية ، إلى جانب أنهـا موضوعات يختلف عليها أشد الاختلاف .

والواقع أننا نحتاج الي العديد من الدراسات الميدانية ـ تتحقق في واقعنا الإجتماعي والحضاري ـ والدراسات النقدية التي تتيح لنا إعـادة إختبـار قضايا التنمية سواء في الغرب أو الشرق وإعادة النظر في ما طرح في تراث التنمية من آراء وتصورات ونظريات وفروض .

وأعتقد أن هذا السبيل هو الذي يجنبنا نقل نماذج جاهزة للتنمية صيغت داخل مجتمعات تختلف بنائياً وتاريخيا وحضاريا عن واقعنا الاجتماعي المتفرد .

هذا وبالله التوفيــق ،

رمل الاسكندرية في ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨ — نبيل السمالوطي

محتويات الكتاب

مقدمة　　　　　　　　　　　　　　　　صفحة

الفصل الأول :

الفصل الثـانى :

الفصل الرابع :

الفصل الخامس

الفصل الأول

الدراسات السياسية بين الاتجاهين التقليدى والسلوكى

١ ـ مقدمة

٢ ـ مجال الدراسة فى العلوم السلوكية التقليدية والحديثة

٣ ـ علم الاجتماع السياسى وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع

٤ ـ نشأة المجتمع السياسى ـ الاتجاهات التفسيرية

٥ ـ المجتمع السياسى وظاهرة السلطة

٦ ـ اتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع السياسى

مقدمة :

شغلت قضية السياسة الفكر البشرى منذ القدم نظرا لارتباطها بأمور عملية تمس الانسان في أمنه وحريته وملكيته ومستقبله . ولعل هذا يتضح من أنها ترتبط بنظام الحكم وبعدة أسئلة منها من الذى له الحق الشرعى فى الحكم، وماهى مؤهلات الوصول إلى السلطة؟ وماهى أساليب ممارسة السلطة؟ وما هى حدود تلك الممارسة؟ وما هو موقف الجماهير من السلطة؟ ... وما هى الضمانات التى تكفل حقوق الجماهير فى مواجهة الحاكم؟ ... إلى غير ذلك من الأسئلة التى تتصل مباشرة بالتنظيم الاجتماعي وبأساليب الضبط داخل المجتمع . ومثل تلك الاسئلة وغيرها طرحت على بساط البحث أفلاطون منذ آلاف السنين ومازالت مطروحة حتى الآن . وتختلف المجتمعات بشكل واضح في الاجابة على هذه التساؤلات ، بل وفي نوعية التساؤلات المطروحة أصلا . وينبثق هذا الاختلاف عن التنوع الايديولوجي وتباين الابنية الاجتماعية والاقتصادية والمذهبية بين الدول .

ويرجع مصطلح السياسة Politics إلى كلمة Polis الاغريقية وتعنى المدينة . ولا يقصد بالمدينة هنا الجانب المادى، وإنما يقصد أساليب ومحددات التنظيم الاجتماعى داخلها ، ومجموعة القواعد والمعايير التى تنظم علاقات الناس وكلمة السياسة كلمة عربية تعنى لغويا القيام على الشىء بما يصلحه . فالوالى يسوس الرعية ، بمعنى أنه يحقق مصالحهم ويدبر أمورهم . وعلى الرغم من تعدد مفاهيم السياسة - اصطلاحيا - (حيث يقصد بها صفة المواطن وحقوقه داخل التنظيم الإجتماعى ، وأحيانا يشير إلى مجموعة الإجراءات التى تتخذها السلطة العامة لتنظيم شئون المجتمع ، وأحيانا يشير إلى دستور الدولة ونظام

الحكم فيها ...) إلا أن موضوع البحث السياسى ـ أيا كان ـ يدور حول فكرة السلطة داخل المجتمع، تلك السلطة التى تعد ضرورة من ضرورات التنظيم الاجتماعى social imperatives.

مجال الدراسة فى العلوم السياسية ـ التقليدية والحديثة

يذهب بعض الباحثين إلى أن علم السياسة هـــو ذلك العلم الذى يبحث أساسا فى موضوع الحكومة ، على أساس أن الحكومة بمعناها الواسع هى التى تمثل السلطة وممارسة السلطة داخل الجماعة السياسية. ويتضمن مفهوم الحكومة مجموعة من المفاهيم التى تحتل أهمية كبرى فى التحليل السوسيولوجي كالضبط الاجتماعى والسلطة والتنظيم ، والقيادة والتبعية . وهـذا يعنى أن علم السياسة يعالج مجموعة من الظواهر الاساسية التى تلازم مجتمع الانسان أينما وجد .

وقد كانت النظم السياسية فى الماضى وحتى عهـــد قريب ، تعد مرادفة للاشكال التى تمارس بها السلطة ، بمعنى أنه كان يقصد بها أشكال الحكومات ولكن الأخذ بهذا المعنى يحصر موضوعات النظم السياسية، وبالتالي موضوعات علم السياسة على البحث فى شكل الدولة (دولة موحدة أو اتحادية) وشكل الحكومة (ملكية أو أرستوقراطية أو جمهورية أو دكتاتورية أو ديمقراطية) ووسائل إسناد السلطة إلى الحكام (الانتخاب أو التعيين أو الوراثة) والوظائف القانونية للسلطة (الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية). أما أهداف السلطة ومجالات نشاطها الواقعى فلم تكن تحظى باهتمام الباحث ، كما أنها لم تكن ذات أثر فى تمييز النظم السياسية المختلفة . ولعل هـذا هو ماجعل الباحثين يركزون عند دراستهم للنظم السياسية على النصوص الدستورية المنظمة للسلطة .

وقد ظل هذا التصور لطبيعة النظم السياسية حتى عهد قريب، نتيجة للفصل شبه المطلق بين نشاط السلطة ونشاط الأفراد فقد كان مجال نشاط السلطة أو النشاط الحكومي ضيقا ومحدودا ، حيث كان يتمثل أساسا حول الدفاع عن المجتمع ضد الاعتداءات الخارجية ، وحفظ الأمن في الداخل ، وإقامة العدل بين أعضاء المجتمع . ومن ثم فقد كانت مجالات السلطة واحدة مهما اختلفت أشكالها أو وسائل ممارستها ، وكان الاختلاف بين الدول يتمثل أساسا في أشكال الحكومات ووسائل ممارسة السلطة ، وليس في مجال نشاطها .

ويمكن القول بأن هناك علاقة تفاعلية قوية بين النظام السياسى داخل المجتمع وبين النظام والظروف الاقتصادية داخله . في ظل النظام الرأسمالى ، إقتصرت وظيفة السلطة أو الدولة على الحمايه الخارجيه والأمن الداخلى، وهذا هو ما أدى بالبعض إلى إطلاق مصطلح الدولة البوليسيه أو الحارسه على مثل هذه الدولة . وفي هذا الإطار يكون الإختلاف بين الدول ليس راجعا إلى طبيعه نشاط الدولة ، ولكن يرجع إلى إختلاف أشكال الحكومات وطريقه تقلد السلطه فحسب . ولكن النظام الرأسمالى وعدم تدخل السلطات العامه في النشاط الاقتصادى والاجتماعى بشكل إيجابى أدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسيه والاجتماعيه المدمرة للمجتمع ، أهمها مشكلات الاحتكار وسوء التوزيع والتقلبات الاقتصاديه والبطالة وعـــدم مراعاة مصلحه المجتمع والفساد السياسى. يضاف إلى هذا أن النظام الرأسمالى أدى إلى ظاهرة الاستعمار والمنافسه الاستعماريه بين الدول، وبالتالى إلى الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤/ ١٩١٨) والثانيه (١٩٣٩/١٩٤٥) مما أدى إلى إضعاف إقتصاديات كثير من الدول وإلى التفكك الاجتماعى داخلها .

وقد أدت كل هـذه المشكلات إلى جانب أزمة الكساد الأعظم الذى ساد معظم دول العالم ، خاصة الولايات المتحـدة وانجلترا وبقية الدول الرأسمالية خـلال الثلاثينات ، إلى إعاده النظر فى وظيفة السلطة داخل المجتمع ومجـال النشاط الحكومى ولعل هذا هو الذى أدى إلى ظهور النظرية الكينزية لمواجهة مشكلات النظام الرأسمالى وإلى قيام السلطات العامة بتوجيه النشاط الاقتصادى. وهكذا ظهر نظام الاقتصاد الموجه Controlled economy. وقد اختلف حجم التدخـــل أو النشاط الإقتصادى والاجتماعى للسلطة أو للحكومة أو للدولة. فقد يكون تدخل السلطات العامة فى النشاط الإقتصادي الخاص ودعمه وحمايته ، مثل حماية الملكية الخاصــــة ، وخدمات الدفاع الخارجي ، والأمن الداخلى ، وخدمات القضاء ، وإقامة المشروعات التى يعجز الأفراد عن القيـام بها أو يحجمون عن الدخول فيها ، وإقامة بعض المرافق العامة ... الخ . وقد يكون تدخل السلطات العامة فى النشاط الاقتصادى تدخلا علاجيا ، بمعنى أن الدولة تفرض من القيود ، وتصـدر من التشريعات ما يكفل علاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ، كالتشريعات العمالية ، والتنظيمات الضريبية ، وتوفير الخدمات الإجتماعية بالمجان لذوى الدخـــول المتواضعة ، وحماية المستهلكين ، وعلاج النتائج السيئة للتقلبات الاقتصادية ...الخ .

وقد اضطـــرت العديد من الدول الرأسمالية الغربيه إلى توسيع مجال إختصاص السلطات العامه ليمتد إلى الانشطه الإقتصاديه والاجتماعيه . ولكن الدول إختلفت من حيث طبيعه هـذه الاختصاصات ومدى تدخل الدولة والواقع أن تدخل الدولة أو ممارسه الإقتصاد الموجه لم يستطع مواجهـه تلك المشكلات بالكفاءة الواجبه، حيث ظلت تعانى من مشكلات البطالة والتضخم

والاحتكار وإرتفاع الأسعار والصراع الطبقي والاجتماعي داخل المجتمع :
وعندما إنتهت الحرب العالمية الثانية ، تزايدت أنشطه السلطات العامة أو
سلطات الدولة في العديد من دول الغرب. وأخذ العديد منها بمبدأ التخطيط
الاقتصادى لإعادة بناء المجتمع بعد التفكك والخراب الذى أحدثته الحرب ،
خاصة بعد نجاح تجربه التخطيط للتنمية فى الاتحاد السوفيتى .

وفى نفس الوقت الذى كانت الدول الغربية تعانى من مآخذ النظام الرأسمالى،
وتحاول تقييده والأخذ بسياسة الإقتصاد الموجه ، أخذ الاتحاد السوفيتى فى
تطبيق النظام الاشتراكى الذى يوسع من مجال نشاط السلطة العامة من خلال
تكوين القطاع العام وتأميم وسائل الإنتاج والأخذ بمبدأ التخطيط الاشتراكى
القومى الشامل . وقد استطاع من خلال هذه التجربة تحقيق معدلات سريعة
ومنتظمة للنمو الاقتصادى بفضل التخطيط الذى بدأ سنة ١٩٢٨ . فبفضل
التخطيط الذى تتولاه السلطات العامة وتديره لصالح الجماهير ، إستطاع الاتحاد
السوفيتى إعادة بناء مادمرته الحرب وبناء قاعدة صلبة من الصناعات الثقيلة ،
وإعداد مجموعة كبيرة من الخبراء والمهندسين والفنيين ورجال الإدارة اللازمين
لإطلاق برامج فعالة للتنميه الشاملة على كافة المستويات القومية والإقليمية
والمحلية . وقد أخذت دول شرق أوربا بمبدأ التخطيط الاشتراكى بعد الحرب
العالمية الثانية. وعلاوة على هذا فان معظم الدول الناميه تتبنى الاتجاه الاشتراكى
الذى يوسع من ميدان نشاط السلطات العامه، ويوظفها فى خدمه جماهير المجتمع
وذلك من خلال الأخذ بمبدأ التخطيط القومي الشامل .

وهكذا نجد أن الدول لم تعد تختلف من حيث أشكال السلطه أو الحكومه،
وأسلوب إعتلاء السلطه فحسب ، ولكنها أخذت تتباين كذلك من حيث

حدود تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى التنظيمات والأفراد . ولذلك فانه لايكفى عند دراسة النظام السياسى لدولة ما فى الوقت الحاضر الاقتصار على تحليل نظام الحكم فيها ، بل يلزم أيضا تحليل نظامها الإجتماعى القائم من ناحية ، ونظامها الاجتماعى الذى تستهدف السلطات الحاكمة تحقيقة مستقلا . وبمعنى أوضح فان فهم النظام السياسى لدولة ما لايتحقق من خلال تحليل الوثائق السياسية والقوانين العاملة فى تلك الدولة وعلى رأسها القانون الدستورى فحسب ، ولكنه يتحقق بشكل أدق من خلال الوقوف على الفلسفة الاجتماعية وطبيعة الايديولوجية الموجهة لسياسة الدولة، ودور الدولة فى تنظيم اقتصادها القومى وجماعات الضغط Pressure groups التى تمارس النفوذ والتأثير فى تشكيل الحياة والعلاقات السياسية ، والرأى العام ودورة فى التوجية السياسى ، وأثر الجماعة فى توجيه السلطة ، وبناء ووظائف التنظيمات السياسية القائمة .

وهكذا إتسع مفهوم السياسا فى العصر الحديث ، فلم يعد هذا المفهوم قاصراً على تحقيق الدفاع والأمن والعدالة بين الأفراد فحسب ، ولكنه إمتد ليشمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى أصبحت تمارسها السلطات العامة داخل المجتمع ، مثل التخطيط الإقتصادى والاجتماعى والتشريعات الاجتماعية . ولاشك أن طبيعة النظام السياسى تختلف من دولة الى آخر على حسب مدى تدخلها فى تلك السلطات . وبقول آخر فان مايهمنا عند التحليل السياسى لمجتمع ماليس فقط شكل الدولة ، وانما دورها فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى القائم داخلها ، فقد تختلف دول تتبنى نفس الشكل السياسي (كالنظام الرئاسى أو البرلمانى مثلا) من حيث هذا الدور ، بينما تتفق

دول مختلفة من حيث هذا الشكل فى ذلك الدور (٢) . ويمكن القول بأنه من الأدله على فساد الفكرة القديمة التي كانت تسوى بين النظم السياسية وبين نظام الحكم واشكال الحكومات ، أن المذهب الماركسى لايعير اهتماماً لنظام الحكم على الرغم من أهـــدافة الايديولوجية والسياسية . فوسائل واهداف النشاط السياسي لاترتبط فى نظر « ماركس » بالوضع الدستورى أو تنظيم السلطات العامة داخل الدولة .

والواقع أن القوة السياسية داخل الدوله ليست حكراً على الحـكام الذين يمارسون الحكم بناءاً على الإجراءات والقواعد الدستورية والقانونية ، فهناك مجموعة من القوى الأخرى داخل المجتمعات الحديثة تمارس أنواعاً أخرى من القوة السياسية قد تفوق أصحاب القوة السياسية الرسمية داخل المجتمع ، مثل الأحزاب المعارضة وكبار الرأسماليين ورجال الصناعة والبنوك وطبقة المديرين والنقابات ورجال الإعلام ورجال الدين ... الخ .

وهكذا فان تحليل النظام السياسى داخل مجتمع معين يتطلب تحليل نظـام الحكم داخـل ذلك المجتمع ، كما تحدده الوثائق القانونيـة والدستور ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها ، إلى جانب تحليل مختلف القوى والتنظيمات والجماعات التي تمارس نفوذا وتأثيرا على العلاقات والقرارات السياسية داخـل ذلك المجتمع . يضاف إلى ذلك أن تحليل النظـام السياسى داخل المجتمع يتطلب دراسة التفاعل بين القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع سواء القوى الرسميـة أو غير الرسمية كالرأى العام والجمعيات وأجهـزة الإعلام والنقابات ... الخ .

وإذا كانت العلوم السياسية تدرس الظاهره السياسية داخل المجتمـع ، أو

تدرس السلطة والقوى والعلاقات السياسية ، أو تدرس النظام السياسي للمجتمع فانها تنقسم الآن إلى عدة فروع من المعرفة يكاد يكون لكل منها كيان مستقل ومن أهم هذة الفروع : (٣)

١) فلسفة السياسة ٢) الحكومه ٣) السياسة المقارنة
٤) الحكومات المحلية ٥) الإدارة العامة ٦) القانون الدولي
٧) القانون الدستورى

علم الإجتماع السياسي وتحليل ظاهرة القوة داخل المجتمع

يتضمن علم السياسية كما يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية عنصرين أساسيين هما : النظرية السياسية والإدارة الحكومية . ويذهب بعض علماء الإجتماع مثل « إنكلز » إلى أن علم السياسة بهذا الشكل لا يتضمن أية معالجة مركزة للسلوك السياسى . فالباحثون فى العلوم السياسية يعالجون تحت عنوان النظرية السياسية ، تلك الأفكار والتصورات والنظريات التى طرحت حول السلطة والحكومة والدولة فى العصور القديمة والوسطى والحديثة ، أو منذ أفلاطون حتى هارولد لاسكى . كذلك فانهم يعالجون تحت عنوان الإدارة الحكومية ، البناء والوظائف الرسمية للأجهزة الحكومية ، ولكنهم لا يتناولون الأداء الفعلى لهذه الوظائف في الواقع التطبيقى إلا بصورة سريعة وغير مركزة

وقد سبق أن أوضحنا كيف أن تصور العلماء لمجال الدراسة فى العلوم السياسية ، ظل حتى عهد قريب محصورا فى النظام السياسى كما تعكسه الوثائق القانونية وخاصة القانون الدستورى ، الذى يحدد بناء السلطة وطبيعتها ووظائفها وأسلوب تقلدها ... الخ كما يحدد شكل الدولة والحكومة والسلطات العامة والحريات . وقد وجد الباحثون في العصر الحديث ، أن هناك العديد من العوامل

الإجتماعية التى تشكل البناء والنظام والعلاقات السياسية داخل المجتمع ، غير تلك الوثائق القانونية ، مثل الرأي العام ، والتنظيمات الإجتماعية القائمة ، والصراعات الإجتماعية ، والنظام الطبقى والاقتصادى داخل المجتمع ، كذلك فان هناك علاقات تفاعليه بين مختلف النظم الاجتماعيه كالنظام الدينى والأسرى وبين النظام السياسى ، كذلك هناك علاقه بين الأعراف والتقاليد ، أو بين البناء الثقافى للمجتمع وبين بنائه السياسى . وتكشف الكثير من الدراسات عن وجود بعض الاختلافات فى بعض الأحيان بين النظام السياسى كما تعبر عنه الوثائق القانونيه للمجتمع ، وبين النظام السياسى كما هو مطبق فعلا فى الواقع الإجتماعى .

ويعالج علم الإجتماع النظام السياسى داخل المجتمع من منظور سوسيولوجى شامل ، أو فى علاقته التفاعية مع مختلف النظم الأخرى المشكلة لبناء المجتمع ككل.

وإذا كان علم السياسة يهتم بموضوع السلطة السياسية داخل الدولة وهو مايطلق عليه السيادة Sovereinty ، فان علم الاجتماع يعالج ظاهرة السلطة باعتبارها إحدى الضرورات الوظيفية داخل أية جماعة إنسانية. فقيام الجماعة يفترض وجود سلطة قادرة على قيادتها وأداء المهام التنظيمية داخلها ، وتحقق الوحدة والتظيم والاستمرار والاستقرار لها. ويهتم التحليل السوسيولوجى فى مجالى علم الاجتماع السياسى بدراسة سلطة الدولة أو القوة السياسية للدولة فى علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ، كالقوة الإقتصادية والقوة الدينية والقوة الفكرية والقوة العسكرية ... الخ (٤) .

كذلك فان علم الاجتماع السياسى يهتم بدراسة التنظيمات السياسية كالأحزاب أو التنظيمات الحكومية ، من حيث بنائها وتسلسلها التنظيمى وطبيعة المتغيرات الإجتماعية داخلها كالأدوار والمراكز والقيادة .. الخ ، كذلك تدرسها فى

علاقتها بمختلف التنظيمات الاجتماعيـة الأخرى داخل المجتمـع ، مثل التنظيمات الإقتصادية والدينيـة ... الخ . يضاف إلى ذلك فان علم الإجتماع السياسى يهتم بدراسة طبيعه الصفوة Elite داخل المجتمع ، وخاصه الصفوةالسياسيه في الدولة وتركز هذه الدراسه على خصائص هذة الصفوة من مختلف الجوانب الإقتصادية والتعليميه والانتماءات الفكرية والعرقية والمهنية ... الخ .

يضاف إلى كل ذلك أن علم الاجتماع السياسى يهتم بقضيه الصراع والتنافس السياسى داخل المجتمع ، من حيث دوافعه ومحركاته وأساليبه وطريقة إدارته وأهدافة . ولاشك أن هذا الصراع يختلف باختلاف البناء الثقافي والتـاريخي للمجتمع ، كما يختلف باختـلاف طبيعة النظام السياسى القائم ، فهـو في الدول ذات الأحزاب المتعددة غيره فى الدول ذات الحزب الواحـد ، غيره فى الدول التى تتبنى نظما أخرى غير هذه أو تلك .

ويهتم علماء الاجتماع السياسى فى هذا المجال بدراسة الجوانب التفاعلية بين مختلف الجماعات المتصارعة القائمة داخل المجتمع ، كالصراع الطبقي والاقتصادى والفكرى ... ، وانعكاس كل ذلك على الصراع السياسى .

كذلك فان الباحثين فى مجال علم الاجـتماع السياسى ، يهتمون بدراسة السلوك السياسى الواقعى Real political behaviour ، مثل السلوك الانتخابى والسلوك الحزبى ، أو سلوك الناس أثناء العملية الانتخابية ، وممارسة الانشطة السياسية داخل مختلف التنظيمات السياسية ويهتم ذلك العـلم كذلك بدراسة أراء واتجاهات وقـيم المواطنين التى تتعلق بالقضايا السياسية ، كما يهتم ببحث بناء ووظائف التنظيمات الطوعية ، وعملية إتخاذ القرار داخل مختلف التنظيمات السياسية .(٥)

ويمكن القول بأن هذة المجالات المختلفة التي يركز عليها علم الاجتماع السياسى ، هى التى جعلت منه أحد الفروع الهامة للعلوم السلوكية المعاصرة . وقد تبنى العديد من علماء السياسة هذا المنظور السوسيولوجى عند معالجة مختلف القضايا السياسية ، بحيث يمكن إدراج دراساتهم داخل مجال العلوم السلوكية . ومن أبرز هؤلاء العلماء « كاى V.O.key » و « روبرت داهل » R Dahl. وهنا تتلاشى الفروق بين نموذج التحليل السوسيولوجى ونموذج التحليل السياسى ، حيث يسترشد التحليل السياسى عند هؤلاء العلماء بأساسيات التحليل السوسيولوجى وفى مقدمتها النظرة الشمولية التكاملية للمجتمع ولموضوع الدراسه .

ونستطيع أن نقول بوجه عام أن المنظور الشمولى والتكاملى لعلم الاجتماع يستوجب معالجة الظواهر السياسية داخل المجتمع كالسلطه والضبط والقانون والتنظيمات السياسية والصراع والمنافسة فى المجال السياسى ...الخ ، من خلال ربطها ببناء المجتمع ونظمه الأخرى ، ومن خلال تفهم أصولها التاريخية وبنائها التنظيمى وما تؤديه من وظائف اجتماعية داخل المجتمع . وقد إستطاع بعض علماء الاجتماع – مثل « روبرت ماكيفر R.McIver » - أن يقدم من خلال هذا المنظور إسهامات قيمة فى مجال التحليل السياسى .(*)

المجتمع السياسى

نشأة المجتمع السياسى :

لا يوجد النظام السياسى إلا داخل الحياة الجماعية بطبيعة الحال ، وهذه الحياة الجماعية لا بد لها من مقومات أساسية فى مقدمتها الهدف المشترك والتنظيم والضبط والسلطة والقيادة أو الرئاسة . فالنظام السياسى يفترض انقسام أعضاء الجماعة إلى قسمين ، قادة وأتباع أو حكام ومحكومين . ولا شك أن صور التنظيم السياسى تختلف من مجتمع لآخر ، ومن فترة تاريخية لأخرى ، فقد يتخذ شكل التنظيم القبلى أو الملكي أو الجمهورى ... الخ ، ولكن وجود التنظيم السياسى داخل أى مجتمع بشرى ضرورة اجتماعية أساسية .

ولنا أن نتساءل عن نشأة الحياة الجماعية ، وبالتالى نشأة المجتمع السياسى . ونستطيع القول بأنه قد ظهر الرد على هذا التساؤل اتجاهان أساسيان وهما:(٦)

الأول : إتجاه العقد الإجتماعى : ويمثله « بوفدروف » و « ولف » و « هوبز » و « لوك » و « روسو » وغيرهم من فلاسفة القرن الثامن عشر . ويتفق أنصار هذا الاتجاه فى افتراض وجود حياة بدائية للانسان سابقة على الحياة الجماعية بصورها المختلفة ، وأن هذه الحياة الأخيرة ظهرت بارادة الانسان نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف التى أدت بالأفراد إلى التجمع والدخول فى عقد اجتماعي لبدء حياة جماعية ، كما يختلفون من حيث بيان طبيعة هذا العقد وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ومن حيث بيان حقوق وواجبات كل منها . وعلى سبيل المثال فاننا نجد أن « توماس هوبز » فيلسوف الملكية

الانجليزية يذهب إلى أن الحياة البدائية السابقة على التجمع الإنسانى كانت مليئة بالشرور والصراعات والآثام، حيث كان يسودها قانون الغاب «كل وإلا فأنت مأكول». وقد كان خلالها الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان، وبالتالى اتسمت تلك الفترة بانعدام الأمن والثقة، وهـذا ما جعل الناس يجتمعون ويتفقون على التنازل عن حقوقهم لشخص منهم (الحاكم) مقابل الخروج من حالة انعدام الأمن. والعقد عند «هوبز» من طرف واحد فقط وهم الرعية، وبالتالى لا يحق لهم بعد الدخول فى الحياة الجماعية الاعتراض على الحاكم أو مخالفته. وقد حاول «هوبز» من خلال هذا التصور الفلسفى أن يبرر الحكم الملكى المستبد فى انجلترا فى القرن السابع عشر (٦).

أما «روسو» فهو على العكس تماما من «هوبز» فهو يرى أن حياة الإنسان البدائى هى حياة الفطرة والخير والفضيلة، وأن الاجتماع والحضارة أدت إلى الفساد والشرور الاجتماعية. كذلك يختلف عنه فى تصور العقد والعلاقة بين الحاكم والمحكومين. فالناس عندما يدخلون فى الحياة الجماعية لا يقدمون على التنازل عن حرياتهم وحقوقهم لشخص أو أشخاص معينين فى مقابل شيء معين كما هو الحال عند «هوبز» ولكنهم يتنازلون للارادة العامة التى هى محصلة إرادات الأفراد جميعا، فهم جميعا شركاء فى الحكم وفى المسئولية وفى السلطة. وهكذا دافع «روسو» عن حرية الفرد المواطن وعن الديموقراطية سواء فى شكلها الاجتماعى (حيث نادى بضرورة تقريب الدخول وتقليل الفوارق بين الطبقات) أو فى شكلها السياسي أو المشاركة الايجابية فى الحكم والسلطة.

ويمكن ارجاع نظرية العقد الاجتماعى لتفسير نشأة الحياة الجماعية إلى بعض كتاب السياسة فى العالم القديم. فقد ذهب «شيشرون» المفكر الرومانى فى تعريفه

للدولة إلى أنها شركة أو جماعة تتولد عن مصدر اتفاقى ، وتفترض أن الأفراد قد تنازلوا بارادتهم عن بعض حرياتهم البدائية فى مقابل الدخول فى الحياة الجماعية . وظلت هذه الفكرة سائدة خلال العصور الوسطى ولكنها اتخذت مدلولا جديدا لتفسير وتبرير نظام الاقطاع . فذهب البعض إلى أن سلطان أمراء الاقطاع تنبثق عن نوع من التعاقد يتضمن ولاء وخضوع الفلاحين للأمير الاقطاعى، مقابل أن يقوم ذلك الأمير بواجباته مثل صيانة الأمن وحماية أرواح الناس في مقاطعته . والواقع أنه عندما أصبحت السلطة السياسية المركزية للامبراطورية الرومانية عاجزة عن حماية أقاليمها النائية ، أخذ الرعايا البعيدون عن مركز السلطة يعرضون أرضهم وجهودهم على رجل قوى (أسقف أو بارون) فى مقابل اطعامهم وحمايتهم (*) . وفى القرنين السابع والثامن عشر تحمس كثير من المفكرين لفكرة العقد الاجتماعى لأهداف مختلفة ومن خلال تصورات متباينة لمحركات التعاقد وأهدافه ومصدر السلطة داخل الجماعة وصاحب تلك السلطة . فقد حاول بعض الباحثين دعم السلطة الملكية المطلقة بينما حاول آخرون دعم الحكم الديموقراطى الشعبي ، من خلال تبني فكرة العقد الاجتماعي .

ولا شك أن الأهداف المسبقة لكل باحث هي التى وجهت فلسفته وتصوره للسلطة والسيادة . فهناك فريق - مثل « هوبز » ذهب إلى أن السيادة الشعبية

(*) يذهب « فالين » Valine فى دراسته عن المذهب الفردى والقانون سنة ١٩٤٥ الى أن رجال الدين اليهودى قد تداولوا كذلك فكرة العقد، أخذا عن بعض أحكام التوراه التى تؤكد ان ثمة تحالفا قد تم بين اليهود وبين الله ، بحيث يكون للرعايا بموجب هذا العقد أن يخرجوا على طاعه الله وان يبحثوا عن اله غيره اذا ما تركهم الله أو تخلى عنهم .

قابلة للتصرف فيها، وأن الأفراد حين أسسوا الحياة الجماعية من خلال الدخول فى عقد اجتماعى ، قاموا بالتنازل الكامل والنهائى عن حقوقهم وحرياتهم للأمير أو الملك أو الحاكم الذى لم يكن طرفا فى العقد ، والذى يصبح بحكم ذلك العقد صاحب الحق الوحيد فى السيادة .

ولكن هناك فريق آخر من فلاسفة القرن السادس عشر مثل « هوتمان » Hutmann و « لانجويه » H. Languet ، ومن فلاسفة القرن السابع عشر مثل « جورجيو » Jurieu و « لوك » Lock ، من حاول دعم الحكم الديموقراطى وتبريره من خلال اللجوء إلى فكرة العقد . فالسيادة الشعبية تعد حقا طبيعيا لأعضاء المجتمع ، غير قابلة للانقسام أو التنازل عنها أو التصرف فيها . وعندما يتعاقد أعضاء المجتمع على الدخول فى حياة جماعية عقب حياة الفطرة لا يتنازلون عن كافة حقوقهم وحرياتهم للحاكم ، كما لا ينتقلون اليه ما يتمتعون به من سيادة ، ولكنهم يفوضونه فقط فى ممارسة مظاهرها باسم الشعب وهو صاحبها الحقيقى . وإذا كان « روسو » قد أقر فكرة قابلية السياده الشعبية للتصرف فيها والنزول عنها ، إلا أنه كان له تصوره الخاص لطبيعة العقد والتنازل . فالعقد لا يتم بين الشعب والحاكم كما هو الحال عند « لوك » ولكنه يتم بين أعضاء المجتمع أنفسهم دون أن يكون بينهم سيد أو مسود . فالكل أحرار متساوون بالطبيعة . كذلك فانهم لا يتنازلون عن حقوقهم لشخص او مجموعة اشخاص ، ولكنهم يتنازلون عنها لأنفسهم أو للارادة العامة للكائن المعنوى الجديد وهو ذلك المجموع الذى تفنى فيه ذواتهم ، والذى له وحده السيادة .

الثانى : الاتجاه الاجتماعى : ويمثله العديد من المفكرين ومن اقدمهم افلاطون وارسطو والعديد من علماء الاجتماع المعاصرين . ويتمثل هذا الاتجاه

فى عبارة ارسطو الشهيرة ، وهى ان الإنسان حيوان مدنى بطبعه بحكم تكوينه النفسي والإجتماعى . ويعتمد انصار هـــذا الاتجاه على الواقع التاريخى الذى يؤكد انخراط الإنسان المستمر داخل جماعـة منذ ظهر على وجه الأرض . ويعترض انصار هذا الاتجاه على فكرة العقد الاجتماعى التي تفترض وجود حالة بدائية فطرية سابقة على التجمع ، على اساس ان هذه الحالة محض خرافه ولا ولا يوجد لها اساس تاريخى او واقعى .

ويؤكد انصار هذا الإتجاه انه إذا كان فلاسفة العقد قد ساهموا فى دعم مبـدأ الديموقراطية والسيادة الشعبية والثورة على الحـكم التسلطى ، إلا انهم جانبهم الصواب فى افتراض وجود مثل تلك الحالة الفطرية .

ويمكن ارجاع هذه الاتجاه إلى افلاطون فى العالم القديم. فالإنسان فى نظر ذلك المفكر لايمكن ان يشبـع حاجاته بنفسه نظرا لكثرتها وتنوعها . وهو لهذا مضطر الى الإجتماع مع غيره من بنى جنسه لتبادل الخدمات وتقسيم العمل واشباع الحاجات المتبادلة . ولا يرد ارسطو الإجتماع الإنسانى او الحياة الجماعية الى تبادل المنافع واشباع الحاجات كما فعل افلاطون ، ولكنه يذهب إلى ان الإنسان كائن محكوم بالغريزة الإجتماعية أوحب الاجتماع مع اقرانه . وهو لهذا ينظر الى الجماعة الإنسانية على انها ظاهرة طبيعية توجد وتستمر مع وجود الإنسان واستمراره . فالطبيعة خلقت فى الرجل ميلا فطريا للاجتماع بالمراة من اجل التناسل وتكوين الأسرة ويعد ارسطو من انصار الاتجاه الاجتماعى التطوري فالأسرة عنده هى الجماعة الإجتماعية الأولى فى التاريخ . ومن اجتماع عدة اسر تتكون القرى والمدن . وهو بهـذا يعد رائد تلك النظرية التى ترد منشأ الدولة الى التطور العائلى ، وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد . ويؤكد

أرسطو عدم إمكان حياة العزلة ، حيث ذهب إلى أن الذى يستطيع الحياة في عزلة كاملة . إما أن يكون إلها ، أو حيوانا ولا ثالث لهما. ويمكن أن ندرج تحت هـذا الاتجاه القديس «توماس الاكويني» الفيلسوف المسيحى فى القرن الثالث عشر ، وابن خلدون المفكر الإسلامي، وبرجسون الفيلسوف الفرنسي الحديث .

ويؤكد العديد من علماء الإجتماع وفى مقدمتهم زعيم المدرسة الفرنسية «إميل دوركيم» أن الوجود الجماعي سابق على الوجود الفردى ، وأن الجماعة هى مصـدر فكر الإنسان ومقولاته وقيمه وتصوراته ، بل إنه إدعى أن المجتمع الإنسانى هو خالق الفكر الدينى ، وبالتالى فهو يرد كل ماهو إنسانى إلى الحياة الجماعية . ومن هـذا المنطلق لا يمكن لنا تصور الإنسان بعيدا عن الجماعة أو بمعزل عنها، وقد رد ابن خلدون نشأة الحياة الجماعية إلى عدة عوامل نفعية وإقتصادية وسيكولوجية وبيولوجية . فالإنسان عاجز عن تلبية حاجاته بنفسة وعن الدفاع عن نفسه ضد مشكلات الطبيعة وعدوان الحيوانات كذلك فانه عدوانى بطبعه ويتطلع إلى الاستحواز على ممتلكات الآخرين . ولعل هذه الخصائص هى التى استوجبت منذ ظهوره إلى الاجتماع ببنى جنسه وإلى حتمية قيام سلطة قادرة تنظم الحياة الإجتماعية .

وقد استغل هذا الاتجاه فى العصر الحديث لتأييد بعض النظريات السياسية، حيث التقى مع النزعات الاشتراكية التى تؤكد جماعية الحيـاة الانسانية ، كما التقى مع تعاليم المدرسة التاريخية فى المانيا، والتي انتهت بنظريات تقديس الدولة أو اعتبار أن الدولة هى الكائن الإلهى يمشى على الارض على حد تعبير «هيجل» كذلك فان هـــذا الاتجاه يتفق مع نظرية «ديوجي» Duguit فى التضامن

الاجتماعي التي تؤكد فطرية وحتمية الاجتماع الانساني نتيجة لحاجاته الاقتصادية والسيكولوجية ، وبدافع من غريزته الاجتماعية.(٧)

المجتمع السياسي وظاهرة السلطة :

يطلق مصطلح المجتمع السياسي على الجماعة البشرية التي يسودها التباين السياسي Politcal differentiation، حيث تنقسم الناس إلى حكام ومحكومين . فالمجتمع السياسي هو ذلك المجتمع الذي يسوده تقسيم عمل من الناحية السياسية أو من حيث ضبط وتنظيم السلوك والعلاقات داخله ، حيث يتولى بعض أعضائه سلطة التنظيم واصدار القرارات والحكم، بينما يقوم الآخرون بالطاعة والتنفيذ وتتعدد أساليب الوصول إلى السلطة داخل الجماعة ، فقد تكون عن طريق القوة ، كما قد تكون من خلالى الوراثة أو من خلال الاساليب الديموقراطية بأشكالها المختلفة . ومن خلال هذا الفهم فانه يمكننا أن نطلق مصطلح المجتمع السياسي على كافة المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، البدائية والمتقدمة ، طالما أنها تنطوى على الانقسام والتباين السياسي إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة.

وإذا كانت ظاهرة السلطة ظاهرة اجتماعية تنشأ تلقائيا داخل أية جماعة بشرية نتيجة لحاجة الجماعة إلى ضبط سلوك أعضائها وتنظيم العلاقة بينهم وإحترام ما ينشأ داخلها من شقاق وقواعد ونظم. وعقاب المنحرفين عنها ، فاننا يمكن لنفس الأسباب ، القول بأن الانقسام السياسي ظاهرة اجتماعية أساسية داخل أى مجتمع . فالحياة الجماعيه تتطلب من الفرد التخلي عن نزعاته الأنانية والعدوانية ، ويترتب عليها مجموعة من الحقوق والواجبات ، كما تحتم تحقيق نوع من التعاون والتكامل بين أنشطة الأعضاء . ومع نمو الحياة الجماعية

تطور الجماعة ثقافة مشتركة داخلية يتمثلها أعضاؤها، وينشأ بينهم نوع من القرابة المعنوية أو مايطلق عليه بعض علماء الاجتماع العقل الجمعي Group mind أو الضمير الجماعي الذي يربط بين أعضاء المجتمع الواحد ، ويجعلهم يتبادلون عن رضا النظم القائمة داخل مجتمعهم ، ويعملون من أجل أهداف مشتركة.

ولا شك أن هذا العقل الجمعي أو تطوير ثقافة مشتركة مقبولة من أعضاء المجتمع تستمر من خلال مختلف العمليات التربوية كالتنشئة الإجتماعية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توافر مجموعة من العوامل المادية والمعنوية في مقدمتها التفاعل المستقر على بقعة من الارض يستمر لفترة طويلة من الزمن . ويذهب العديد من العلماء إلى أن هذه الشروط تحققت بشكل واضح مع الاستقرار والتفاعل المنتظم الذي ظهر مع اكتشاف الزراعة. فالمجتمعات الزراعية هي اكثر المجتمعات استقرارا واتصالا وتفاعلا مع البيئة ، وتمسكا بتقاليدها ونظمها وثقافتها. والواقع أن الإستقرار المادي وانتظام التفاعل الاجتماعي وتوافر الأمن السيكولوجي ، هو العامل الاول لظهور التنظيمات والنظم الاجتماعية المستمرة، وللتفكير والتأمل والإبتكار والانتاج والتقدم. وقد كانت المجتمعات الزراعية أقدم المجتمعات معرفة بالنظم السياسية وأكثرها فهما لمعنى السلطة والقانون . فالإستقرار الذي يحققه هذا المجتمع يؤدي إلى تكوين الأسرة المستقرة ، مما جعلها مهداً لظهور السلطة الابوية Patriarchal authority وهي أبسط أشكال السلطة السياسية والتي تطورت مع الزمن إلى سيادة الدولة في مفهومها المعاصر. ولا شك أن الاستقرار المادي والاجتماعي يسهم في تعميق التضامن الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي السيكولوجي بين أعضاء بين أعضاء المجتمع كما يعمق من شعورهم بالالتزامات المتبادلة بينهم.

ولكن كافة هذه الجوانب التي تتعلق بالإنتماء والشعور بالولاء والارتباط بالأرض وبالآخرين وبثقافة المجتمع غير الرسمية... ، لا تكفى وحدها لإنتظام سير الحياة الاجتماعية داخل المجتمع. فالانسان أنانى وعدوانى بطبعه كما يؤكد ذلك ابن خلدون وتوماس الاكوينى ، وهو لهذا لو اتيحت له الفرصة فانه يحاول الخروج على نظم الجماعة من أجل تحقيق مصالحه الخاصة . وهذا هو مايحتم قيام طبقة تتولى مهمة الحكم وتستطيع تنظيم حركة أعضاء المجتمع وعلاقاتهم وأدوارهم وسلوكهم من خلال مجموعة من الضوابط التى يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية عند اللوزم . كذلك من مهام هذه الطبقة حماية المجتمع من الاعتداءات الخارجية ومحاولة تحقيق الصالح العام .

ويمكن القول بأن هناك تلازما حتميا بين الجماعة والسلطة ، فلا وجود لجماعة دون سلطة ضابطة ، كما أن السلطة لا يمكن أن توجد خارج الجماعة . وهذا هو معنى قولنا أن السلطة ظاهرة اجتماعية . فلكل جماعة نظم وأهداف معينة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الواقعي دون وجود قوة آمرة قادرة على ضبط سلوك الأفراد وتنظيم العلاقات الداخلية في اطار تلك النظم من أجل تحقيق الاهداف الجماعية . وهذه القوة ليست شيئا آخر غير السلطة السياسية . فالسلطة السياسية هى قوة المجتمع أو وسيلته فى فرض النظم والقيم والتعليمات والقواعد القائمة والحيلولة دون الانحراف عنها وعقاب المنحرفين .

والواقع أن القضية الأساسية فى العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى تتعلق أساسا بفكرة السلطة داخل المجتمع . وكذلك فان المشكلة الاساسية التى تواجه كافة التنظيمات السياسية تدور حول مشكلة السلطة. وهناك مجموعة

من الأسئلة التى يتعين على كل تنظيم سياسي الاجابة عنها وهى :

أ) ما هى طبيعة السلطة وما معناها وما خصائصها ؟

ب) من هو صاحب السلطة أو السيادة داخل المجتمع ؟

جـ) ما هى أسلوب أعتلاء السلطة داخل المجتمع ؟

د) ما هى الضوابط التى يتعين فرضها على الأشخاص الممارسين للسلطة من أجل ضمان العدالة والبعد عن الإستبداد ؟

هـ) ماهى وظيفة السلطة وأهدافها العليا ؟

وقد تعددت الإجابات على هـذه التساؤلات بتعدد التنظيمات والمجتمعات والمراحل التاريخية . ولا شك أن طبيعة كل تنظيم سياسى واجابته على هـذه الأسئلة ترتبط ارتباطا وثيقا بنائه الاجتماعى وقيمه ونظمه الإقتصادية والدينية وإطاره الأيديولوجى وتاريخه الاجتماعى، ودرجة وعى أعضائه وخصائصهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .(٨)

إتجاهات الدراسة النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع السياسى :

هناك إختلاف فى منظورات الدراسة بين علم السياسة التقليدى وبين علم الاجتماع السياسة. فالبحث فى مجال السياسة وشئون الحكم ليس أمرا مستحدثا فى الفكر الإنسانى ، فقد شغلت قضيـــة الحكم وإدارة المجتمع وتحقيق الانضباط التنظيم بين افراده واجبارهم على الخضوع والمعايير والقيم والقوانين وتنظيم العلاقات بين أعضائه وبينهم وبين الحكام ، وشكل السلطة وحدودها ودور الجماهير فيها وأسلوب تقلدها وضوابطها وضمانات الجماهير إزاء الحاكم

وحمايتهم من الاستبداد وحقوقهم في مواجهتــه ... الخ ا أقول أن مثل هذه الامور وغيرها شغلت الفكر الانسانى منذ القدم لأنها أمور ذات طابع تطبيقى عملى تتصل مباشرة بحياة الانسان وواقعه ومصـيره وأمنه وحرياته ... الخ ، ومن أبرز الأدلة على ذلك تلك التحليلات الممتازة للسياسة عند أفلاطون وأرسطو لقضية الحكم وكيفية تحقيق العدل فى المجتمع ، ويتضـح ذلك لكل من يتصفح محاورات الجمهورية والقوانين لأفلاطون والسياسة لأرسطو .

وقد ظل إهتمام الكتاب بقضايا الحكم والسياسة مستمرامنذ عهدالاغريق* حتى الآن وأن تغيرت أساليب البحث ومناهجه وأهدافه . فقد كان هدف الفكر السياسى القديم رسم صورة لمجتمـع مثالى يحقق مثاليات الفكر البشرى ويحقق العدالة الاجتماعية حسبما تصورها كل مفكر . وهـذا يعنى أنه كان فكرا فلسفيا معياريا لا يبحث فيما هو كائن وإنما يحاول تحقيق ماينبغى أن يكون . ومع تقدم العلوم السياسية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، اعتبرت جزءاً من العلوم القانونية وليس أدل على ذلك من اقتران العلوم السياسية بكليات الحقوق واندماجها مع القانون الدستورى فى منهج واحد*. وكان المنهـج الاساسى لبحث النظام الذى يحدد لنا شكل الدولة ورئيسهاوأسلوب تقلد المناصب السياسية التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل المجتمع، كما يحـــدد لنا الحريات الاجتماعية والحقوق السياسية والاقتصادية لأبناء المجتمع .... الخ . غير أن تحويل السياسة الى علم قانونى

(*) مع أن أقدم النظم السياسة وجدت فى مصر وحضارات الشرق القديم فى الهند والصين، الا ان مصر القديمة لم تعرف الاختلاف السياسى والصراع النظرى حـــول قضايا السياسة والحـكم، وقد بدا هذا الخلاف فى الفكر الاغريقى القديم .

(*) يمكننا ان نلمـح فى دراسات اساتذه القانون فى مصر مثل دراسة الدكتور عبد الحميد متولى ، ودراسة الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى وغيرهما .

بهذا الاسلوب يحـولها الى علم صـوري أو شكلي غير واقعي لايتسم بالموضوعية ولايركز على التحليل السياسى الذي يعد الآن احـد المباحث الكبرى في العلوم السياسية المعاصرة . يضاف إلى هذا أن اضفاء الصبغة القانونية على العلوم السياسية يمكن ان يكون مفهوما فى ظل المفهـوم التقليدى للدولة البوليسية التى لاتقوم الا بوظائف الدفاع وتحقيق الامن والعدالة القانونية . أما بعد حدوث المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال أوائل القرن العشرين وما بعد ذلك وظهور النظريات الاشتراكية وتدخل الدولة والاقتصاد المخطط والاقتصاد الموجه ودخول الدولة فى مجالات غير تقليدية كضرورة اقتضتها طبيعة العصر... لم يعد التحليل القـانونى للنظام السياسى كافيا لفهم الواقع السياسى للمجتمع ، ذلك لان هذا التحليل القانونى لايكشف لنا عن عدة أمور تهتم بها كثيرا فى التحليل السوسيولوجي للظواهر والنظام السياسى داخل أى مجتمع نوجزها فيما يلى : -

أ - القوى السياسية والاجتماعية التى شكلت النظام السياسى والتى تسهم فى تشكيل القرارات السياسية الكبرى داخل المجتمع مثل جماعات الضغط وجماعات المصلحه ومراكز الثقل الاقتصادى والطبقات والنقابات والصحافة ... الخ

ب - العمليات السياسية داخل المجتمع كالمنافسة والصراع والتعاون والتوافق .. وهى عمليات مشاهدة داخل المجتمع فى شكل تفاعل سياسى مستمر مثل التنافس بين الاحزاب والصراع بين المرشحين والتوفيق بين الاتجاهات السياسية المتباينة ... الخ

جـ - التغير السياسى : فدراسة النظام السياسى من واقع القانون يمنحنا

تحليلا استاتيكيا للواقع السياسى ، غير أن هذا الواقع هو محصلة تغيرات سابقة كما أنه يسهم في إحداث تحولات مقبلة .

د ـ انه لايعطينا فكرة عن السلوك السياسي سواء للجماهير أو السياسين مثل السلوك الانتخابي للجماهير والمرشحين والرأى العام واتجاهات الجماهير ... الخ

هـ ـ الادارة البيروقراطية في التطبيق والممارسة

وهذه هى أهم الموضوعات التى يركز عليها علم الاجتماع السياسى ، وهذا يعنى تحول علم سياسة الى علم سلوكى يركز على القوى السياسية والعمليات والتفاعلات والتحولات التى تمارس فى المجال السياسى داخل المجتمع . وهكذا تحولت الدراسة السياسية الى علم موضوعي يحاول دراسة الظاهرة السياسية فى كل المجتمعات (القوى الاجتماعية والسلوك السياسى والقيم السياسية والتنشئة السياسية ...الخ) بهدف الكشف عن القوانين التى تحكم هذه الظواهر. وهكذا ابتعد عن الطابع المعيارى والقانونى كما ابتعد عما وقعت فيه العلوم السياسية الفقهية فى الغرب من تميز أوتمركز حول التجربة السياسية البرالية الغربية، ولعل هذا هو ماحدا بعلماء الأجتماع السياسي الى التركيز على دراسة النظم والتجارب السياسية للغرب والشرق ودول العالم الثالث على السواء . فاذا كانت العلوم السياسية تحاول ـ على حد تعبير هارولد لاسويل ـ الاجابة على الأسئلة من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟ اى دراسة كيفية توزيع الثروة والسلطه والمهارات ومصادر القوى داخل المجتمع ، أى كيفيه توزيع الموارد النادرة ، فان علم الإجتماع السياسي يضيف الى هذا دراسة عمليات التفاعل السياسى ، تلك العمليات التي تتخذ أنماطا سلوكية معينه وتؤدي

الى نتائج معينة تتمثل فى ضغوط وتشكيل قرارات واتخاذ قرارات ومعارضة وتأييد وفعل ورد فعل وقد ظهر إتجاهان بارزان فى دراسة السلوك السياسى فى اطار علم الاجتماع توجزهما فيما يلى .(٩)

أ - اتجاه دراسه السلوك السياسي على مستوى وحدات التحليل الصغرى Micro - unit analysis ويتمثل هذا الإتجاه فى التركيز على بحث السلوك السياسى على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة كالأسر وجماعات العمل والاصدقاء . وهناك مجموعة من التساؤلات التي يحاول انصار هذا الاتجاه الأجابة عليها اهمها تلك التى تتعلق بالمشاركة Participation والدافعية Motivation والوعى والاتجاهات ، وهى قضايا تتصل بالجوانب السيكولوجية والثقافية فى أن واحد . ومن بين هذه الأسئلة لماذا يشارك الانسان فى الامور السياسية لمجتمعة ؟ وماهى اهم الدوافع التي تدفع الناس والجماعات الى المشاركة السياسية ؟ ماهى أهم مراحل وعمليات التنشئة السياسية ؟ وكيف تتكون الآراء والاتجاهات السياسية ؟ وماهو دور الجماعات الصغيرة والثقافات الفرعية فى تشكيل الاتجاهات السياسية ، سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى ؟

ب - اتجاه دراسة السلوك والأنماط السلوكية على مستوى الوحدات الكبرى Macro - unit analysis ويركز انصار هذا الاتجاه على دراسة العلاقات والعمليات السياسيه على مستوى المجتمعات الكبرى ، ومن ابرز الامثلة على هذا المستوى من التحليل دراسة « تشارلى رايت ملز » C.R. Mills لصفوة القوة على مستوى المجتمع الأمريكى . ومن الظواهر الجديدة فى الدراسات السياسيه الجديثه ظهور بعض الدراسات التى تحاول تحليل النظم والانساق السياسيه خارج الدول الغربيه ، أو خارج نطاق التجربة الليبراليه ،

ومن ابرز هذه الدراسات دراسه « الموند » و « كلمان » للسياسه فى الدول النـاميه ، و « باندر » للتجربة السياسيه في ايران . وقدادت هذه الدراسات وغيرها الى اعادة النظر في أساسيات الدراسه السياسه في الغرب ، ومن أهم الموضوعات التى احتاجت إلى اعادة النظر بعد دراسه التجارب فى شسرق أوربا والاتحاد السوفيتى والدول الناميه ، إعتبار الاحزاب المتعددة هى الاساس الوحيد لتحقق الديمقراطيه بالمفهوم الليبرالى، ودور الجيش فى السياسه ، وأهم المشاكل السياسيه داخل الدول .

مراجع الفصل الاول

(١) يمكن الرجوع إلى :
دراسات د. ميس أسعد عبد الملك ، د. على لطفى ، د. محمد يحيى عويس التي جمعت في كتاب التنمية والتخطيط الاقتصادى المطبوع فى مطبعة مخيمر سنة ١٩٦٨.

(٢) ارجع إلى كتاب الدكتور عبد الحميد متولي ـ القانون الدستورى والنظم السياسية منشأة المعارف سنة ١٩٦٣.

(٣) د. محمد توفيق رمزى · علم السياسة أن مقدمة في أصول الحكم ص١٩، ٢٠
وارجع أيضا إلى :

4 — R. Bierstedt : An analysis of social power-in M. OLSEN; (ed) Power in societies : The Macmillan Company 1970 pp. 11-18

5 — Scott Green and Peter Orleans : Political sociology in Robert E. Faris : (ed) Handbook of modern Sociology : R nd Mc Nallychicago 1964 pp 808-881

(٦) د. طعيمه الجرف : موجز النظريات والنظم السياسية ـ مكتبة القاهرة الحديثة واجع أيضا إلى :

Stephen Leacock. Element of political science. London Constable and Co 1941 pp. 22-40

(٧) د. عبد الحميد متولى . مصدر سابق

الفصل الثانى

سوسيولوجية القوة

أولا : تطور الاهتمام بدراسة القوة فى علم الاجتماع

ثانيا : أهمية دراسة القوة فى علم الاجتماع

ثالثا : تعريف القوة وتمييزها عن الضبط والتأثير والسلطة والنفوذ

رابعا ٠ معادلة القوة والإختلاف الأيديولوجي حولها

خامسا : أشكال القوة وتوزيعها

سادسا : نتائج القوة والتكامل والصراع الاجتماعى

سابعا : القوة والنسق الاجتماعى

ثامنا : التحليل الاجتماعى للقوة

تاسعا . مداخل ونظريات دراسة وتفسير القوة

عاشراً : تقويم دراسة القوة فى علم الاجتماع

مقدمة حول تاريخ الاهتمام بمفهوم القوة فى الفكر الاجتماعى :

لقد استخدم (أو أعتمد) فلاسفة السياسة المبكرين على مفهوم القوة Power وعمليات ممارسة القوة Process of Power exertion وذلك خلال محاولاتهم لتفسير الضوابط التي يفرضها النظام الإجتماعي من أجل توحيد الناس داخل تنظيمات اجتماعية متماسكة . ومثال هذا «توماس هوبز» T. Hobbes الذى يعد رائد نظريات الصراع فى العلوم الاجتماعية فى الفكر الحديث. والذى ذهب فى دراسته عن «التنين» Levia than إلى أنه عندما كان الناس ـ خلال الفترة السابقة على التجمع ـ يعيشون متفرقين دون الخضـــوع إلى قـوة مشتركة Common Power يدينون بالولاء فانهم كانوا يعيشون فى حالة حرب أو صراع وشقاق مستمر ، حيث كان الانسان ذئبا لأخيه الأنسان . وبالمثل فان «جون لوك» J Locke الذي يعد رائد أنصـــار نظريات الاتفـاق فى الفكر الحديث Consensualist Theorists ذهب في دراسته بعنوان «الرسالة الثانية فى الحكومة المدنية Second reatise of civil goverment إلى أنه من أجل فهم حق القوة السياسية وردها إلي جذورها الحقيقيــة ، فانه يجب أن نقف على طبيعة الظروف التى كانت تحيط بالناس خلال الحالة الطبيعية السابقة على نشأة مجتمع الإنسان . وهو يتصور الانسان خلال تلك المرحلة على أنه كان يعيش فى حرية كاملة فى التفكير والسلوك والامتلاك ، وأن الناس كانوا يمارسون حرياتهم ولم يكن يحدها سوي القانون الطبيعى وحده ، وقد كانت هذه الحالة الطبيعية يسودها المساواة حيث كانت القوة والسلطة موزعة بالتساوى بين الناس ، أو كانت على حد قوله متبادلة بينهم بمعنى أنها لم تكن حكرا على فرد أو فئة دون أخرى .[1]

وعلى الرغم من هذا الاهتمام المبكر من جانب رواد الفكر السياسي والاجتماعي الحديث بفكرة القوة ، إلا أننا نكاد نجد إهمالا كاملا أو تغافلا واضحا عن معالجة هذا المفهوم في دراسات علم الاجتماع الحديث خلال القرن العشرين ويمكننا التدليل على صحة هذا القول من خلال استعراض المراجع الأساسية لهذا العلم . فقد خلت دراسة «بارك» Park و «برجس» Burgess بعنوان مقدمة إلى علم الاجتماع (٢) والتي كانت تعد المرجع الأساسي لعلم الاجتماع خلال الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ ، من معالجة مفهوم القوة ، بل أنها لم تشر حتى مجرد إشارة إلى هذا المفهوم . ونفس الموقف ينطبق على مؤلف «وليم اجبرن» W. Ogburn و «مايونمكوف» M. F. Nimcoff بعنوان «علم الاجتماع» الذى كان يعد بمثابة المرجع الأساسى للعلم الاجتماعي في أمريكا خلال الأربعينات والخمسينات من هذا القرن (٣) . ولم يبرز الاهتمام بدراسة القوة في علم الاجتماع بشكل واضح إلا خلال الستينات فقط من هذا القرن . (٤) ولكن هذا لا يعني أن معلوماتنا حول قضية القوة داخل المجتمعات الإنسانية قد أكتملت فهي مازالت قاصرة إلى حد كبير ومازلنا في حاجة إلى المزيد من الدراسات النظرية والميدانية . ويشير «مارفين السن» M. Olsen إلى أنه يرجع إلى كارل ماركس الفضل الأول فى استعادة الاهتمام بدراسات القوة في الفكر الاجتماعي المعاصر ، خاصة في جوانبه التي تتعلق بالتنظير العلمي وهناك العديد من الباحثين المعاصرين الذين أسهموا بشكل واضح في بحث هذه القضية في نطاق علم الاجتماع المعاصر وفي مقدمتهم «تشالس رايت ملز» C.R Mills و «رالف داهرندورف» R. Dcherndort و «تيمور مارتن ليبست» S.M.Lipset و «وليم كورنهوزر» W Kernhouser و «دانيل بل» D. Bell و «جيرهارد لنسكى» G.Lenski و «اميتاي انزيونى» A. Etzioni و «روبرت نسبت» R. Nisbet وقد أدى

الاهتمام المعاصر القوى بقضية القوة فى المجتمع إلى دفـــع العديد من الباحثين التقليديين فى أمريكا والمناصرين بقوة للنظم السياسية والاقتصادية والايديولوجية للمجتمع الامريكي والذين حاولوا عن عمد تجاهل هذه القضية جنبا إلى جنب مع بعض القضايا الأخرى التى من شأنهـا أن تمس واقع المجتمع الأمريـكي كالصراع الطبقى والثورة والتمرد والحرب والتمييز العنصري ... الخ ، أقـول أن هذا الاهتمام القوى المعاصر بقضية القوة قد دفع حتى أمثال هؤلاء الباحثين المحافظين إلى بحث هـــذه القضية والكتابة حولها ومن أبرز هؤلاء الباحثين «تالكوت بارسونز» T. Parsons

ويمكن للباحث الذى يستعرض تراث علم الاجتماع خلال العشرين سنة الماضية أن يلمح إهـتماما واضحـا بين الباحثين باجراء دراسات أمبيريقية أو واقعية حول بناءات القوة وإن كانت أغلب هـذه الدراسات قد أجريت على مستوى المجتمعات المحلية والتنظيمات والمؤسسات الرسمية . وقد صار الاهـتمام بفكرة القوة فى الدراسات السوسيولوجية المعاصرة من القـوة بحيث أن الكثير من الباحثين مثـل «آموس هولى» A. H. Hawley الذى يذهب فى مقال له بعنوان «القوة المجتمعية ونجاح عملية التجـديد الحضرى إلى أن أى فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة وأن كل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة Equation of Power (٥) يضاف إلى هذا فان محاولة تحقيق أغلب الاهداف المجتمعية أو التنظيمية تتطلب ـ على حد قول اتزيونى ـ تطبيق القوة حتى وإن كان القائمون بالفعل على درجـة عالية من الالتزام والمعرفة والجدية(٦) . ويمكن القول أنه بعد أن كان الباحثون يتجاهـلون فكرة القوة أو القوة كظاهرة إجتماعية صار علماء الإجتماع المعاصرون ينظرون إليها

على أنها إحدى الجوانب الحاسمة والمحورية داخل كافة مكونات الحياة الاجتماعية .

ويذهب «جون كيوبر» J.F.Cuber إلى أن علماء الاجتماع فى أمريكا تجاهلوا لفترة طويلة من الزمن التحليل المنهجى والنقدى للدور الذى تلعبه القوة فى الحياة الاجتماعيه وهناك من يحاول تبرير ذلك بتهيب العلماء من معالجة هذا الموضوع لصعوبته وتعقده . غير أن الحقيقة ـ فى نظر «كيوبر» هى أن هؤلاء العلماء لا يريدون أن يصدموا الناس فى أمريكا بحقيقة القوى التى تقف خلف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة فى حياتهم . فجماهير المجتمع الامريكي لديهم اعتقاد ساذج بأنهم طالما يعيشون فى ظل مجتمع ديموقراطى حرفانهم هم القوى المؤثرة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية في مجتمعهم ولكن أى تحليل علمى متعمق سوف يسفر عن نتائج تناقض هذا الاعتقاد الساذج. يضاف إلى هذا أن القوى الحقيقية المؤثرة فى تشكيل الحياة الأمريكية تحاول أن تظل حقيقية ممارسة القوة ومصادرها الفعليه خافية عن الجماهير .(٧)

ومع هذا فانه على الرغم من تجاهل أغلب علماء الاجتماع لموضوع القوة داخل المجتمع فان هناك نفراً قليلاً منهم حاول التركيز على دراسة هذا الموضوع ومثال هذا العالم الألمانى «ماكس فيبر» M.Weber الذى مارس تأثيراً كبيرا على الفكر السوسيوجى فى أمريكا . ويعتبر «فيبر» «القوة» كبعد من الابعاد الثلاثة الاساسية للطبقة الاجتماعية(٨). وتأثراً بذلك فقد حاول علماء الاجتماع أمريكا ربط القوة بالتدرج الاجتماعي من زاويتين أساسيتين هما :-

١ - ترتبط الاختلافات فيما يمتلكه الأفراد من قوة بالاختلاف فى المراكز الإجتماعية وما يتمتع به الناس من هيبة أو أمتيازات اجتماعية .

٢ - يرتبط بناء القوة القائم ليس فقط بالبناء الطبقى أو التدرج الاجتماعى القائم داخل المجتمع وإنما يرتبط بدعم هـذا البناء ومحاولة دعمه واستمراره وتعد دراسة «روبرت لند» R. Lynd و «هيلين لند» H Lynd «لمدلتون» Middletown ـ خاصة فى مجلدها الثانى من الدراسات الكلاسيكية المبكرة حول إختلاف الناس من حيث القوة . وتمثل مدينة «مدلتون» مدينة أمريكية عادية لا تتميز عن غيرها من المدن الأخـــرى وقد حاول «لند» و «لنـد» دراسة بعد الخلاف فى القوة بين الطبقة العاملة The working class وطبقة رجال الأعمال Business Class من حيث القدرة على التحكم فى الشئون الخاصة للناس وفى الشئون العامة للمدينة وقام الباحثان بدارسه حالة أسرة معينة أطلقا عليها أسرة X ، من زاوية تأثيرها (أو ممارستها للقوة) على مختلف أوجـه الحياة الجماعية فى المدينة . وتمت الدراسه لهـذه الأسرة من عدة جوانب منها الثروة أو الحالة الاقتصادية ومكانه أعضائها الاجتماعيه داخـل المدينه . وقد ظهرت دراسات عديده بعد ذلك تتعلق أغلبها بدراسه علاقات القوه على مستوى المجتمعات المحليه .(٩)

ومن أهم الدرسات الحديثه نسبيا التى حظيت بقدر كبير من القراءة والتقييم والنقد ، دراسه «تشارلس رايت ملز» C.W.Mills بعنوان « صفوه القوة» وعلى خلاف «لند» وغيره من الباحثين، فقد ركز «ملز» اهتمامه بعيدا عن دراسه القوة على المستويات المحليه وحاول أن يحلل هذه القضيه على مستوى أكثر إتساعا هو مستوى مجتمع الدولة ككل . واتضح له من دراسته أن

هناك على مستوى المجتمع العام جماعة صغيرة نسبيا تمارس تأثيرا كبيرا في ثلاثة مجالات أساسية هي الصناعة والحكومة والجيش . وأطلق على هذه الجماعة تعبير «صفوة القوة» وأعضاء هذه الصفوة يسيطرون ـ من خلال مواقعهم المؤثرة على كافة القرارات التى تمس حياة جماهير المجتمع الأمريكي ككل . إذ ذهب «ملز» إلى أن أغلب جماهير المجتمع الأمريكى لا يعرفون أبناء هذه الصفوة التى تمثل الدوائر العليا المؤثرة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية فى المجتمع. ويؤكد هذا الباحث أن قرارات هذه الصفوة لا تصدر ـ غالبا ـ بأسلوب ديموقراطى وقد تعرض ملزـ بسبب هذه الدراسةـ للعديد من أوجه النقد والاضطهادات. فقد ذهب بعض النقاد إلى أن «ملز» يضخم الأمور ، وأن مقدماته لا تؤدى إلى ما توصل إليه من استنتاجات، بينما ذهب آخرون إلى أنه باحث موضوعى يجرد المجتمع من التزييف المتمثل في مفاهيم الديموقراطية الامريكية وزعامة العالم الغربى الحر .

اهمية مفهوم القوة فى علم الاجتماع السياسى :

. ويركز علم الاجتماع السياسي وهو فرع من فروع عن الاجتماع العام على ممارسة القوة الإجتماعيه داخل الجماعات والتنظيمات والمجتمعات وإذا مااستعرضنا الموضوعات التى تمثل المحاور الاساسية لعلم الاجتماع السياسى فاننا سنجدها تدور جميعا حول فكرة القوة . وفي مقدمة هـــذه الموضوعات مفهوم الدوله كنظام سياسي فى ارتباطه بقية النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى العام للمجتمع، والحركات الاجتماعية والسياسية وانساق القوة وميكانزمات اتخاذ القرار

على مستوى المجتمعات المحليه وعمليات وبناءات القوة داخل التنظيمات البيروقراطية والدور الذى تلعبه القوة فى عمليات التدرج الاجتماعى والطبقى والعلاقات بين الأجناس والقيم والاتجاهات السياسية والمشاركة السياسية لأبناء المجتمع فى الحكم واتخاذ القرارات ورسم السياسات والبرامج الداخلية من خلال بعض العمليات كالتصويت والسلوك الانتخابى وسحب الثقه والضغوط المختلفة ومختلف ألوان التعبير عن الرأي هذا إلى جانب دراسه التنظيمات السياسيه كالأحزاب أو المؤسسات الدستوريه وبناءاتها الداخليه وأساليب الاتصال النظاميه وأساليب التعبير والنقاش والمعارضه واتخاذ القرار داخلها ... الخ .

ويمكن للقارىء هنا أن يدرك فورا أن المحور المشترك بين كافه هذه المواضيع التى تمثل القضايا الاساسيه لعلم الاجتماع السياسى هو القوة الاجتماعيه Social power كما تمارس بالفعل على كافه مستويات الحياة الاجتماعيه سواء على مستوى الجماعات الصغيرة أو الكبيرة الرسمية أو غير الرسمية ، أو على مستوى التنظيمات الكبرى مثل التنظيمات الصناعية ومختلف تنظيمات العمل ، أو على مستوى الدول والمجتمعات القومية أو حتى على مستوى العلاقات الدولية سواء التاريخية أو المعاصرة .

وقد ظهر العديد من الدراسات المعاصرة حول طبيعة وتوزيع واستخدام القوة في المجتمعات ، وهو موضوع يعد أساسيا لأية دراسه أو بحث يجرى فى مجال علم الاجتماع السياسى وسوف يكون تركيزنا فى هذا الفصل حول قضية القوة داخل التنظيمات الاجتماعيه ، وليس على مستوى التفاعل بين

الأشخاص Interpersonal interaction ، وسوف نهتم اكثر بممارسة القـوة
داخل المجتمعات الكبرى بشكل أساسي وليس بممارستها على مستـــوى
التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظيم الاجتماعي هنا والنماذج المنظمة
من التفاعل بين الأشخاص Interpersonal interaction ، وسوف نهتم أكثر
بممارسة القوة داخل المجتمعات الكبرى بشكل أساسي وليس بممارستهـا على
على مستوى التجمعات الصغرى . ونقصد بمصطلح التنظـيم الاجتماعي هنـا
النمـاذج المنظمة من التفاعل الاجتماعي المستمر والمنظم والذى يتجسد فى شكل
بناءات اجتماعية معينة ، هذا إلى جانب النماذج الثقافية التي تسود داخل هـذه
البناءات[١٠] .

وإذا ما حاولنا تحديد موقع وخصائص القـوة من المنظور التنظيمى
Organizational Perespective أو من منظور التحليـل السوسيولوجي
واسع النطاق macrosociological فاننا نجدها تنبثق من نماذج التفاعل المنظم
وتظهر من خلال العلاقات النظاميه المنمطه ، وتعد القوة خاصيه للتنظـيم أو
البناء الإجتماعي أو لما يطلق عليه «ألسن» الكليات الاجتماعيه المنظمه .

وهذا يعنى أنها ليست من خصائص الأفراد وانما هى وظيفـه للنسق أو
النظم . وهناك العديد من الآراء والنظريات المطروحه فى تراث عـــلم
النفس والاجتماع حول التأثير المتبادل بين الأشخاص Interpersonal influence
خاصة بالنسبه للموقف داخل الجماعات الثنائيه أو الصغيرة غير أن هذة الآراء
تقترب بشكل واضح من المنظور السيكولوجي وتبتعد عن المنظور التنظيمى
وقد ظهرت عدة مدارس فى دراسه وتفسير القوة كما تمارس على مستـــوى
المجتمعـــات الكبرى اهمهـــا النظريه الماركسيه ونظريات الصفـــوة

Pluralistic power theories ونظريات القوة الجمعية Elitist power theories

وهناك العديد من الدراسات النامية فى علم الاجتماع حول ممارسة القوة على المستوى المركزى داخل المجتمعات وارتباط القوة بالاختلافات الطبقية والعنصرية والاتجاهات المستقبلية فى ممارسة القوة أو ارتباط القوة بالتحديث الحضارى والتنمية الشاملة إلى جانب تصور فكرة القوة من حيث التوزيع والممارسة والمصدر داخل مجتمعات ما بعد الصناعة ولكن هذا لا يعنى أن علم الاجتماع السياسى اليوم — بتراثه المتضخم من النظريات والآراء — يستطيع تقديم نظرية عامة حول بناء وممارسة القوة داخل المجتمعات ، وذلك ينجم عن الصراع والتناقض بين الباحثين فى المنطلقات الفكرية والأيديولوجية والسياسية . وعلى الرغم من هذا فان هناك من الباحثين من يسير فى طريق تقديم نظرية عامة عن ممارسة القوة داخل المجتمعات ومحاولة اخضاعها للاختبارات الواقعية ومثال هذا « اتزيونى » A. Etzioni فى دراسة له عن المجتمعات الفعالة Active Societies ولكن هذه المحاولة وغيرها تعد محاولات أولية فى سبيل صياغة نظرية عامة فى القوة ، وان كانت تتهم من جانب أنصار النظرية الماركسية بالتحيز للفكر البرالى الغربى .

القوة كعملية اجتماعية Power as a social process

لم يهتم الفكر السوسولوجي بفكرة القوة كعملية اجتماعية إلا حديثا على الرغم من انها أهم العمليات التى تمارس داخل الحياة الاجتماعية فكما أن الطاقة تتخلل العالم الفيزيقى فان القوة الاجتماعية تتخلل كافة الظواهر الاجتماعية ولكن القوة الاجتماعية مثلها مثل الطاقة لا يمكن قياسها أو ملاحظتها بأسلوب مباشر. فوجود القوة وشدتها وطبيعتها أمور لا يمكن ادراكها أو معرفتها إلا من

خلال أساليب غير مباشرة أو عن طريق آثارها فى الواقع الاجتماعى ولعل هذا هو مادعا أعضاء الجماعات والمجتمعات ، بل والكثير من العلماء إلى تجاهل الأثر العميق والحاسم لعلاقات القوة داخل الانساق الاجتماعية

ويمكن القول بأن مفاهيم التفاعل والتنظيم الاجتماعيين يتضمنان بالضرورة مفهوم القوة . فاذا كان التفاعل يعنى التأثير المتبادل بين فردين على الأقل بحيث يؤثر كل منهما فى تفكير وسلوك الآخر ، فان هذا يعنى أن كل تفاعل وما ينجم عنه من علاقات وضوابط وتنظيمات يتضمن ممارسة معينة للقوة . وإذا كان الفعل الاجتماعى ذو المعنى هو أبسط وحدة للحياة الاجتماعية لأنه هو أساس قيام التفاعل الذى هو الأساس الأول لأنماط النظام الاجتماعى والضوابط والتنظيمات المعقدة والمجتمعات المحلية والعامة ، فانه يمكن القول بأن القوة أو علاقات وممارسة القوة أمر يتخلل أى نوع من الوجود الاجتماعى المنظم والمستقر . فكما يذهب « أموس هولى » A. Howley بحق فان كل فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة وكل علاقة اجتماعية هي في جوهرها معادلة للقوة وكل جماعة أو نسق اجتماعى هو تنظيم معين للقوة وبناء على هذا فانه يمكن — فى نظر « هولى » أن نفهم أى نسق للعلاقات الاجتماعية فى ضوء مفاهيم القوة سواء الفعلية active أو المحتملة Potential ويقول آخر فاننا يمكن أن نغير مصطلح النسق الاجتماعى بمصطلح نسق القوة ، وفى هذه الحالة فاننا لن نكون قد فعلنا أكثر من استبدال مصطلح بمصطلح آخر له نفس المضمون (١١).

وإذا ما حاولنا أن نفهم ظاهرة القوة من منظور تحليلى فاننا يمكننا أن نعتبرها على أنها سبب قيام الأنشطة الاجتماعية المنظمة أو على أنها نتيجة لوجود

أو ظهور هذه الأنشطة الاجتماعية المنظمة وعلى الرغم مما يبدو فى هذا القول من غرابة إلا أن القوة هى سبب ونتيجة فى آن واحد لقيام التنظيم الاجتماعى فالقوة(١٢) كظاهرة أو كعمليه لا يمكن أن تظهر إلا إذا بدأ الأفراد فى الدخول فى تفاعل وعلاقات بعضهم مع بعض فى أى شكل من الأشكال ، فهى تظهر خلال التفاعل والعلاقات الاجتماعية كمحصلة للتنظيم. وتسهم القوة كظاهرة فى أداء الأفراد لأدوارهم طبقا لما هو مقرر نظاميا وفى تحقيق الأفراد والجماعات لأهدافهم المشتركة . ولكن القوة من جهة أخرى هى العامل الأساسى فى خلق واستمرار التنظيم الاجتماعى، فالعلاقات الاجتماعية هى نماذج التفاعل المنظم التى لا يمكن أن تتحقق إلا كنتيجه مباشرة لقيام بناء محددة للقوة وانقسام الناس إلى عدة أدوار ومراكز اجتماعيه متدرجه يمارس بعضها سلطات أو نماذج معينه للقوة على الآخرين . وعلى الرغم من أنه لا يمكننا النظر إلى القوة على أنها السبب الوحيد أو المحصلة الوحيدة للتنظيم الاجتماعى فاننا لا يمكن أن نتجاهل فكرة القوة فى أية محاولة جادة لفهم الحياه الاجتماعيه المنظمه .

نحو تحديد لمفهوم القوة :

يمكن القول بأن مصطلح «القوة» ليس قاصرا على علماء الاجتماع وحدهم فهو مصطلح شائع لدى رجال السياسة والاقتصاد بل ولدى رجل الشارع ولكن معنى هذا المصطلح لابد وأن يختلف لدى الباحثين عنه لدى رجل الشارع ويبدأ « روبرت داهل » R. Dahl(١٣) وهو باحث فى علم السياسة - تحليله لمصطلح القوه بما يطلق عليه « التعريف الشائع للنفوذ أو التأثير » Influence فالشخص (أ) يؤثر فى شخص آخر (ب) إذا استطاع الشخص الأول (أ) أن يجعل الشخص الثانى (ب) يأتى أعمالا ما كان يمكن أن

يأتيها لولا وجوده . وعلى هذا الأساس فان مقياس التأثير يتمثل بالدرجة الأولى - عند « داهل » - فى حجم أو مقدار واتجاه التغير فى سلوك الشخص الثانى (الواقع عليه التأثير) مقارنا بسلوكه العادى فى حالة عدم تدخل الشخص الأول (أو الشخص المؤثر) . فالشخص الذى يقوم بالدعاية الانتخابية يعد شخصا مؤثرا إذا استطاع تغيير السلوك الإنتخابى لجماعه ما فى الاتجاه الذى يريده على سبيل المثال . ويمكن تحقيق المقياس هنا بمحاولة معرفة الإتجاهات والسلوك العادي قبل التأثير ، ثم معرفة مقدار واتجاه التغير بعد وقوع التأثير . ولاشك أن هناك الكثير من التحفظات المنهجيـة هنا تتمثل فى إمكانيـة ضبط العوامل الأخرى المؤثره على تغير الإتجاهات والسلوك .

ويشير « كيوبر » [١٤] إلى أنه كان من الممكن القول بأن تعريف التأثير ينطبق على تعريف القوه لولا أن هناك من الباحثين من يحاول التمييز بينهما على عده أسس منها أن التأثير تتمثل فى تغيير سلـوك الآخرين بطريق الاقناع والمنطق أو الوجدان أما القوه فهي التأثير على الآخرين بشكل قهرى أوجبرى غـير طوعى Power is the coersive Forms of Influence فما يمارسة الواعظ أو الخطيب أو رجل الدين أو الأدب نوع من النفوذ أو التأثير يختلف عن القوة التى يمارسها رجل القضاء أو الحـكام أو المديرون فى اعمالهم . ولاشك أن تقدم وسائل الاعلام واجهزة الاتصال مكننا من استخدام هـذه الأجهزة استخداما استراتيجيا فعالا من جانب أصحاب القوة فى المجتمع لجعل الجماهير تفكر وتسلك بطريقة مخططة من قبل الحاكم دون أن يعوا ذلك ، وكما لو كان ذلك الفكر والسلوك نابعا منهم بطريقة تلقائية . ولعل هذا هو ماجعل معركة العقول أو معارك الاتصال بالجماهير من اخطر المعارك لكسب عقول الناس فى العصر الحديث Battle for men's minds

ومن أهم مداخل فهم مصطلح القوة هو التمييز بين الاساليب الشرعية للقوة أو الضبط وبين الاساليب غير الشرعية. ويطلق أحيانا على القوة أو الضبط المستند الى أساليب مشروعة، مصطلح السلطة Authority والسلطة هى الحق المخول لشخص ما لاصدار قرارات واجبة التنفيذ على آخرين بحكم ما يشغلة الآخرين من مراكز معينة معترف بها داخل المجتمع. ولعل من ابرز الامثلة على هذا حق رجال البوليس فى مراقبة المنحرفين والقاء القبض عليهم، وحق الرئيس فى تحديد حجم العمل للمرؤسين ومتابعتهم ومحاسبتهم. ولكن يجب أن نلاحظ هنا أن هذة السلطة ليست سلطة متعسفة أو غير محددة. فكل شخص يمارس سلطة داخل أطر محدده من قبل المجتمع يجب الا يتعدها والا دخل فى نطاق القوة غير المشروعه ويمكن القول ان السلطة كظاهرة خاصية من خصائص التنظيات فهى مسألة ضرورية لسير المجتمع وتحقيق فكرة المجتمع كنسق أو كتنظيم كبير يضم مجموعة من التنظيمات أو الانساق الأصغر حجما.

ومع أن القوة كظاهرة وعملية ومفهوم تمثل جوهر اهتمام علم الاجتماع السياسى الا أنه لايوجد اتفاق واضح حول تعريفها. ولاشك أن الاختلاف فى تعريفها يرجع الى اختلاف المنظورات ومداخل الدراسة والاساليب المنهجية للمعالجة ويتضح هذا من استعراض بعض تعريفات القوة، الى جانب التعريف السابق الذى أوردناه « لداهل » Dahl . فلازويل « H. Lasswell » يربط ممارسة القوة باتخاذ القرارات، حيث يعرفها بأنها المشاركة فى صنع القرارات.

أما « جولدهمر » Gold hammer و « شلز » shils فانهما يعرفا القوة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، وهما في هذا يقتربان كثيرا من

تعريف (داهـل ويذهب بلاو « Plow » الى أن القوة تتمثـل فى قدره فرد أو جماعة على فرض ارادتها على آخرين ، مع القدرة على مواجهة مايبدونه من من مقاومة ، من خلال التهديد بتوقيع جزاءات معينة . ويعرف « كارك بك » K. Beck و « جيمس مالورى » J malory القوة بأنها قيام شخص بممارسة السيطرة ـ سواء بشكل مباشرا وغير مباشر ـ على بعض الامور السياسية أو على عملية توزيع القيم ، بما يتفق مع اتجاهه المفضل .

وهكذا يتضح بأنه لايوجـد فى الواقع تعريف سوسيولوجى متفق عليه للقوة بين المشتغلين بعلم الاجتماع . غير أن هناك بلاشك جوانب معينة للالتقاء بينهم تتمثل فى انهـم جميعا يفهمون القوة بأنها تتضمن القدرة على التأثير فى الانشطة الاجتماعية Power is ability to effect social activities فالقوه ليست شيئا يمتلكه القائمون بالفعل الاجتماعى كافراد ، ولكنها عملية ديناميه Dynamic process تتخلل كافة قطاعات الحياه الاجتماعية .

وهناك ملاحظتان يجب ان تضافا الى هذا ... المفهوم للقوه ، الاولى أنها ظاهرة عامة أو قدرة عامة وليست قدرة محدودة ، والثانية أن ممارسة القـوة تقتضى ضـرورة التغلب على ما يعترضها من مقـاومة . والملاحظة الاولى وهى العمومية تنبعث من اهداف تحليلية ، لان علم اجتماع ـ يهتم أساسا بأنمـاط القوة العامة والثابتة نسبيا وليس بالامثلة الشخصية أو التفصلية للمارسة القوة . أما الفكرة الثانية فهى متضمنة بالضرورة فى معنى القوة طالما ان معناها الاساسى يتمثل فى التأثير على سلوك الآخرين وفى الانشطة الاجتماعية . ولا يمكن أن تكون ممارسة القوة فعالة ما لم يتم التغلب على ما يعترضها من مقاومة . وهذه الفكرة الاخيره تؤكد ان ممارسة القوة فى جوهرها عملية متبادلة بين كافة

المشاركين في النسق الأجتماعى — جماعة أو تنظيم أو مجتمع و — وانها نادرا ما تتحدد من خلال فاعل واحد أو جماعة بعينها داخل النسق أو المجتمع مهما يكن من شأن التباين الاجتماعى داخلة .

ويحاول بعض الباحثين التمييز بين مفاهيم القوه والتأثير أو النفوذ Influence والضبط Control وذلك على أساس أن تأثير القوه أو ممارسة القوه على الاخرين تتم بشكل اجبارى أو قهرى بمعنى أن الشخص يمتثل للتعليمات أو المؤثرات المنبعثة من ممارس القوه خوفا مما قد يصيبه نتيجة عدم الأمتثال أو الامتثال أو الاذعان . أما تأثيرات العوامل الاجتماعية الضابطة للسلوك أو الصادره عن ذوى التأثير والنفوذ فانها تكون نتيجة لحدوث عده تغيرات دافعيه أو في دوافع الافراد Motivational changes بحيث يميل الافراد الى الامتثال لعوامل الضبط والتأثير أو النفوذ بشكل اختيارى أو أرادى . وبقول آخر فان تاثير القوه يتم من خلال تغيرات سيكولوجيه في دوافع الافراد أنفسهم ويذهب هؤلاء الباحثين الى أن عامل النفوذ يتضمن الاقناع والاقتناع الصريح Overt persuation بينما يتضمن عامل الضبط الاستدماج اللاشعورى للمعايير Unconscious norm Internalization من خلال عمليات التنشئه الاجتماعيه . وهذا يعنى أن كلا منها يخلو تماما من عامل القهر الذى يميز ممارسه القوه . ولكن هذا التمييز بين هذه المفاهيم الثلاثة يبدو فى نظر بعض الدارسين — مثل « السن » Olsen متعسفا الى حد كبير على أساس اننا كثيرا ما يمتثل في البداية لبعض التعليمات والقوانين الصادره عن ممثلى القوه بشكل قهرى أو غير اختيارى ثم ما نلبث أن يصبح هذا الامتثال صادرا عن اقتناع تام ويتم بشكل اختيارى . ويتجلى هذا بشكل واضح في قوانين التعليم الاجبارى والتطعيم ضد بعض الامراض وتعليمات المرور والتجميع الزراعى ومقاومة الافات

الزراعيه وقوانين الضرائب ... الخ . كذلك فان ما قد يبدو لدى الاخرين على أنه امتثال اختيارى من قبل شخص ما قد يكون صادرا عن رغبة منة فى نيل شىء ما ، كما هو الحال فى تقبل شخص ما لرئيسه فى العمل وتملقه ومدحه على الرغم من عدم اقتناعه به . ولهذا السبب فان « السن » يقترح أن يستخدم مفهوم القوه شامل Generic concept وان يستخدم مفهوما النفوذ أو التأثير والضبط على أنها يشيران الى محصلة استخدام القوة من منظور من يخضعون أو من تطبق عليهم القوه .

ويمكن القول بأن ممارسه القوة عادة ماتتم من خلال تنظيمات معينه (اعتبارا من الجماعات الصغيرة حتى المجتمعات الكبرى) أو من خلال افراد يمارسون أدوارا تنظيميه معينه . وعلى الرغم من صحه مايقال من أن العلاقات والتأثيرات داخل التنظيمات تتم خلال افراد يلعبون ادوارا تنظيميه محددة، فان مصدر القوة هنا اساسه التنظيم كتنظيم وليس ممثلو التنظيم كافراد فممثلو العمال وممثلون رجال الاداره أو أصحاب الاعمال عندما يجتمعون معا يمارس كل منهم القوه على الجانب الاخر اثناء المقابلة ، ليس على اساس ذواتهم كافراد على اساس أنهم يمثلون تجمعات منظمه .

والواقع أنه على المستوى المثالى يجب أن تكون هناك نظرية عامة واحدة قادرة على تفسير عمليات ممارسة القوة بين الأشخاص Inter Personal وداخل التنظيمات Inter organizations . ولكن عمليات ممارسة القوة بين الأشخاص مسألة تناولها الكثير من علماء النفس وذلك باستخدام مفهومات صادرة عن علم النفس الاجتماعى كالقيادة والتبعية والتأثير وغرس الاتجاهات وتغيير القيم والآراء ... الخ . أما عمليات ممارسة القوه داخل التنظيمات وبين التنظيمات وعلى مستوى

الانساق والمجتمعات فقد صدرت بشأنها محاولات لدراستها من جانب بعض علماء الاجتماع باستخدام مفاهيم سوسيولوجيه مختلفة كالسلطة والمركز والدور والطبقة والتدرج الاجتماعى والبيروقراطية .. الخ . وكان من نتيجة هـــذا الانقسام فى دراسة موضوع القوه اننا نجـــد نموذجين منفصلين من دراسات القوه فى التراث العلمى .

معادلة القوة :

ولا بد لمارس القوه أن يستند إلى مجموعة من المصادر التى يعتمد عليها فى هذه الممارسة سواء أكانت مصادر محسوسة ـ مثل ملكية السلع والأموال أو الموقع التنظيمي الفعال ـ أو غير الملموسة كالمعرفة والمهارات والوحدة التنظيمية. ومثل هـذه المصادر هى التى يستند إليها ممارس القوة عند محاولة التأثير على الآخرين وهذه المصادر هى التى تحدد حجم القوة التى يمكن الشخص ممارستها غير أن مدى فعالية ممارسة القوة فى موقف معين لا تتوقف على حجم مصادر الشخص في ممارسة القوة على أفعال الآخرين فحسب،ولكنها تتوقف كذلك على حجم المقاومة التى يمارسها الآخرون . فقد يستطيع شخص ما أن يوظف مصادره المعدودة توظيفا جيداً في مجال ممارسة القوة على الآخرين من خلال علاقاته معهم ، بينما يفشل شخص آخر على الرغم من أنه يمتلك حجما أكبر من مصادر ممـارسة القوة إذا لم يستطيع أو لم يرد أنه يستخدمها استخداما فعالا في المواقف الاجتماعية المختلفة . ويمكن القول كقاعده أنه كلما كانت درجـة مقاومة الآخرين كبيره فعالية القوه التي يستخدمها ممارس القوه. ويمكن أن نرجع عدم فعالية القوة المستخدمة بسبب شدة مقاومه الآخرين أو بسبب عوامل تتعلق بالوقت أو بسبب عدم فعاليه قنوات الاتصال أو بسبب سلبيه

الآخرين أو لا مبالاتهم . وعلى هـــذا فاننا نستطيع أن نضع معادلة معينة يمكننا من خلالها فهم ممارسة القوة داخـل أى موقف معين ، وهى أن حجم القوه التى يمارسها القائم بالفعل الاجتماعي من خـلال علاقة معينة يعد محصلة لدى وكفاءه ما يمتلكه من مصادر للقوه (ثروه أو مركز أو موقع سياسى أو أفكار ... الخ) مضروبا فى مهارته فى تحويل هذه المصادر إلى ضغوط يمارسها على الآخرين ، مع طرح ما يصادفه من درجة معينة للمقاومة

In general the amount of Power an actor exercises in a particular relationship is a resultant of the extent and the adequacy of his oommitted resources, multiplied by his skill in converting resources into pressures, minus the degree of resistence encountered.

ويذهب « ألسن » الى أن جوهر عملية ممـــارسة القوة يتمثل فى كيفية تحويل أو ترجمة مصادر ممارسة القوة الى ضغوط واقعية ومؤثرة على الآخرين وما زالت معلومات المشتغلين بعلم الاجتماع ضئيلة جداً حول هـذه النقطة حتى الآن وهناك دراسات قليلة حاولت فحص هـذه القضية على مستوى العلاقات بين الأشخاص At the interpe:sonal Level باستخدام بعض المتغـيرات التى تتعلق بعلم النفس الاجتماعى وهى الدراسات التي تمت حول التفاعل داخل الجماعات الصغيرة . ولكن لا توجد حتى الآن ـ على حد قول « آلسن » وهو من المهتمين بهذا الموضوع ـ أية دراسة توضح كيفية ترجمة مصادر القوة إلى ضغوط مؤثرة على مستوى التنظيمات أو حول كيفية استخدام التنظيمات لمصدر القوة داخلها وتحويلها الى ضغوط مؤثرة على مستوى المجتمـع ككل . ولا شك أن هذه العملية تحدث بشكل مستمر ولكن كيف ؟ وما هى عوامـــل نجاحها ؟

وما هي عوامل نجاحها ؟ وما هي ميكانزماتها ؟ وما هي محددات كفاءتها ؟ وما هي منطلقاتها ؟ ... الخ

هنا نجد أن الدراسات التي تمت لا تقدم لنا اجابات حاسمة في هذا الصدد .

الاختلاف الايديولوجي حول قضية القوة :

ويناقش علماء الاجتماع اربع قضايا أساسية أثناء محاولة تحقيق فهم أفضل لمفهوم القوة ، وسوف نتناولها بايجاز فيما يلي :

أولا : هل من الأفضل أن نصنف القوة على أنها أمر يتعلق بالامكانية Potentiality أم على أنها امر يتعلق بما هو متحقق بالفعل Actiual فنحن نقول عن شخص ما أنه بامكانه استخدام القوة أو أن لديه قوة ممكنة Potential إذا ما كانت لديه مصادر معينة للقوة يمكنه استخدامها اذ ما أراد، واذا ماترجم هذه الامكانية الى فعل تصبح القوة في هذه الحالة متحققة بالفعل Actual وانبثاقا من هذا التمييز فانه يمكننا القول بما يلي .

أ — أنه يجب أن تتوافر مصادر القوى – لدى الشخص أو الجماعة أو التنظيم قبل استخدام القوة في التطبيق .

ب — انه يمكن للفاعل – شخص او تنظيم – أن يكون مستحوذاً على مصادر القوة وقادراً على استخدامها بالفعل وتظهر اهمية هذه النقطة من أن أي موقف اجتماعي هو في جوهره مجموعة من علاقات القوة سواء ما كان منها في شكل قوة ممكن ممارستها أو قوة ممارسة بالفعل. فاقدام الشخص داخل أي موقف اجتماعي على فعل بعينة يتوقف على تقييمه لما يستحوزه الآخرون من مصادر معينة للقوة وعلى ما يتوقعه لما سوف يمارسه هؤلاء الآخرون من

هذه المصادر لقدرتهم على تحويل هذه المصادر إلى قوة مؤثرة فى الموقف اعتماداً على أفعالهم السابقة أو تاريخهم السلوكى ومواقعهم الحالية ، وهكذا يمكن أن نستخدم في تحليـــلاتنا السوسيولوجية مفهومين متميزين وهما « المصادر التى يمتلكها الشخص Committed resources » و« القوة الممكنة Potenial power » خاصة وان تقدير اعضاء الجماعة لقوة شخص او تنظيم معـين لا يتوقف على تصور كل منهم لمصادر القوة التى يستحوز عليها هذا الشخص أو ذلك التنظيم فحسب، وإنما يتوقف كذلك على موقع القائم بالتقييم أو التقدير. ومثال هذا ان تقدير قوة رئيس مجلس ادارة شركة من الشركات يختلف من عضو لآخر داخل التنظيم على حسب الموقع التنظيمى لكل شخص على حدة ، فتصور العامل أو رئيس العمال أو موظف صغير يختلف بلا شك عن تصور مدير ادارة أو عضو مجلس ادارة لقوة رئيس مجلس ادارة الشركه .

ثانيا : هل يجب أن نقصر استخدام مفهوم القـــوه الاجتماعية على تلك الأنشطة الممارسة عن قصد والتى تستهدف ـ من جانب ممــارسي القوة ـ إلى تحقيق هدف أو مجموعة محددة من الأهداف ، أم انه يمكننا انـ نوسع من مفهومها لتشمل كافة انواع التأثير على سلوك الآخرين سواء أكانـ هذا التأثير مباشراً ويستهدف تحقيق اهداف محددة أم غير مباشر ؟ يذهب «السن» إلى أن الاجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة التأثيرات المطلوب دراستها وان اغلب دراسات القوة ركزت حتى الآن على الأنشطة المقصود التى تستهدف تحقيق هدف محدد Purposful goal—seaking activities وعلى ما تحدثه ممارسة القوة من آثار مباشرة في هذا الصدد .

ثالثاً : هل يمكننا ان نعتبر القوة الاجتماعية عاملا ايجابيا فى تكوين وتطوير

الحياة الاجتماعية المنظمة ، ام على انها عامل سلبي مقيد او معوق لنمو التنظيم الاجتماعى ؟ وينقسم الفكر الاجتماعى ازاء هذا السؤال انقساما واضحا ويقف وراء هذا الانقسام خلفيات ايديولوجية واضحة . فأنصار الفكر الماركسى يحاولون الربط بين القوة السياسية والقهر الاجتماعى والتسلط الطبقى او الاستغلال السياسى . وهم يرون ان القوة هنا مرادفة للضبط والتحكم فى سلوك الآخرين. ولهذا فانهم يرون ان سيرة التطور الاجتماعي سوف تؤدى إلى اختفاء ممارسة القوة من الحياة الاجتماعية فى ظل شكل محدد من التنظيم الاجتماعى فى المستقبل . وعلى العكس من ذلك نجد اغلب دارسي علم الاجتماع والمشتغلين بالفكر السياسى فى الغرب يؤكدون على الجوانب الايجابية الخلاقة لعملية ممارسة القوة ذلك انها هى الأساس الأول لظهور الحياة الاجتماعية المنظمة ولتحقيق الأهداف الجماعية والتعاونية التى ما كان يمكن تحقيقها لو لم تكن هناك قوة اجتماعية معينة . وهكذا نجد ان الدراسات التقييمية لمفهوم القوة كظاهرة اجتماعية وكعملية أو كممارسة شابها الكثير من التحيز الايديولوجي ، ويذهب « السن » إلى اننا نفتقر حتى الآن الى الدراسات الموضوعية حول هذا الموضوع .

رابعا : هل يمكن « ان تمارس القوه داخل جماعة - ثنائية او متعدده الأفراد إذا ما كان جميع الأعضاء على درجة متساوية من القدرات او امكانيات ممارسة القوه ؟

وهذه بالطبع حالة افتراضية . وهنا يمكن أن نثير نقطتين أساسيتين وهما :

الاولى : أنه إذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقابل بمقاومة قوية من الآخرين تفقدها فعاليتها تماما فانه لا يمكن الحديث هنا -

عن وجود ظاهره القوه بالمعنى الاصطلاحى الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قـدر متساو من القوه ولكن كل شخص قادر على التأثير فى الآخرين فى بعض الجوانب ـ على الأقل ـ فى الوقت الذي يتأثر هو شخصيا بقـوه الآخرين فى جوانب اخرى (وهو ما يطلق عليه الموقف الذى تسوده قوى متبادلة exchange power) . وهنا يمكن القول بوجود ممارسة القوه أو بظهور ظاهره القوه داخل هذا الموقف على الرغم من أنها قوه متبادلة . فى اغلب المواقف حيث يظهر تفاوت واضح فى مصادر القوه لدى أعضاء الجماعة يكون هناك شخص أو جماعة متميزه تمارس القوه على الآخرين وان كانت لا تقارن بقوه جماعة القوه ذوى المراكز العليا والمصادر المؤثره .

اشكال القوة :

واذا ما انتقلنا بعد مناقشة طبيعـة القوة الى محاولة تصنيف عمليات القوه فى اطار نمـاذج تحليلية معينة ، فاننـا نجد أغلب الدراسـات السوسيولوجية تتحدث عن ثلاثة أشكال متميزه من القوه وهى :

١ — القوه الجبرية Force .

٢ — السيطره Dominence .

٣ — السلطة Authority .

وهذه هى أهم أشكال القوة على مستوى الجماعات أو الأنساق الاجتماعية أو على مستوى التحليل التنظيمى وهنـاك قسم رابـع كثيراً ما يذكره المشتغلون

علم النفس الاجتماعى وهو التجاذب بين الأشخاص Interpersonal attraction يتمثل هذا النوع فى قدرة شخص على اخضاع الآخرين لآرائه وتوجيهاته نتيجة لما يتسم به من خصائص قيادية أو سيكولوجية مؤثرة فى الآخرين . غير أن هناك من علماء الاجتماع من يدرج هذا القسم مثل القوة تحت أشكال القوة الاجتماعية ـ مثل « ماكس فيبر » M. Weber ويطلق هذا الأخير على هذا الشكل مصطلح القوة الكارزمية وهى التى تميز القيادات الملهمة Charismatic leaders كالأنبياء والقادة العظام وقد حاول بعض الباحثين فى مجال علم النفس الاجتماعى ـ مثل « هربرت كلمان » H. C. Kelman دراسة بعض أشكال التجاذب بين الأفراد فى دراسة له عن عملية تغيير الرأى »[١٧] .

ويمكن القول بأن الاختلافات الأساسية بين الأشكال الثلاثة للقوة ـ القهر والسيطرة والسلطة ـ يكمن أساسا فى طبيعة المصادر التى تستند اليها ممارسة القوة فى كل حالة. ففى حالة ممارسة القوه الجبرية Forcs يلزم أن يقوم الشخص أو التنظيم بترجمة مصادر القوة (مصادر سياسية أو اقتصادية أو عسكرية) إلى ضغوط واضحة ومؤثرة Overt pressures أو على الأقل يتم التهديد باستخدام هذه المصادر إذا لم يلتزم الآخرون بتنفيذ مطالب أو توجيهات الشخص أو الجماعة أو التنظيم صاحب القوة وعادة ما يكون حجم القوة المادية الذى يمكن لأى شخص أو تنظيم أو جماعة أن تمارسه محدودا بآخر زمانية ومكانية معينة ويتفاوت الأشخاص والجماعات والتنظيمات داخل أى مجتمع تفاوتا كبيرا من حيث امتلاك أسباب القهر أو القوة الجبرية .

ويشير « مارفن ألسن » الى أن هناك ثلاثة اشكال فرعية القوة الجبرية Force هى[١٨]

أ ــ التعويض Compensation وهو ما يطلق عليه أحيانا القوة النفعية utilitarian ويمثل هذا الشكل في أن ممارس القوة يعتمد على تقديم اشياء أو ظروف يرغب فيها الآخرين لقاء اذعانهم له او لقاء الخضوع لمطالبة ويطلق عليها « قـــوة نفعية » لان الخضوع من جانب اعضاء الجماعة يتحقق مقابل ما سوف يعود عليهم من منافع نتيجة لهذا الخضوع .

ب ــ الحرمان Deprivati n وهو ما يطلق عليه احـــيانا « القوة القهرية C. co ercive وتعتمد ممارسة القوة هنا على قدرة ممارس القوة على توقيع عقوبات معينة أو حرمان الاخرين من مزايا او منافع متوقعة إذا لم يذعنـــوا للسلطة وتعتمد ممارسة القوة هنا على عامل القهر المادى المباشر .

جـ ــ الاقناع persuasion وهوما يمكن ان نطلق عليه القوة السيكولوجية ويعتمد على قيام الفاعل بتقديم معلومات مقنعة للاخرين او التـأثير فيهـــم من خـــلال الجوانب الانفعـــالية او القيمية او تلك التى تتعلق بالمركز الاجتماعي (*) .

---

* يجب هنا أن نلاحـــظ أنه وان كانت الكثير من الكتابات السوسيولوجية تصنف الاقناع على أنه احد الاشكال الفرعية للقوة الجبرية ، الا اننـا نرى أن عنصر الجبر غير متوافر هنا بنفس الشكل كما هو الحـال فى التعويض والحرمان . وقد يقـال ان المجتمعات الحديثة تحاصر الانسان فى كل وقت بأفكار معينة واعلانات واخبـــار واراء من خلال الراديو والصحافة . والتليفزيون والاعلانات . . . الخ بحيث لا تترك له فرصة للتفـكير الحـر الموضوعى فالانسان في المجتمعات الحديثه يعد فريسة للتأثير الاعلامى من كل جانب وفى كل وقت . ولـكن هذا القول لايمكن فى نظرنا ان نجعل من هـــذا التأثير الفكرى والسيكولوجى تأثيرا قهريا كما هو الحال فى حالة العقوبة لاختلاف المداخل فى الحالتين . مدخل سيكولوجى فى الحالة الاولى ومدخل مادي في الثانية .

ويذهب « السن » الى أنه لكل نوع من هذه الانواع الفرعية للقوة الجبرية طابع مختلف. فالنوع الاول وهو التعويض يمكن ان يستمر تاثيرة طالما شعر الجانبان الجانب الممارس للقوة والجانب الخاضع لها ـ بان هناك نفعا متبادلا بينهما نتيجة لعبة القوة هذه . وعلى هذا فان الممارسة والخضوع هنا سوف يستمران باستمرار النفع المتبادل . اما النوع الثانى وهو الحرمان فان عملية الاذعان والخضوع هنا تتم بطريقة غير اختيارية وعلى هذا فان استمرار ممارسة القوه والاذعاج لها لاتتسم بالثبات والاستمرار حيث انها تتوقف باستمرار على التهديد بالحرمان او تنفيذه ماديا . واذا ما انتقلنا الى النوع الثالث وهو الاقناع فاننا نجده انه اكثر انواع ممارسة القوة استمرارا وثباتا لانه لايعتمد على التعويض او الحرمان او التهديد وانما يعتمد على احداث تغيرات سيكولوجية او دافعية ثابتة نسبيا

لدى الاخرين . Relatively psrmanent mativati nal changes

واذا ما انتقلنا الى الشكل الثانى من اشكال القوة الاجتماعية وهو السيطرة Dominance فأننا نجده يرتبط في جوهره ببناء التنظيمات أو الانساق الاجتماعية فالتخصص الوظيفي وتساند الادوار والوظائف أو الوحدات والاقسام المختلفة داخل أى تنظيم (كالمصنع أوالشركة أوالمؤسسة او الوزراه ... الخ) يجعل كل عضو او ادارة او قسم يعتمد فى ادائه لمهامة على اداء الاعضاء او الادارات او الاقسام الاخرى لمهامها داخل التنظيم ويذهب « السن » الي ان ممارسة عضو التنظيم او ايه وحدة فرعية لهذا التاثير الوظيفى من خلال اداء دور متخصص ، هو في جوهرة ممارسة للسيطره بالمفهوم الاجتماعي (١٩) فاساس ممارسة السيطره داخل الموقف التنظيمي هو

قدره القائم بالفعل او عضو التنظيم (او اية وخده من وحداته) على اداء دور تنظيمى محدد ومؤثر فى أداء التنظيم لوظائفه الكلية . ونجد على المستوى الواقعى أن الكثير من شاغلى المراكز المؤثرة فى التنظيم قد يعتمدون على مواقعهم فى توقيع جزاءات معينة على الآخرين أو حرمانهم من بعض المزايا أو حتى التهديد بتوقيع الجزاءات والحرمان . وهنا تتحول علاقات السيطرة إلى ممارسة للقوة الجبرية Force بالمعنى الاصطلاحي . ولكن هذا ليس من شأنه ازالة الفروق التحليلية بين السيطرة والقوة القهرية . ويمكن ملاحظة السيطرة فى بعض الأنشطة مثل انسياب أو تدفق المعلومات Flow والصفقات التجارية وصنع القرارات كما يمكن ملاحظة علاقات السيطرة داخل التنظيمات المكونة من مجموعة من الأدوار والمواقع المتساندة وظيفيا . وعادة ما يركز المشتغلون بعلم الاجتماع على المراكز أو المواقع التنظيمية العليا داخل تنظيمات العمل ، عند دراستهم للسيطرة على أساس أن شاغلي هذه المواقع (مواقع الادارة العليا) يمارسون -بحكم موقعهم التنظيمى- قدراً كبيرا من السيطرة والتأثير على أغلب أعضاء التنظيم وعلى مختلف الوحدات أو الأقسام والادارات المكونة له . ولكن هذا لا يعنى أن ممارسة السيطرة تقتصر على شاغلى المراكز العليا داخل تنظيمات العمل فحسب ولكنها يمكن أن نجدها لدى شاغلى أدنى المواقع التنظيمية طالما أن سير العمل يتوقف على أدائهم لأدوارهم ، أو طالما أن الآخرين يعتمدون عليهم فى قيامهم بمتطلبات أدوارهم التنظيمية . ومع تزايد نطاق التخصص والتساند الوظيفى داخل الحياة الاجتماعية وانتشار التصنيع واتساع نطاق الحضرية وتعقد العلاقات الاجتماعية وتشابكها ، تبرز ظاهرة السيطرة كنمط مركزي من أنماط القوة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة .

أما الشكل المتميز الثالث من أشكال القوة الاجتماعية وهـو السلطة Authority فهو يتمثل فى ممارسة القوة أو التأثير فى أفعال الآخرين وسلوكهم استنادا إلى نظم شرعية أو قانونية محددة ، تتيح للشخص الحق فى اتخـاذ قرارات تمس حياة الآخرين وسلوكهم . فالسلطة بهذا الشكل تستند إلى نوع من الشرعية Legitimacy ويمكن للشخص أن يمارس هذه الشرعية من خلال مجموعة من الأساليب النظامية التى تختلف باختلاف ثقافة كل مجتمع على حدة فقد يصل الفرد إلى موقع السلطة أو القوة النظامية من خـلال النجاح فى الانتخابات أو التعيين فى مواقع معينة أو من خلال مداخل تقليدية (مثل سلطة الأب ورئيس القبيلة) أو من خلال قدرات خارقـة أو كارزمية (كالأنبياء وكبار القواد) .

ويحدد لنا « فيبر » ثلاثة أساليب متميزة للحصول على السلطة الشرعيـة داخل المجتمعات المختلفة وهى (١٠) :

١ ـ السلطة البيروقراطية Bnreaucratic والتى تستند إلى الموقع الرسمى داخل التنظيم (رئيس عمل ـ مدير ـ رئيس قسم) .

٢ ـ السلطة التقليدية Traditional وهى تلك التى تستند إلى الاعتقادات التقليدية أو فى القيم القائمة واضفاء نوع من القدسية عليها (مثل سلطة الزوج والأب والأمير ورجل الدين ...) .

٣ ـ السلطة الالهامية Charismatic وهى تلك التى تستند إلى الاعـتماد فى القدرات الخارقة للشخص (مثل سلطات الأنبياء وبعض القادة العظام مثـل نابليون وهتلر ...) ويذهب « هورتون » Horton و « هنت » Hunt إلى

أنه في الكثير من الحالات تمتزج السلطة بالقوة الجبرية كما هو الحال بالنسبة للشرطة والجيش والمؤسسات العقابية .

تغير انساق القوة :

ويمكن القول بأن تحديد هذه الأشكال الثلاثة للقوة الاجتماعية ـ وهى القوة الجبرية والسيطرة والسلطة ـ يعد أمراً هاما من وجهة النظر الوصفية أو التحليلية غير أن هذا التحديد لا يوضح لنا شيئا عما تتضمنه عمليات ممارسة القوة من عوامل دينامية ، أو عن ديناميات ممارسة القوة كذلك لا يفيدنا هذا الوصف أو التصنيف في فهم كيفية تغير انساق القوة Power systems داخل الجماعات أو التنظيمات أو المجتمعات الانسانية . والواقع أن عملية تغير نسق القوة داخل الحياة الاجتماعية يمكن أن تتحق من خلال أحد شكلين أساسيين وهما (٢١) .

أولا : يتغير توزيع القوة النسبي بين أعضاء الجماعة أو المجتمع على الرغم من بقاء حجم القوة الكلية الممارسة ثابتا كما هو ، وهنا يمكن أن نطرح مجموعة من التساؤلات مثل: من هم أولئك الذين يشكلون صفوات القوة power elites داخل الجماعة أو المجتمع ؟ وما هو نوع التوازن القائم للقوة ؟ وما هي العوامل التى أدت ببعض الأعضاء إلى افتقاد قوتهم ، والبعض الآخر إلى الاستحواذ على مزيد من القوة الاجتماعية ؟ وما هو التحليل التوزيعى Distributive analysis لانساق القوة ؟ وتسهم الإجابة على هذه التساؤلات فى توضيح الأساس البنائى لتوزيع القوة داخل المجتمع بشكله الراهن كما توضح كذلك ما حدث فى هذا التوزيع من تغيرات تاريخية بفعل قوى معينة (تشريعات معينة كاعادة توزيع نظام الملكية أو فرض نظم جديدة للضرائب أو انتشار التعليم ـ خروج المرأة للعمل ـ برامج تنمية ... الخ) .

ثانيا : يمكن أن يكون الحجم الكلى للقوة داخل الجماعة أو المجتمع، قد زاد أو نقص فى الوقت الذي ظل فيه توزيع القوة الداخلى على ما هو عليه . وهنا يمكننا أن نطرح مجموعة من التساؤلات منها : ما هي المصادر الجديدة التى أدت إلى تزايد أو نقص الحجم الكلي للقوة داخل النسق ؟ وكيف أدى عدم كفاءة الاتصالات أو عدم كفاءة القيادة داخل التنظيم إلى فشله فى تحقيق أهدافه المنشودة الأمر الذى قلل من قوته الاجتماعية داخل المجتمع (أو العكس)؟ والاجابة على هذه الأسئلة تتطلب نوعا من التحليل التطورى Developmental analysis وهنا يتحول الباحث من الاهتمام بتوزيع القوة على المكونات الداخلية للتنظيم أو الجماعة أو النسق ، إلى التركيز على الاتجاهات العامة لاستخدامات القوة وحجمها الكلي وفعاليتها على المستوى التنظيمى . وهكذا يبرز لنا مدخلان أساسيان لدراسة تغير القوة داخل أى نسق اجتماعي يتمثل الأول فى دراسة التغيرات التى طرأت على توزيع القوة على أعضاء أو مكونات النسق وهو مدخل التغير التوزيعى Distributive ويتمثل الثانى فى دراسة التغيرات الكلية التى طرأت على قوة الجماعة أو التنظيمات ككل فى اتجاه الزيادة أو النقصان (مثل التنظيمات النقابية أو التعاونية أو العسكرية أو الصناعية ... داخل المجتمع أو حجم ما تمارسه مثل هذه التنظيمات من قوة أو تأثير على بقية مكونات الحياه الاجتماعية خاصة فى مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والحكم ... الخ وما يطرأ على هذا الحجم من تغيير) . ويطلق على هذا المدخل مدخل التغيرات التطورية Developmental ويشير « السن » إلى أن هذين النوعين من التغيرات - التوزيعية والتطورية - يؤثر كل منها على الآخر . فالتغير الكلى فى حجم القوه على مستوى التنظيم (مثل التنظيم النقابى مثلا) قد يؤدى إلى حدوث تغيرات فى التوزيع الداخلي للقوه داخل التنظيم نفسه . كذلك فان صراع

أعضاء التنظيم فى سبيل الاستحواذ على المزيد من القوه على المستوى الداخلى قد يؤثر على فعالية التنظيم أو قوته الكلية ، فقد يؤدى هذا الصراع الداخلى إلى ضعف التنظيم وبالتالى افتقاده لقوته المؤثره . ولكن على الرغم من تداخل هذين النوعين من التغيرات ـ التوزيعية والتطورية ـ إلا أنه يجب التمييز بينهما على المستوى التحليلى ، لأن كل مستوى منهما يتطلب مجموعة من الافتراضات الأولية . فى حالة التحليل التوزيعى للقوه نفترض ثبات حجم القوه داخل التنظيم بحيث يكون استحواذ أحد الأعضاء على المزيد من القوه يعنى أن هناك آخرين قد افتقدوا جزءاً من قوتهم . وبقول آخر نفترض أن مكسب أحد الأعضاء يعنى خساره آخر أو آخرين ، طالما أن الحجم الكلى للقوة ثابت ، أما فى حالة التحليل التطورى فاننا نفترض أن الحجم الكلى للقوة متغير بحيث يمكن أن تزيد قوه الأعضاء أو تنقص معا بشكل متواز . ويذهب « السن » إلى ان كلا النوعين من التحليل علمى ومثمر ويمكن للباحث ان يستخدم كلا منهما على حسب موضوع الدراسة .

القوة والتكامل الاجتماعى :

وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة الدور الذى تلعبه القوه فى التنظيم الاجتماعى او اهمية القوه فى الحياه الاجتماعية وما إذا كانت القوه ـ بالمعنى السابق ذكره ـ عاملا من عوامل التكامل او من عوامل الصراع الاجتماعى ، نجد ان تراث علم الاجتماع يتضمن مجموعة من النظريات المتعارضة فى هذا الصدد . وإذا ما تصفحنا دراسة سوسيولوجية حديثة نجدها غالبا ما تعالج موضوعى القوه الاجتماعية ، والتكامل الاجتماعى كموضوعين متعارضين . وقد ظهرت عده نظريات متصارعة فى هذا الصدد مثل النظرية التبادلية Exchange والنظرية

الايكولوجية ونظرية الصفوه والنظرية الماركسية ومحـــاول بعض الباحثين المعاصرين التوفيق بين هذه النظريات من خـــلال القول بأن فكرتى القوه والتكامل لا يمثلان منظورين مختلفـين او متعارضين فممارسة القوه ليست هى الأساس في سوء التنظيم او ظهور الصراع او عدم ظهور التكامل على مستوى التنظيم فالقوه عملية تنظيمية وهى الأساس الأول لحدوث التكامل كما انها هى التى توضح اساليب الصراع المسموح بها واساليب مواجهة الصراع من خلال مسارات مشروعة وقانونية .

القوة كخاصية للانساق الاجتماعية :

يذهب « آموس هولى » إلى ان القوه ظاهره شائعة وعامـــة فى الحياة الاجتماعية ، شأنها فى ذلك شأن ظاهرة الطاقة بالنسبة للعـالم الطبيعى وكما ان الطاقة تتخذ اشكالا مختلفة فى العالم الطبيعى ، كذلك فان القوه تتخذ عـــده اشكال فى العـــالم الاجتماعى ـ شكل سياسى او اقتصادى او سيكولوجى او عسكرى ... الخ ، كما انها قد تظهر في شكل تقليدى او قانونى او الهامى، وقد تتخذ شكل رئاسة او موقع تنظيمى او قياده سياسية او اجتماعية ... الخ [٢٢].

ويشير « هولى » إلى ان كل فعل اجتماعى هو في جوهره ممارسة القوه ، وكل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة معينة للقوه ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين القوه وعلى ذلك فانه يمكن لنـا ان نعالج اى نسق للعلاقات الاجتماعية فى ضوء مفاهيم القوه سواء الممكنة او المتحققة بالفعل. وربما لا تكون هذه المعالجة سوى استخدام مصطلح محل مصطلح آخر يحمل نفس المعنى او المضمون فالنسق الاجتماعي هو في جوهره نسق معين للضبط

السلوكي والمعياري وذلك انه يحاول صياغة علاقات الأفراد وافعالهم بل وفكرهم أحيانا في شكل يتفق مع مجموعة المعايير والقواعد المعمول بهـــا داخله ويهدف تحقيق غاية معينة. وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى النسق الاجتماعي بوصفه يمثل ميكانزم ضابط لأدوار الأعضاء وأفعالهم وعلاقاتهم Control Mechanism

ويمكننا – في نظر هولى – أن نتصور المجتمع على أنه نسق معـين للطاقة Energy فالمجتمع هو في جوهره نسق من العلاقات بين وحدات اجتماعية متباينة وظيفيا (وحدات اقتصادية ودينية وسياسية وعسكرية وفكرية ... الخ).

وهو بهذا الوصف يمثل شكلا من أشكال تعبئة القوة mobilization حيث تصاغ العلاقات بشكل يحاول تحقيق نتائج معينة ومن أجل التعامل مع الواقع البيئي – سواء البيئة الطبيعية أو البيئة الاجتماعية وبنفس الشـــكل يمكننا أن ننظر إلى الوحدات الفرعية المكونة للمجتمع – كالأسرة والمصنع ومكان العبادة والمدرسة ... – على أنها تنظيم معين للقوة طالما أنهـا تهدف إلى تحقيق وظائف محددة. وهكذا يمكننا أن نحلل النسق العام – أو المجتمع ككل – والانساق الفرعية المكونة له – كالنسق الأسري والديني والاقتصادي ... الخ – في ضوء نموذج تنظيمي مشترك يقوم على فكرة القوة أو حشد الامـكانات الداخلية من أجل تحقيق وظيفة أو هدف محدد. وطالما أن أداء النسق العـام – تنظيم كبير أو مجتمع – لوظائفه يتأثر بلا شك بأداء كل نسق فرعي لدوره فان هذا يعني شيوع نوع من التساند الوظيفي بين النسق العام والانساق الفرعية المكونة له ويمكننا اعتمادا على هذا التحليل القول بأن القوة كظاهرة تظهر في شكلين أساسيين هما :

الأول : فى شكل قوة وظيفية Functional Power

وتستهدف علاقات القوة هنا ضبط العلاقات الداخلية بهدف تحقيق النسق لوظـــائفه .

الثانى : القوة المشتقة Derevative

وتتمثل القوة هنا فى ضبط التفاعلات والعلاقات الخارجية بين النسق الفرعى وبين بقية الانساق الفرعية المكونة للنسق الكلى للتنظيم أو للمجتمع .

ولا شك أن هناك ارتباطا واضحـــاً بين هذين الشكلين للقوة ، فنوع الوظيفة التى يحققها النسق الفرعى هو الذى يحدد نوع الآثار المشتقة أو أسلوب ضبط النسق الفرعى للعلاقة بينه وبين الانساق الفرعية الأخرى وهو ما يمكن أن يطلق عليه الضبط أو القوة المتجهة للخارج ولا يتوقف الأثر المشتق للقوة التى يستحوذ عليها نسق فرعى ما على حجم الوظيفة التى يؤديها فحسب وإنما يتوقف كذلك على موقع هذا النسق الفرعى داخـــل النسق الكلى. فالانساق الفرعية ذات الأهميـــة الوسائلية الكبرى بالنسبة لعلاقة النسق الكلى بالبيئة (كالنسق الاقتصادى مثلا) يمارس تأثيرا مشتقا أكبر من تلك الانســـاق الفرعية التى تلعب دورا ضئيلا فى هذا الصدد .

وبوجه عام نستطيع القول بأن القوة كظاهـرة اجتماعية لا يمكن أن تظهر إلا داخل نسق اجتماعى . فظهور القوة يفترض قيام النسق . وهذا يعنى أنها احدى خصائص النسق لأنه لا توجد قوة اجتماعية إلا داخـــل انساق اجتماعية ، كما أن اداء أى نسق لوظائفه يفترض ظهور القوة كعامل تنظيمى

وكعامل ضابط ومؤد إلى التكامل والتنسيق فالقوة الاجتماعية ليست خاصية فردية وإنما هي خاصية اجتماعية . والشخص لا يستحوذ على قوته الاجتماعية كفرد ، وإنما يستحوذ عليها بوصفه عضواً داخل مجتمع له معـــاييره وقيمة ومحددات القوة داخله أو على أساس وضعه أو موقعه التنظيمي داخـل تنظيم عمل محدد .

تحليل القوة الاجتماعية داخل التنظيمات :

يذهب « روبرت برستد » Bierstedt إلى أن مشكلة القوة من المشكلات العويصة التي تواجه البحث السوسيولوجي ، ان لم تكن أكثرها غموضاً واضطراباً واختلافاً بين الباحثين (٢٣) . ويمكننا أن نقول عن القـــوة ما قاله القديس « أوغسطين » Augstine من زمن وهو أننـا جميعا ندعى أننـا نعرف ما هي القوة حتى تواجـه بسؤال مباشر حولها ، هنا ندرك اننا نجهل الكثير عنهـا . ويذهب « روبرت ماكيفر » MacIver بحق إلى أنه لم تظهر حتى الآن دراسة متكاملة متفق عليها حول طبيعة القوة ويشير إلى أن أغلب الدراسات التي تمت حول قضية القوة كانت اما محاولة للدفاع عن الدور الذى تلعبه القوة في الحياة الاجتماعية ــ مثل دراسات « هوبز » Hobbes و« جمبلوفيتش» Gumplowicz و « راتزنهوفر » Ratzenhover و « شتينمتز » Steinmetz و « ترتشكه » Treitsehki ... الخ) ــ واما محاولة لتوضيح الجوانب السلبية التي تلعبها القوة في الحياة الاجتماعية ــ مثل دراسات « برتراندرسل » Russel (٢٤) . ويمكن القول بأن أغلب المعالجات التي تمت حول القوة كانت من منظور علم السياسة ولم تتم معالجة المسألة من منظور علم الاجتماع ويهمنا هنا أن نلقى بعض الأضواء على قضية القوة كمفهوم سوسيولوجي من خلال توضيح المعنى السوسيولوجي

للمفهوم وتحديد مواقع ممارسة القوة داخـــل التنظيمات والكشف عن مصادر القوة الإجتماعية .

والواقع ان قضية بناء القوة داخل المجتمع تحتاج إلى دراسة متعمقة ... فهي على المستوى الواقعي تمثل مشكلة سوسيولوجية (أو عمليـة) ومشكلة اجتماعية (او اخلاقية) فى نفس الوقت . وقـد كانت قضية القوه تمثل لدى الباحثين مشكلة سياسية فحسب . ولكنهـا ـ شأنها شأن كافة القضايا السياسية الكبرى ـ تتعدى نطـاق النظام السياسى لترتبط بطبيعة بناء المجتمـع ككل . ولمشكلة القوه جذورها واصولهـا ومنطلقاتها التى لا يمكن ان تفهم إلا من خلال الدراسات السوسيولوجية فكما يشير « ماكيفر » بحق فان محاولة الفهم الحقيقى لقضايا القوه والسلطة لا تتم بالاقتصار فحسب على دراسة النظام السياسي او التنظيمات السياسية كالدولة أو الأحزاب أو الحكومة وإنما يمكن دراستها من خلال الرجوع إلى المجتمـع كـكل (٢٥) . وإذا ما استعرضنا أنواع القوة الممارسة داخل أى مجتمع فاننا نجدها لا تقتصر على القوه السياسية فحسب فهناك القوه الاقتصادية والقوه الصناعية والقوه المالية والقوة العسكرية ... الخ وهى جميعا تشكل ما نطلق عليه القوة الاجتماعية(٢٦). وعلاقات القوه تتخلل بشكل واضح أى مجتمع من المجتمعات ، فهناك قوه الأب التى يمارسها على أبنـائه الصغار ، والقوه التى يمارسها السيد على العبـد والتى يمارسها المدرس على تلميذه والتى يمارسها الرئيس على مرؤوسه والتى يمارسهـا المنتصر على المهزوم ، والحزب الفائز على الأحزاب المعارضة والقاضى على المتقاضين وأجهزه الضبط القهرى على المنحرفين والحكم فى الملعب على اللاعبين ... الخ وهـذا يعني أن أغلب العلاقات بين المراكز والأدوار الاجتماعية هى فى جوهرها علاقات قوية مما يدل

على عمومية ظاهرة القوة داخل التنظيمات والمجتمعات الانسانيـة وعلى مستوى جميع العلاقات الاجتماعية .

وسبق أن أشرنا إلى أشكال القوة ويشير بعض علماء الاجتماع السياسى إلى أن القوة السياسية ذات وجهين أساسيين وهما :

أ ـ السلطة Authority وهى القوة المتمثلة فى اصدار قرارات تمس مصير الآخرين استناداً إلى أساس قانونى مشروع داخل التنظيم أو الجماعة أو المجتمع وهنا تمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمـة تصاحب بجزاءات سلبية على المخالفين . وهذا يعنى أن السلطة ذات أساس تنظيمى .

ب ـ النفوذ Influence وهو مسألة تتعلق بالشخص لا بالتنظيم وان كان يستند بالضرورة على البناء الثقافى القائم بما يتضمنه من قيم ومعايير ومعتقدات ويتمثل النفوذ فى قدرة شخص أو جماعه على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعـل واستخدام مختلف أساليب : (١) الاقنـاع (٢) أو الاكراه (٣) أو الاغراء ، وذلك دون أن يكون الشخص أو الجماعـة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الفرض . وهذا يعنى أن للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصى . ويشير خـبراء التنمية السياسية إلى أن القوة السياسية المتكاملة يجب أن تستند إلى أساس تنظيمى وشخصى. ويتحقق هذا بشكل واضـــح فى المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوى فى المجتمع . كذلك فان هذا الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة حيث يستطيع ذوو المـكانة العالية ـ اقتصاديا وفكريا ... ـ الوصول إلى المواقع الرئاسية فى المجتمع الأمر الذى يتيح لهم الجمع بين سلطة المنصب ونفوذ المكانة .

ويذهب « برستد » Bierstedt إلى أنه يمكن القاء المزيد من الأضواء على مفهوم القوة ، إذا ما حاولنا البحث عن موقع القوة الاجتماعية داخـــل المجتمع وهو يحدد هذه المواقع فى ثلاثة ميادين أساسية وهى :

أولا : داخل التنظيمات الرسمية Formal organizations

ثانيا : داخل التنظيمات غير الرسمية Informal

ثالثا : داخل المجتمع غير المنظم Unorganized community

وتتحول القوة داخل التنظيمات الرسمية ـ كالمصانع والمصالح والشركات والوزارات ... الخ ـ إلى سلطات محددة ، ذلك لأن هـذه التنظيمات تقوم على أساس مجموعـة من المعايير والقواعد والتعليمات والاختصاصات الواضحة التى تحدد السلوك الواجب اتباعه . وهو يعرف السلطة بأنها قوة ذات طابع نظامى Inistitutionalised Power (*) ويوجد داخـل التنظيمات الرسمية مراكز

(*) يعرف « برستد » القوة Power بأنها قوة جبرية كامنة Latent ثم يعرف القوة الجبرية بأنها قوة ظاهرة Manifest وتتضمن القوة الجبرية عنده توقيع الجزاءات وقدرة الشخص أو الجماعة على تحديد أو تضييق أو الغاء مجال الاختيار بين البدائل بالنسبة للافعال الاجتماعية لفرد أو جماعة أخرى . وهذا يعنى قيام فرد أو جماعة بفرض أفعـــال أو أحكام محددة وتطبيقها قهرا على آخر أو اخرين . وهو يعطينا مثالا على هذا بمحاصرة جيش لآخر حتى يفنى أو يستسلم والواقع أن جميع الجزاءات العقابية كالغرامة والسجن والنفى والعزل والاعدام هى فى جوهرها تحديد لنطاق الفعل أو الغـــاء لحرية الارادة أو قضاء على البدائل السلوكية . أما مفهوم القوة فهو يتضمن ـ عند ذلك العالم ـ الاستعداد السابق أو القدرة التى تمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة أعمال الجبر والقهر اذا ما تطلب الموقف ذلك ويمكننا على هذا من القول بأن القوة هى القدرة على ممارسة القهر فى الوقت المناسب أما القـــوة الجبرية فهى ممارسة القوة بالفعل .

انظر مقال برستد السابق الاشارة اليه .

يناط بها حق توقيع الجزاءات واصدار قرارات تخص الآخرين . وهــذا الحق هو ما نطلق عليه مصطلح السلطة .

فالسلطة الممنوحة لرئيس المصلحة هى التى تخول له حق النقــل والترقية والجزاء والمراقبة والسلطة الممنوحة لرجــل البوليس هى التى تخول له حق القبض على المجرمين والمشتبه فيهم ... الخ . ويجب هنا أن نلاحظ أن القوة الاجتماعية هنا تناط بمراكز اجتماعية معينة وليس بأشخاص معينين وأنهــا تتخذ أشكالا نظامية تحكمها معايير وأصول متفق عليها .

ويجب أن نلاحظ أن الاستحواذ على القوة النظامية أو السلطة داخل التنظيمات البيروقراطية ، لا يتضمن تفوقا شخصيا Personal Superiority . فقيام شخص ما بدور رئيس العمــل أو المدير او ناظر المدرسة أو عميد الكلية ... لا يعنى أنه يتمتع بتفوق فى القدرات والذكاء على مرؤوسيه وعلى العكس من ذلك فقد يكون المهندس داخل شركة ما أكثر كفاءة من الناحية الفنية مقارنة بمدير المصنع أو رئيس مجلس الادارة (٢٧) الذى يملك تنظيميا حق تعيينه وتقييمه ومحاسبته وعزله . ونفس الشىء يمكن أن يقال بالنسبة للمدرس والناظر ، أو الأستاذ والعميد والطبيب ومدير المستشفى ... الخ .

ويحاول « ماكيفر » McIver أن يوضح لنا من خلال هذه الحقيقة ما يطلق عليه سحر السلطة وسحر الحــكم وسحر التنظيمات وسحر الحكومة The Magic of Government (٢٨) . ويتمثل هـذا السحر فى انقسام الناس إلى مراكز وأدوار متمايزة على أساس تنظيمي أو ثقــافى خالص دون أن يستند إلى أسس عرفية أو فيزيقية أو سيكولوجية وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة القوة على مستوى التنظيمات غير الرسمية ، فاننا نجد أنه داخل كل تنظيم رسمي

(يقوم على أساس التخصص وتقسيم العمــل وتسلسل الأدوار والالتزام بلوائح وتعليمات منظمة واضحة) يوجد نوع من التفاعـل الاجتماعى التلقائى يؤدى إلى ظهور نوع ثان من التنظيمات هو ما نطلق عليه التنظيمات غير الرسمية التى عادة ما يكون لها قواعدها ومعاييرها وقياداتها التى تمارسها نفوذا — وليس سلطة — على الآخرين. ويذهب « برستد » إلى أن السلوك والأفعال الاجتماعية داخل التنظيمات البيروقراطية لا تتطابق بشكل كامل مع معايير التنظيم الرسمى حيث تمارس القوة ، ليس استنادا إلى التقييم الشخصى للأفراد أو إلى معايير تتخطى حدود التنظيم غـير الرسمى Extra associational وعادة ما يكون لهذه المعايير أساس داخل الثقافة العامـة للمجتمع . وقد تكون هـذه المعايير متفقة أو مختلفة أو متناقضة مع المعايير الرسمية التي تحكم التنظيم .

وتشير الدراسات إلى أنه يستحيل أن يكون هناك تنظـيم رسمي خالص ذلك لأن من شأن هذا التنظيم أن يخلق تلقائيا تنظيما آخر له معاييره وبنـــاء خاص للقوة يقوم على أساس اعتبـارات مختلفة نسبيا . فقيـام التنظيم الرسمي يتيح الفرصة لقيام التفاعل بين مجموعة كبيرة من الشخصيات الأمر الذى يولد علاقات ومعايير ونماذج للتأثير والنفوذ والقيادة والتبعية، قد تختلف عن قواعد وتعليمات التنظيم الرسمى . فالتفاعـل يمتـد ليقوم على أسس شخصية تتجاوز قواعد ومعايير وخريطة البناء الرسمي للتنظيم .

وتؤكد دراسة « دالتون » Dalton لاحـدى التنظيمات هـذه الحقيقة حيث وجد أن العمل لا يسير بشكل مطابق تماما مع اللوائح والتعليمات الرسمية وإنما يتأثر بمجموعة من المعايير المخالفة . وحاول التعرف على أساليب التفاعل

غير الرسمى التى أدت إلى احداث تغيير فى سلوك العاملين . وقد كشفت دراسته عن وجود خريطتين لتوزيع القوة داخل التنظيم ، الأولى هى خريطة التوزيع الرسمى للقوة التى تعتمد على القواعد التنظيمية الواضحة والأخرى هى خريطة التنظيم الواقعى للقوة تستند إلى عوامل وعلاقات شخصية وقد وجد أن هاتين الخريطتين غير متطابقتين وتؤكد الدراسة إلى أن دراسة كل نوع من هذين النوعين من القوة يتطلب مدخلا مختلفا . فدراسة بناء القوة الرسمى يعتمد على مدخل المراكز والأدوار والوظائف الرسمية . أما دراسة بناء القوة غير الرسمى فيعتمد على مدخل مسمعة والنفوذ . وانتهى « دالتون » من دراسته إلى القول بأن التنظيم يتألف من عـدة تجمعات يحاول الأفراد من خـــلالها ممارسة القوة وهى :

أ ـ التجمع الرأسى : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متباينة من حيث المستوى التنظيمى ، تتكون بينهم عـلاقات متبادلة تسهم فى تحقيق نفـع متبادل ، مثل حماية الرئيس للمرؤوسين ، الذين يدعمون بدورهم سلطة ونفوذ رئيسهم داخل التنظيم .

ب ـ التجمع الأفقى : ويتألف من أشخاص يحتلون مراكز متماثلة . ويهدف هذا التجمع اساسا إلى تحقيق الحماية المتبادلة في مواجهة الضغوط الصادرة عمن يحتلون مراكز أعلى او ادنى منهم .

جـ ـ التجمـع العشوائى : ويقصد بالعشوائى عدم التماثل في المراكز او الأدوار وإنما يعتمد على عوامل التقبل والرغبـة الشخصية ويخضع للتجاذب والتنافر ويمكن قياسه من خلال اساليب القياس الاجتماعى Sociometry .

ويؤكد « فيليب سلزنيك » Selzmick[٢٩] أنه لا يمكننا أن نفهم أى تنظيم من حيث نماذج العلاقات والقوة والتأثير والتفاعل ، إذا ما اقتصرنا على علاقات السلطة والأدوار كما توضحها خريطة التنظيم الرسمي فحسب ، وذلك نظرا لوجود مجموعة من العوامل والمؤثرات التى تسهم فى تغيير هذه الخريطة ، لتتخذ على المستوى الواقعى شكلا مختلفا عما هـو مخطط داخل الخريطة الرسمية للتنظيم . ويمكننا ايجاز أهم هذه العوامل فيما يلى : ـ

أولا : العامل الشخصى : الذى يتمثل فيما ينشأ بين الناس من تجاذب وتنافر تلقائى وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد السوسيومترى الذى يؤدى إلى ظهور جماعات غير رسمية لها معاييرها وأهدافها وقياداتها ...

ثانيا : عامل التخصص الوظيفى : ويتمثل فيما يمارسه المتخصصون والخبراء من تأثير في عمليات اتخاذ القرارات دون أن يكون لهم الحق التنظيمى في ذلك أو يكون لهم سلطة اتخاذ القرارات . وهذا العامل يتزايد أهميته مع اضطراد التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث .

ثالثا : عامل التأثير على عملية اتخاذ القرار : ويهمنا هنا أن نميز بين الشكل النهائى أو المرحلة النهائية لاتخاذ وصدور القرار ، وبين مجموعة العمليات المتشابكة التى تتحقق حتى يتم اصداره . فاتخاذ القرار يتم عادة من خـلال المواقع التنظيمية العليا مثل مدير المصنع أو رئيس الشركة ... غير ان هناك العديد من العناصر الأدنى التى تؤثر فى عملية تشكيل القرار . وعلى هذا الأساس لا يمكن القول بأن القرار الذى يصدره رئيس الشركة هو من صنعه كله فهو مصدره وان لم يكن صاحبة كلية . وهذا يعنى انه قد يكون هناك من أعضاء التنظيم من يمارس نفوذا كبيرا على الادارة العليا ، بحيث يصدر القرار معبرا عن آرائهم .

فقد يكون سكرتير المدير أو مدير مكتبة هو العامل المؤثر فى اتخاذ القرارات وقد تتكون داخل المؤسسة جماعة نفوذ Influence group لا تتطابق مع البناء الرسمى للسلطة .

رابعا : عامل الاتصال : يلعب الاتصال دورا كبيرا فى الحياة الاجتماعية بوجه عام وداخل المؤسسات والتنظيمات بشكل خاص . فهو العملية التى يتم من خلالها انسياب المعلومات وتكوين الآراء والأفكار والاتجاهات وتغييرها وترتبط عملية الاتصال داخل التنظيمات بالعديد من العمليات ذات الأهمية الكبرى كانسياب المعلومات والتدريب والمتابعة والرقابة والتقييم وتقديم الاقتراحات وتبليغ الشكاوى واتخاذ القرارات ... الخ . وعلى هذا يكون الجهاز المتحكم فى عملية الاتصال جهاز استراتيجيا داخل أى تنظيم، فهو الذى يتحكم فى توجيه ونقل المعلومات وفى توقيتها وفى اسلوب عرضها واخراجها واختزالها أو اخفائها ، مما يكون له أعمق الأثر على مسيرة التنظيم ونوعية واتجاهات القرارات الكبرى داخله .

القوة والعقد التكنولوجى :

لم تعد العمالة داخل التنظيمات الحديثة تعتمد على العامل اليدوى غير المثقف وذلك نظراً للتعقد العلمى والتكنولوجى والادارى للتنظيمات . ولعل هذا هو ما تطلب احداث تغيرات جذرية فى بناء قوة العمل داخلها . فأصبح لكل مركز متطلبات معينة من المؤهلات العلمية والتخصص الوظيفى والقدرات الشخصية . وأصبح التخصص بعدا أساسيا من أبعاد القوة داخل التنظيمات وقد سبق أن أشرنا إلى أن الفنيين والخبراء والمستشارين يمارسون قدراً كبيرا من التأثير فى عملية تشكيل وصنع القرارات حتى دون أن يشغلوا مناصب

رسمية تخول لهم حق أصدار القرارات ويؤدى التخصص الدقيق إلى عـــدم ظهور السلطة المطلقة داخل المؤسسات الـكبرى ويذهب « روبرت دوبين » إلى أن القوة الفعلية التي يتمتع بهـا موظف من مستوى وظيفى معـين له أهميته داخل التنظـيم ، تتناسب عكسيا مع عـدد المناصب الأخرى القادرة على أداء نفس الوظيفة، أى أن قوة العامل شاغل وظيفة معينة تتوقف على مدى احتكاره للخبرات المطلوبة لحسن أداء التنظـيم لوظائفه . وهكذا يصبح الاحتـــكار التخصصى للمهارات والمعلومات أحـــد المصادر الهامة للقوة داخل التنظيمات وتجدر الاشارة هنا إلى أن تجمع القدرات فى يد شخص أو جماعة معينة ـ وهو ما يطلق عليه الشمول الوظيفى ـ يؤدى إلى احتـــكار القوة وإلى ظهور الدكتاتورية والسلطة المطلقة . ولعل هـذا هو ما أدى بالكثير من المفكرين من قرون مضت إلى المناداة بضرورة الفصل بين السلطات وهو ما سوف نفصله عند عرض آراء بعض المفكرين مثل « مونتسكيو » .

مداخل دراسة القوة الاجتماعية :

يمكننـــا دراسة القوة كظاهرة وكعملية اجتماعية ـ داخـل الجماعات أو التنظيمات أو المجتمعات المحلية أو العامة ـ من خلال مجموعة من المداخل نوجزها فيما يلى :

أولا : المدخل الاقتصادى أو المادى : Materialistic

ويؤكد انصار هذا المدخل أن السبيل الأساسى إلى القوة هو تملك ناصية الأمور الاقتصادية وفى مقدمتها وسائل الإنتاج . ويناصر الماركسيون هـذا المدخـل ، ذلك لأنهم يرون أن القوة الاجتماعية بوجه عام ، والسياسة بوجه

خاص، تعد متغيراً تابعاللقوة الاقتصادية متمثلة فى السيطرة على وسائل الانتاج. وقد اختلف الباحثون كثيراً عند دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فالبعض قد تطرف لدرجة وقوعه فى نوع من الحتمية الاقتصادية والبعض كان أكثر اعتدلاً في المعالجة . ولا شك أن هناك تفاعلا متبادلا ـ فاختلاف النظم الاقتصادية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد عبر مراحل تاريخية مختلفة تبعه بالضرورة اختلاف في النظم السياسية . كذلك فان تطور أشكال الملكية صاحبة تطور واضح فى أساسيات التنظيم السياسى . هذا إلى جانب أن اسلوب توزيع القوة الاقتصادية داخل اى مجتمع يعد عاملا مؤثرا بشكل واضح على اسلوب توزيع القوة السياسية .

غير أن هذا لا يوقعنا فى الحتمية الاقتصادية عند دراسة ظاهرة القوة ذلك لأن المجتمع لاتسوده قوة اقتصادية فحسب ، فهناك انواع أخرى من القوة كالسياسية والعسكرية والدينية والفكرية . فالدولة كنظام سياسى يؤثر بلا شك على طبيعة تشكيل البناء الاقتصادي للمجتمع من خلال رسم سياسة الملكية والضرائب والتصدير والاستيراد وقوانين النقد وتحديد حجم القطاع العام والخاص وأساليب الدعم وإصدار قوانين التأمين والمصادرة . وتحديد الخدمات التعليمية والصحية ... الخ . وهكذا يتضح أن الاقتصار على المدخل المادى فى فهم ظاهرة القوة يوقعنا فى ضحية العامل الواحد عند التفسير

ثانيا : مدخل المنصب position approach

وينبثق هذا المدخل من علم اجتماع التنظيم وبرتبط بدراسة البيروقراطية حيث يحاول دراسة القوة ـ بشكلها الرسمى أو السلطوى داخل التنظيمات من

خلال تحديد التسلسل الرأسي . وقد سبق مناقشة هذه النقطة وأوضحت كيف أن مثل هذا المدخل الرسمي لا يكفي وحدة لفهم بناء القوة الواقعي داخل التنظيمات المختلفة .

ثالثا : مدخل اتخاذ القرار : Decision making opproach

ويحاول الباحث من خلال هذا المدخل تحديد المشاركين فى عملية صنع القرار على مستوى التنظيم أو المجتمع المحلى أو العام ـ حسب مستوى الدراسة. ولعل المشكلة هنا تتمثل عند دراسة المجتمعات المحلية والعامة هى صعوبة تحديد القرارات الاستراتيجية وتحديد المشاركين فى صدورها وبيان وزن كل منهم بدقة ويرى البعض أن ممارسة القوة لا تكون بالمشاركة فى صدور قرار فحسب وإنما يمكن أن تتحقق وبشكل أقوي في الحيلولة دون صدور القرار. ومثال هذا وقوف أصحاب القوة الاقتصادية في بعض الدول ضد صدور قرارات تحديد الملكية أو تغيير النظم الجمركية أو النقدية ... الخ . وأن هذا التغيير ليس فى صالحهم . كذلك لا تتمثل القوة فى إصدار قرارات تحاول مواجهة مشكلات معينة ولكنها قد تتمثل بشكل أقوى فى اتخاذ إجراءات تحول دون ظهور المشكلة أصلا . وهنا لا يفيدنا هذا المدخل فى الكشف عن هذه القوى.

رابعا : المدخل الذاتى : Subjective

ويعتمد هذا المدخل على تقدير اعضاء التنظيم أو المجتمع لما يملكه وما يملكه الآخرون من قدرة على التأثير . ويطلق البعض على هذا المدخل مدخل السمعة Reputation كما يفعل الباحث الأمريكي « ورنر » Warner غير أن أغلب الباحثين يرفضون هذا المدخل لأنه ذاتي أو لأنه يقيس القوة كما يتصورها

الناس ولا يقيس القوة الحقيقية ، إلى جانب انه يخلط بين المركز الاجتماعي والقوة السياسية . وقد اوضح « كيوبر » Cuber على سبيل المثال ـ إستنادا إلى دراسة « ملز » Nills وآخرين ـ كيف أن الشعب الأمريكى مخدوع حيث يظن أغلب الناس هناك أن القوة موزعة بأسلوب ديموقراطي بين الناس ، فى حين أنها محتكرة من جانب صفوة القوة هناك .

مصادر القوة داخل المجتمع :

سبق ان اوضحت ان القوة تمارس داخل اية جماعة او مجتمع استنادا إلى عدة مصادر كالملكية او الموقع التنظيمى او المعلومات او قوة الشخصية او الموقع الحزبى او العسكرى ... الخ . ويمكننا عند دراسه هذه القضية ان تلمح عدة تيارات متصارعة عند تحديد مصادر القوة الاجتماعية بوجه عام والسياسية بوجه خاص نوجزها فيما يلى :

اولا : التيار الماركسى : ويربط أنصاره القوة السياسية بالقوة الاقتصادية فالمصدر الأساسى لممارسة القوة لديهم هو الاستحواذ على أساليب الانتاج وقد سبق الحديث عنه :

ثانيا التيار التنظيمى : وقد صدر هذا التيار أساسا كرد فعل للتيار الأول وأهم ممثليه « موسكا » Mosca و « ميشليز » Michels وهم يعترضون على القضية الماركسية الأساسية . فالقوة عندهم لا ترجع بالدرجة الأولى إلى تملك وسائل الانتاج وإنما إلى قوة الصفوة أو الجماعات المتميزة فى المجتمع . فأبناء هذه الجماعات يتسمون بقدرات تنظيمية عالية وخطوط الاتصال بينهم سريعة وفعالة ، وهذا ما يمكنها من السيطرة على الانشطة

الاجتماعية والتأثير على الاخرين وإتخاذ قرارات سريعة ومؤثرة ومواجهة ما يهددها من الخارج بكفاءة عالية . فالصفوة عندهم هى جماعة صغيرة ومنظمة ومتماسكة قادرة على التحرك النشط (٣١) والتأثير على سير الاحداث ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للجماهير المفككة .

ثالثا : المدخل المتعدد :

ويذهب انصار هذا المدخل إلى أن مصدر القوة مجموعة متعددة من العوامل وليس عاملا واحدا كما ذهب أنصار المدخلين السابقين . ومن انصار هذا المدخل « روبرت برستد » Bierstedt الذى يرى أن هناك ثلاثة مصادر اساسية للقوة داخل المجتمع وهى حجم السكان والتنظيم والموارد الاقتصادية وغير الاقتصادية فكلما كانت الجماعة أكبر عددا وأدق تنظيما ولديها موارد كثيره ، زاد نصيبها من القوه السياسية فى المجتمع . وهو يدرج ضمن الموارد القيم الاقتصادية (الملكية والدخل) والسلطة السياسية أو الحق الشرعى فى إصدار القرارات والسيطره على وسائل القهر كالشرطه والجيش والسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات كالمخابرات والصحافة والاذاعة إلى جانب السيطرة على المعارف والفكر والرأى .

توزيع وممارسة القوة فى المجتمع :

يتضح لاي دارس فى علم الاجتماع — بغض النظر عن ايديولوجية — أن القوة موزعة بين الناس بطريقة غير متساوية ويكمن الخلاف فى تحديد أساسيات أنعدام المساواة فبعض الباحثين يرون أن هنـاك باستمرار صفوة معينة تحتكر

ممارسة القـوة وأن القوة تمارس باستمرار من جانب واحــد بينما يذهب آخرون إلى أن عملية ممارسة القوة تشيع داخـل أى نسق اجتماعى بطريقة تبادلية Mutual وبغض النظـــر عن خلفيات كل اتجاه فان هناك اتفاقا على أنقسام اى مجتمع إلى جماعة حاكمة واخرى محكومة. وانعدام العدالة الحسابية فى توزيع القوة ضرورة تنظيمية وحتمية اجتماعية لقيـام المجتمع اصلا . وقد سبق ان اوضحنا الموارد او المصادر التي تتيح الفرصة لممارسة القوه . ولا شك ان الناس مختلفون فيما يختص بموارد القوة وفيما يتاح لهم من فرص لاستخدامها وفي قدراتهم الشخصيـــة وفى استعداداتهم ودوافعهم وإتجاههم نحـو ممارسة القوة.

ويمكن القول بأن مصادر أو موارد القوة وحدها لاتحـدد حجم القوة المستخدم فعلا ، ذلك لأن القوة الممارسة تتوقف على عـــدة أمور أخرى غير المصادر أهمها .

١ ـــ حجم ونوعية مصادرالقوة التى يستحوز عليها الفرد أو الجماعة أوالتنظيم.

٢ ـــ مدى الكفاءة فى استخدام هذه المصادر .

٣ ـــ مقدار ما يتم تحويلة من هذه الموارد الى ضغوط فعلية على الاخرين .

٤ ـــ حجم مايلقاة الفـرد أو الجماعة أو التنظيم (كالنقابة أو اتحـاد العمل) من مقاومة من الافراد أو الجماعات الاخرى .

ويختلف الفكر السياسي والاجتماعى حول قضيـة توزيع القوة داخـل المجتمع ويبرز في هذا الصدد اتجاهان اساسيان ـ خاصة في امريكا :

الأول : ويؤكد انصاره إن القوه داخل اى مجتمع تتركز عادةفي يد جماعة

معينة نتيجة سيطرتها على المصادر الاستراتيجية للقوة . ويمكننا أن ندخـــل التيار الماركسى ضمن هذا الإتجاه ، كما يمكننا أن ندخل بعض الباحثين ذوى الميول غير الماركسية مثل « رايت ملز « Milles » و « هنتر « Hunter فقـد خرج الأول من دراسته للمجتمـع الأمريكى إلى أن هذا المجتمع يسيطر عليه صفوه القوه التى تتألف من اصحاب الشركات وكبار السياسيين والعسكريين أما الثانى فقد خرج من دراسته لبعض المجتمعات المحلية إلى نتيجة مماثلة ويرى أنصار هذا التيار أن صفوة السلطة تحاول الحفاظ على نفسها وامتيازاتها وقوتها من خلال استخدام كافة الأساليب التربوية والسياسية وأساليب القهر واحتواء المعارضة أو تحييدها ... الخ :

الثانى : إتجاه جماعية القوة . ويرى أنصار هذا الاتجاه ، أن القوة موزعة داخل المجتمع خاصة المجتمع الأمريكى الذى انصبت دراستهم عليه ـ بشكل جمعى .

ومثال هذا « دافيد رسمان « Ressman الذى حاول دراسة توزيع القـوة داخل المجتمع الأمريكى ككل ، وروبرت داهل Dahl الذى حاول دراســـة القوة داخل بعض المجتمعات المحلية . وخرجا من هذه الدراسة إلى أن القـوة تتمثل فى المشاركة فى صنع القرارات وهى بهذا الشكل تتحقق داخل أى مجتمع من خلال صفوات متعددة متنافسة متصارعة .

وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات الفكرية لأنصار هذين الإتجاهين الا أن هناك شبه اتفاق على عدم عدالة توزيع القوة وأن القوة تمارس من خـــلال تجمعات معينة يطلق على كل منها صفوة ويكمن الخلاف بينها فى مدى تمـركز وتوزع أو شيوع القوة فأنصـار الاتجاه الأول يرون أن السلطـة مركزة فى يد مجموعة من الصفوات تمثل فى الواقع صفوة واحدة طالما أن قادتها يشتركون فى

أ ـ الأهداف النهائية .   ب ـ مصادر القوة .   جـ ـ الأصول الطبقية

قياس القوة : Assessing Power

يشير « داهل » Dahl إلى أن هناك عدة أساليب لملاحظة علاقات القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية وعلى الرغم من أن دراسته كانت منصبة أساسا على الأنساق السياسية إلا أن الأساليب المنهجية التى استخدمها يمكن أن تنطبق على دراسة كافة الأنساق الإجتماعية الأخرى . ويمكن القول ـ ببساطة أن قوة الشخص تنبثق فى المحل الأول من موقعة داخل التنظيمات البيروقراطية وعلى ذلك فان القواعد واللوائح التى تنظم حركة البيروقراطيات هى أحد المصادر الرئيسية لقوة الأفراد . ولاشك أنه لا يمكن القول بأن التنظيمات البيروقراطية هى المصدر الوحيد لقوة الأفراد . فالناس يختلفون اختلافا كبيرا فى مجال حسن أو سوء استخدام سلطاتهم الرسمية ، يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من أصحاب القوة وذوى التأثير والضغط والمشكلين للقرارات الكبرى فى المجتمع لايحتلون موقعا بيروقراطيا محددا . وهناك طريقة ثانية لدراسة القوة كما يقول « داهيل » تتمثل فى معرفة أراء الناس خاصة أولئك القادرين على الملاحظة فى المجتمع . ويذهب « كيوبر » إلى أن هذه الطريقة طريقة بسيطة وسريعة واقتصادية وغالبا ما يستخدمها المؤرخون غير أن هذه الطريقة تتسم بالذاتية وتحتمل الخطأ والانحياز فى التقديرات الشخصية سواء بشكل عمدى أو غير عمدى . والطريقة الثالثة التى يذكرها « داهل » تتمثل فى دراسة الأساليب والمسارات والمصادر الفعلية لاتخاذ القرارات حيث يحاول الباحث التعرف على مقدمى الاقتراحات وعلى أولئك الذين يحبذونها ويعارضونها وما هو الشخص أو الجماعة التى تنتصر أراؤها وفى أى المجالات ... وهكذا . واذا كانت هذه الطريقة فهى قياس وملاحظة القوة طريقة جيده الا أنها تحتاج من

الباحث أن يكون قريبا باستمرار من مسار الأحداث والقرارات والصراعات وربما يكون هذا الانخراط من جانب الباحث مثارا للتحيز وفقدان الموضوعية فى البحث العلمى .

وينبهنا « داهل » إلى مجموعة من الأخطاء التى يجب علينا أن نحذرها عند دراسة موضوع القوة ، وهى التى وقع فيها بعض الباحثين من قبل ، وأهمها مايلى :

اولا : من الخطأ الزعم بأن القرارات تصدر عن صانعيها المباشرين . فالمدير أو الرئيس أو ناظر المدرسه أو عميد الكلية أو حتى رئيس الدولة قد لاتكون قراراتهم صادرة عن قناعة أو إرادتهم الخاصة ، وإنما قد تكون صادره عن قوى ضاغطة تلعب وتؤثر عليهم خلف ستار . وهنا يجب أن نميز بين مشكلى القرارات ، بين صانعى القرارات .

ثانيا : إن مصطلح «القوى» أو الشخص مصدر القوة غالبا مايستخدم بشكل تعميمى دون داع . فقد يكون الشخص مركزاً للقوة فى مجال معين ـ كالمجال الأدبى أو الفنى أو السياسى أو الإقتصادى ، دون أن يكون كذلك فى مجال آخر فالمجتمع يتألف من مجموعة كبيرة من المجالات لكل منها مجموعة شخصيات مؤثرة أكثر من غيرها . ويختلف الناس من حيث قدرتها على التأثير فى أكثر من مجال .

ثالثا : تختلف القدرة على التأثير وممارسة القوة إختلافا كبيا بين الناس والجماعات داخل المجتمع . فعلى سبيل المثال فان فشل بعض الشخصيات والأحزاب فى عمليات الانتخاب لاتعنى أنها بلاقوة أو تأثير وإنما يعنى أنها أقل فى قدرتها على التأثير والفعل من الشخصيات أو الجماعات المنتصرة .

رابعا : أن وجود بناء معين للقوة الآن فى المجتمع لا يعنى أنه سوف يستمر إلى مالا نهاية فهناك العديد من القوى والعوامل المؤثرة على تغيير نسق القوة القائم داخل المجتمع .

خامسا : كثيراً مايكون مصدر القوى التى يمارسها الأشخاص بعيداً عن إرادتهم أو رغباتهم أو سعيهم الشخصى . فقد يضطر شخص ما إلى ممارسة نوع محدد من القوة بسبب انتماءاتهم العائلية أو الوظيفيه أو بحكم إرادة الآخرين كما هو الحال فى الانتخابات ... الخ .

سادسا : قد يكون الدافع إلى الاستحواذ على القوة من جانب الأفراد شعوريا كما قد يكون لاشعوريا ؛ ومن هنا يجب على الباحث أن يبحث عن مختلف الدوافع التى تدفع أصحاب القوى إلى اعتلاء المواقع القيادية والرئاسية داخل الجماعات أو المجتمعات التى يدرسونها .

سابعا: أن ممارسة القوة والاذعان والمقاومة والصراع ... الخ هى عمليات إجتماعية تنبثق عن الحقيقة الاجتماعية الأولى وهى التفاعل . وممارس القوة يأخذ دائماً فى اعتباره موقف الآخرين وتأثير قراراته عليهم وما يوجد داخل المجتمع من جماعات مصلحة أو جماعات ضغط .

بناء القوة Power Structure

يذهب « كيوبر » إلى أن مصطلح بناء القوة أصبح ذا أهمية متزايدة فى كتابات علماء الإجتماع اليوم ، وأن الاسهام الأساسى لعلماء الاجتماع انما يتمثل فى هذا الجانب من جوانب دراسة القوة . فأغب التحليلات المطروحة للقوة

أنما تقع أساسا في مجال الدراسات السياسية أو السيكولوجية واغلب دراسات القوة تحاول توضيح كيفية ممارسة القوة سواء بالاساليب المشروعة او غير المشروعة الرسمية او غير الرسمية المباشرة او غير المباشرة . غير أنه يجب ملاحظة أن ممارسة القوة داخل الجماعات والمجتمعات الانسانية ليست مسألة شخصية خالصة أو مسألة تتعلق بارادة الافراد وإنما هي مسألة تنظيمية بالدرجة الأولى يحددها ما هو مقرر داخل النسق الاجتماعى .

ويستطيع أى شخص أن يدرك بسهولة بناء القوة المشروع داخل أى من النظم أو التنظيمات الكبرى كالحكومة أو الدولة المؤسسات التربوية أو الإدارية ... الخ .

فهناك أساليب مقررة للسلطة داخل هذه التنظيمات إلى جانب وجود أساليب معينة للضبط وتوزيع وتنسيق الأدوار والمراكز وممارسة الدور والحساب والثواب والجزاء ولتجنيد أعضاء جدد ... ألخ كل هذه المسائل تنظمها اللوائح والقوانين ومختلف الوثائق داخل التنظيمات. غير أن ممارسة السلطة ليست قاصرة على هذا الشكل الرسمي داخل التنظيمات المختلفة فالى جانب بناء القوة الرسمي هناك بناء آخر مواز له يؤثر عليه وهو بناء القوة غير الرسمى . وكما يذهب « جون كيوبر » فانه حتى على مستوى الدولة فان هناك بناء قوة غير رسمى يؤثر تأثيرا كبيرا على بناء السلطة الرسمي ذاته ويضرب لنا مثلا على ذلك بجماعات الضغط والتأثير في الولايات المتحدة الأمريكية التى (٣٢) ليس لها مواقع رسمية في بناء القوة السياسية الرسمى داخل تلك الدولة .

ويتسم بناء القوة غير الرسمى Informal بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلى :

١ ـ عادة ما تكون الجماعة الممارسة للقوة غير الرسمية صغيرة نسبيا :

٣ ـ عادة ما يحتـل الأشخاص المشكلين لبناء القوة غـير الرسمى مواقعهم بالانتخاب او بالتعيين ، وهم يحتلون مواقعهم المؤثره لعدة اسباب فى مقدمتها قدرتهم على التأثير على عمليات اتخاذ وصياغة مضمون القرارات داخل جماعاتهم او مجتمعاتهم . وقد يكتسبه هؤلاء الأشخاص القدرة على ممارسة ذلك التأثير نتيجه لثرائهم او مهنهم او قدراتهم الشخصية . ويضرب لنا « كيوبر » مثـلا على ذلك بالجامعة في امريكا فقد تكون هناك شخصيات لا تحتل مواقع رسمية بالجامعة تمارس تأثيراً كبيراً فى عملية اتخاذ القرارات داخل الجامعة . مثـل كبار اصحاب الأعمال ورجال الصحافة وكبار رجال الجيش . ويشير « كيوبر » بحق إلي أن بناء القوة غير الرسمي قد يتألف في بعض الأحيـان من « تحالف غير مقدس » unholy allianc لغير صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم أو المجتمع سواء المحلى أو مجتمع الدولة (كما أوضح « تشارلس رايت ملز » Mills في دراسته عن « صفوة القوة » power elite على سبيل المثال ، وقـد يكون التنظيم أو بناء القوة غير الرسمى فى صالح أعضاء الجماعة أو التنظيم او المجتمع بل إنه قد يكون هو الضمان الأساسى ضد التسلط او الاستبداد او الانحراف من جانب بناء القوة الرسمي .

دراسة « رتشى لورى » Lowry ونظريات القوة

يمكن القول بأن دراسات المجتمع المحلى تشكل جانبا كبيراً من محاولات دراسة القوة فى علم الاجتماع : وقد ظهرت عدة محاولات من جانب علماء الاجتماع لتطوير الأساليب المنهجية وتوضيح أنماط القوة وذلك من أجل تحقيق مزيد من الدقة للتحليلات السوسيولوجية . في مجال دراسة القوة . وقد كانت دراسة « رتشى لورى » بعنوان « من الذى يدير هذه البلدة » who's running this town

إحدى الأسهامات الجادة في محاولات فهم بناء القوة داخل المجتمعات المحلية (٣٣).
وتلقى هذه الدراسة الحديثة لبناء القوة داخل مجتمع محلى الضوء على مجموعة من المشكلات النظرية والأساليب المنهجية التى يمكن من خلالها تقييم الوضع الراهن لدراسات القوة داخل المجتمعات المحلية . وتتمثل دراسة « لورى » فى دراسة مدينة تتألف من ٣٠,٠٠٠ نسمة داخل ولاية كاليفورنيا على مدى عشر سنوات وهى تلك المدينة التى يطلق عليها المؤلف « المدينة الصغيرة » Microcity وكما يتضح من العنوان فان الدراسة إستهدفت فى المدخل الأول الاجابة على السؤال التالى « من الذى يحكم هذه البلدة » وقد أدت به محاولة الاجابة إلى مناقشة النظريات والمداخل القائمة للقوة .

ويعرض « كيوبر » لاهم النظريات المطروحة فى تراث دراسات القوة بايجاز شديد وهو يحصرها فى ثلاث نظريات أساسية وهى :

١ - نظرية الصفوة « Elite Theory »

وأهم من يمثل هذه النظرية / « ملز » خاصة فى دراسته عن النظرية وتقرر أن القوة الحقيقية داخل أى مجتمع إنما تتجمع فى يد جماعة صغيرة نسبيا تمارس التأثير الفعلى على كافة النظم القائمة فى المجتمع ويتألف فى كل مجتمع جماعة تمثل تألفاً بين عدة شخصيات يجمع بينهم القدرة على ممارسة التأثير والرغبة فى التحكم فى القرارات المحوريه على مستوى الدولة . وأهم خصائص جماعة الصفوة المؤثرة داخل المجتمع هى العضوية الطويلة داخل المجتمع والثراء وعضوية مجموعة كبيرة من التنظيمات القائمة داخل المجتمع والاهتمام بالعمل السياسى والحصول على قدر من التعليم أعلى من المتوسط إلى جانب الرغبة فى ممارسة الضبط والسيطرة على شئون المجتمع . ولا يلزم أن يكون أعضاء

هذه الجماعة على درجة عالية من التعليم ، وقد يكون لبعضهم موقع رسمي في نسق السلطة كما قد يكون بعضهم خارج نطاق نسق السلطة الرسمي وعادة ما يكون لاعضاء جماعة الصفوة إرتباطات وثيقة بالنظم الأساسية فى المجتمع كالصحافة والمصارف والمؤسسات الإقتصادية والسياسية والدينيه ويذهب أنصار نظرية الصفوة إلى أن أعضاء جماعة الصفوة هم الحكام الحقيقيون للمجتمع حتى وإن لم يكن من بينهم من يشغل موقعا من المواقع الكبرى المباشرة للحكم . ويرى أنصار هذه النظرية أن من يشغلون المواقع الرسمية للسلطة ليسوا سوى واجهة فحسب وهم يقومون بوظيفة إضفاء طابع المشروعيه على القوة Power Legitimizers حيث يعملون ويتحركون من خلال القوى الأساسيه للفعل والقرارات وهي جماعة الصفوة . ويرفض « لورى » نظرية الصفوة كتفسير كاف للقوة داخل المجتمعات المحلية والعامة وهو لا يرفضها نتيجة لعدم صدق ما تتضمنه من مزاعم وانما يرفضها لانها لاتأخذ في اعتبارها كافه مصادر ومنابع وأنماط ممارسة القوة داخل المجتمع .

٢ ـ النظريات الجماهيرية فى القوة : Mass Theories

ويذهب « كيوبر » إلى أن هذا الاتجاه لا يمثل نظرية متكاملة بقدر ما يمثل محوراً تدور حوله مجموعة من النظريات التى تتفق فيما بينها فى اتجاهها السلبي negative ويتجه أنصار التيار الجماهيرى فى دراسة القوة إلى التركيز على بعض المفاهيم والعمليات كالاغتراب Alienation واللامبالاة Apathy وبعض الصور الأخرى للسلوك الانفصالى Dissociative وذلك على اعتبار أن هذه الصور السلوكية تمثل واقعا حيا أو خصائص فعلية داخل مجتمعات الجموع Mass أو المجتمعات الحديثة (٣٤) . ففى هذه المجتمعات الأخيرة يضطر الناس

إلى التنازل عن حقهم فى السلطة والقيادة والحكم إلى مجموعة صغيرة تهتم بممارسة السلطة أو القوة وهكذا يفتقد الناس السيطرة على واقعهم سيطرة فعلية مباشرة ويتفق أنصار هـذا الاتجاه مـع أنصار نظرية الصفوة فى أن السلطة الحقيقية داخل المجتمع تتركز في يد جماعة صغيرة نسبيـا ولكنهم يختلفون حول نقطة جوهرية وهى أن أنصار التيار الجماهيرى يرون أن تمركز السلطة في المجتمعات الحديثة الكبيرة في يد جماعة صغيرة وعجز الجماهير عن الفعل والتأثير ينبثق عن طبيعة المجتمعات الحديثـة وتعقدها ، وليس عن تسلط ائتلاف جمـاعة الصفوة التى تفرض نفسها وتتسلط على الجماهير لحساب نفسها وتحتكر لنفسها القوة الحاسمة المؤثرة definitive كما يذهب أنصـار نظرية الصفوة . ويرفض « لورى » التيار الجماهيرى فى تفسير القوة كذلك كتفسير كاف للقوة داخل المجتمعات . فمع أنه يعترف بأن اللامبالاة والاغتراب قد يكون أموراً طبيعية داخل مجتمعات الجموع الكبيرة المعقدة إلا أنها لا تتعارض مع امكانية قيـام نظام ديموقراطى للقوة أو السلطة Democratic power System وعلى العـكس من ذلك فان « لورى » يرى أن الاغتراب واللامبالاة وغيرها من ملامح سيكولوجية سيئة من شأنها أن تشجع على ظهور جماعات القوة المفتوحة open power groups كالأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات . وفى هذه الحالة تنشأ المنافسة أو الصراعات بين الأحزاب للاستحواذ على اللامنتمين .

٣ ـ النظريات الجمعية Pluralistic Theories

ويذهب أنصار هذه النظريات ـ كما يتضح من اسمهـــا ـ إلى أن القوة داخل المجتمعات الحديثة أخذت تتفتت إلى عدد كبير الجماعات وهى ما يطلق عليه جماعات الاعتراض Veto group وتمارس كل منهـا قوة مضادة للأخرى

وعلى سبيل المثال فان اتحادات العمل Labour unions تستطيع من خلال أساليب الاضراب والمساومة الجماعية ... الخ . أن تمارس تأثيراً ضخماً على جماعة أصحاب الأعمال وأن تنتزع منهم مجموعة من الحقوق ما كان يمكن أن يحصلوا عليها لولا تجمعهم فى شكل اتحادات عمل . كذلك فان جماعة أصحاب الأعمال تمارس بدورها قوة كبيرة على جماعة العمال وذلك من خلال عدة أساليب أقلها قدرتها المالية على تحمل فترة الاضراب بشكل يفوق بكثير القدرة المالية للعمال ويمكن ضرب العديد من الأمثلة بالأحزاب السياسية ومؤسسات الصحافة وحرية النقد وهنا يمكن القول بأن قوة كل حزب أوجريدة يقابلها قوة الرأى المعارض والذى يتمثل فى الحزب المعارض أو الجرائد التى تتبنى اتجاهات متناقضة وهذا يعنى ان كل جماعة من الجماعات وهى تواجه في نفس الوقت ـ ما يطلق عليه « جالبريت » Galbraith القوى المعارضة Countervailing .

ويتفق « كيوبر » مع « لورى » بعد هذا الاستعراض السريع لهذه النظريات الثلاث إلى أن أيا منها لا يصلح بمفرده فى تفسير ظاهرة القوة كما توجد بالفعل داخل المجتمعات الحديثة ويؤكد «لورى» أن الأزمة الحقيقية لدراسات القوة تتمثل فى أن كل من هذه المداخل النظرية الثلاثة ربما تصلح لتفسير القوة داخل قطاعات معينة دون غيرها داخل بعض المجتمعات وهو يرى أن هناك حاجة ماسة إلى التوفيق بين هذه المداخل الثلاثة بشكل معين من أجل تحقيق فهم موضوعي لظاهرة القوة ، وهذا هو ما حاوله على حد زعمه (٣٥) ويذهب « لورى » إلى أن القيادة المجتمعية Community leadership هى فى جوهرها من النوع الجمعى Pluralistic وتنبثق هذه الحقيقة عن الصراع المستمر بين اسطورة المجتمع Community myth وبين واقعة reality .

فالمجتمعات تتبنى مجموعة من الأيديولوجيات والأساطير تدور حول ذاتها تحاول دعمها واستمرارها من خلال عدة أساليب كالصحف والاحتفالات الرسمية والتعليقات الشعبية .. غير أن هذه الأساطير لاتلبث أن تواجه بواقع متناقض لايمكن تجاهله . وعادة ماتظهر أفكار وتصورات جديدة داخل المجتمع تصدر عن القادمين الجدد اليه أو عن مواطنيه الأكثر تعلما والأكثر إحتكاكا بالمجتمعات الأخرى . وعلى الرغم من أن هذا الصراع المستمر بين الأسطورة والواقع يسهم في ظهور كافة الوان السلوك الانفصالى كالاغتراب . واللامبالاة والتفكك الا أنه يسهم فى نفس الوقت في ظهور أشكال من القيادات ترتكز على الإجماع والتوفيق ويحاول « لورى » فى الجزء الأكبر من دراسته ان يشرح لنا بالتفصيل أبعاد هذه العملية .

المنفتحون والمحليون والوسطاء Cosmopolitans, locales and mediators

اعتمد علماء الإجتماع كثيراً عند دراسة القيادات أو بناء القوة داخل المجتمعات المحلية ، على تصنيف «روبرت ميرتون» R. Merton للقيادات المحلية إلى نوعين هما :

أ ـ القيادات المحلية Locals وهم عادة من المهتمين بالمسائل المحلية الداخلية وبمشكلات مجتمعهم المحلى الصغير لمجتمع متميزا ووحدة متميزة داخل الإطار القومى وعادة مايكون هؤلاء القادة متنافسين فيما بينهم ويحسون باستمرار تدخل القيادات القومية بشكل سافر في صنع القرارات التى يختص بها القادة المحليون .

ب ـ القيادات المنفتحة Cosmopolitans وهى قيادات أكثر قدرة على تخطى نطاق المجتمعات المحلية والدخول في حوار مع كافة الأوساط وعادة مايكون

هؤلاء القادة أكثر تعليما وتتمثل جماعاتهم المرجعيـة فى الجماعات المهنية سـواء الجماعات القومية أوحتى الدوليةوعادة مايكون لهؤلاءالقادة ـسواء فعلوا ذلك أم لا ـ القدرة على التنقل بين المجتمعـات المحلية المختلفة إعتماداً على مؤهلاتهم وقدراتهم وعلى شهرتهم أو هيبتهم الذى يتخطى نطاق المحليات .

وإذا كان القادة المحليون يحتلون مواقعهم ـ فى غالب الأحيان ـ بالإنتخاب فان القيادات المنفتحة غالبا مايحتلون مواقعهم بحـكم مركزهم المهنية الخاصـــة Special Professional Status إلى جانب القدرات القيادية الأخرى .

ويضيف « لورى » Lowry إلى هذه الثنائية التصنيفية للقيادات نوعا ثالثا من القيادات هم مايطلق عليهم القادة المتوسطون Mediators وهو يطلق عليهم هذا المصطلح لأنهم يتمتعون بعضوية مشتركة ويدخلون فى علاقات غير رسمية خصبة مع كل من القادة المحليين والمنفتحين على السواء إلى جانب أنهم يحققون الإلتقاء أو الربط بين هذين النوعين من القيادات التى أوضحها « ميرتون » Merton

ويميز « لورى » بين نوعين من القيادات المتوسطة أو الوسطاء هما :

(أ) الوسطاء المحافظون Conservative

(ب) الوسطاء من أنصار الإتجاهات الطوبائية Utopian

وهو يرى أن النوع الأول غالبا مايكون من بين رجال الأعمال الذين لهم طبيعة شبه مهنيـة Bussiness men of semi professionals مثل الصيادلة ورجـال التأمين والذين تلقوا تعليمهم خارج نطاق المجتمع المحلى وقد وجـد « لورى » فى دراسته أن هؤلاء القادة أما أنهم ولدوا داخـل المدينة الصغيرة التى قام بدراستها وأما أنهم أتوا اليها من مدينة مماثلة لها فى الحجم والخصائص وغالبا مايكون هذا النوع من القيادات حاصلا على درجة معينة أولى على الأقل

ويتمتع بعضوية تنظيمات محليه وإقليمية وقومية . أما القادة الوسطاء الطوبائيون فهم غالبا مايكونون من بين كبار رجال الأعمال أو أساتذة الجامعات أو وزراء الولايات أو المحامين ويقيم هؤلاء القادة داخل المجتمع لمدة لاتقل عن عشر سنوات . وهؤلاء يختلفون عن القادة المنفتحين cosmopolitans فى أنهم يحددون واجبهم المهنى فى خدمة أهالى المجتمع المحلى فى الدرجة الأولى وغالبا مايكون تعليم هؤلاء الوسطاء ـ من النوع الطوبائى ـ أعلى من تعليم الوسطاء من النوع المحافظ .

وهكذا يبرز «لورى» صورة بناء القيادة داخل المدينة الصغرى Micro city التى قام بدراستها . ففى الأطراف المتقابلة نجد القيادات المحلية الخالصة من ناحية والقيادات المنفتحة على المستويات القومية والعالمية من ناحية أخرى . وهما نوعان من القيادات يختلف كل منهم عن الآخر اختلافا كبيراً فى وجهات النظر ومجالات الإهتمام وأسلوب مواجهة المشكلات وفى التاريخ الشخصى والقدرات الخاصة لدرجة أنه يصعب تحقيق الالتقاء أو حتى التفاهم بينهما ويقع بين هذين القطبين من القيادات نوع ثالث أطلق عليه « لورى » اسم القيادات الوسيطة الذى ينقسم بدوره إلى قسمين الأول وهم الوسطاء المحافظون وهم أقرب إلى القيادات المحلية والوسطاء الطوبائيون وهم أقرب إلى القيادات المنفتحة . وهذا التصور يلقى ضوءاً على مايمكن أن نطلق عليه نموذج ديناميات القيادة والقوة داخل المدينة الصغيرة Dynamics of Leadership and power in micro-city القيادات المحلية تمثل الصفوة المحلية وتنحصر إهتماماتهم فى قضايا محلية خالصة بعكس الحال بالنسبة للقيادات المتفتحة الذين يكون لهم إهتمامات قومية تتجاوز نطاق المحليات وهنا يلعب الوسطاء دوراً رئيسياً فى التقريب بينهما بحيث تصدر

القرارات تعبيراً عن كافة الأطراف وبشكل جماعى وهذه النقطة ليست واضحة بشكل كاف فى دراسة « لورى » سابقة الذكر .

والنتيجة التى حاول « لورى » أن يخلص اليهـا عندما طرح تساؤله الذى عنون به دراسته وهو « من الذى يحكم هذه المدينة who's runining this town هى أنه لا يوجد فى الواقع شخص بعينه يحكم . فنظام الحكم داخل المدينة التى قام بدراستها ليس فقط نظاما جمعيا pluralistic بمعنى أن هناك نماذج عديدة من القيادات تشارك مشاركة فعلية فى إصدار القرارات وإنما مصدر القـوة النهائى يقع فى يد البناء الاجتماعى والسياسى للمدينـــة وليس فى يد أشخاص بعينهم ولا شك أن هناك أشخاصا أكثر استحواذ للقوة أو السلطـة من غيرهم ولكن هذا لا يعنى سيادة الصفوة أو الأقلية أو تحكم البعض فى الكل. فالنقطة الجوهرية التى حاول « لورى » التأكيد عليها هى أن بناء الأدوار هـــو الذى يحكم وليس الأشخاص فالأشخاص يأتون ويذهبون ولكن نظـام أو نسق الأدوار System of r les ثابت لا يتغير وهو يعزو التغير فى نظـــام الأدوار أو القوة إلى القيادات المتوسطة : غير أن هذه القيادات ليست حرة تمـاما فى التغيير أو التحوير لأنها يجب أن تعتمد بدورها على الضغوط والقوة التى يمارسها كل من المحليين والمنفتحين (٣٦).

القوة الاجتماعية والقوة السياسية :

تعلب القوه السياسية ممثلة فى الدولة والأحزاب وجماعات الضغط والمصلحة ... الخ دوراً محوريا فى الحياة الإجتماعية. وتعد القوة السياسية الموضوع الاساسى فى العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى . وقد ظلت القوة السياسية أو لعبـة السياسة وما تتضمنة من صراع وتطلع ومناورات وتنظيمات ... الخ ، بعيدة عن

حياة الجماهير حتى عصر النهضة تقريبا. ويمكن تفسير ذلك بسيادة نظام الإقطاع والتسلط الفردى وسوء الأحوال الاقتصادية للجماهير وعدم ظهـور التنظيمات السياسية التى يمكنهم التعبير من خلالهـا عن آرائهم إلى جانب سيادة النظريات الثيولوجية المدعمة لتسلط الحكام وخضوع الجماهير ويمكن القول بأن التنظيمات السياسية لم تظهر إلا بعد عصر النهضة وقد ساهمت حركة البرجوازيين خلال صراعهم ضد التسلط الاقطاعي في ظهور هذه التنظيمات وظهور مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية والحرية .. الخ . وتظهر التنظيمات السياسيـــة فى شكلين أساسيين هما : ـ

أ ـ الاحزاب السياسية Political parties وهى جماعات سياسية طوعية منظمة يشترك أعضاؤها فى المصالح والمبادىء وتستهدف الوصول إلى السلطة السياسية داخل المجتمع أو على الاقل المشاركة الفعالة فيها .

ب ـ جماعات الضغط Pressure groups وهى جماعات تتألف من أعضاء تجمعهم وحدة المصالح تستهدف التأثير على صانعى القرارات تحقيقا لمصالحهم .

ويشير بعض المشتغلين بالفكر السياسى إلى أن عدم ظهور التنظيمات السياسية الجماهيرية فى الماضي ساهم في استمرار الحكم المطلق (وإن كان من منظـور آخر نتيجة له) إلى جانب أنه ساهم فى فشل العديد من الثورات الشعبية ضد هذا الحكم المطلق مثل ثورة العبيـد . ويؤكد بعض الباحثين مثل Michels ميشيل الذى قام بدراسة عن الاحزاب السياسية (٣٧) . أن القـــوة السياسية لاتتوزع داخل هذه التنظيمات بالتساوى . لانه لابد من وجود قلة تملك حق إصدار القرارات ورسم السياسات . وأطلق على حتمية تسلط الاقلية «القانون الحديدى للاوليجاركية » ويختلف نصيب أعضاء التنظيم من القوه على حسب

مايمتلكونه من مصادر القوة ـ إقتصادية أو شخصية أو تنظيمية أو معلومات ... الخ . فالتنظيم السياسى على هـذا الأساس نسق من القوة يختلف الأفـراد داخله من حيث القدرة على اتخاذ القرارات أو المشاركة فيها على حسب احتكارهم الموارد داخلة . هذا إلى جانب أن الوصول إلى المواقع المؤثرة داخل التنظيمات ليس أمراً متاحا لكافة أعضائه كما يذكر « ميشيلز » .

وإذا ما انتقلنا لمناقشة قضية القرار السياسى ، فاننا نجد أن أحد الأساليب الهامة لدراسة القوة يتمثل في محاولة الكشف عن الشخصيات المحـورية المؤثرة فى صدور القرار السياسي سواء بشكل مباشر أوغير مباشر . ويشير الباحثون إلى أن حجم القوة داخل التنظيمات السياسية يختلف باختلاف عدة متغيرات هامة أهمها هدف التنظيم ونوعية أعضائه ودرجة تكامله ومدى مشاركة الأعضـاء ونوعية القيادة ... الخ . وعندما يقوم رئيس الحزب أو التنظيم السياسى باصدار قرار ما فانه من الخطأ الظن بأنه صانعه ومصدره وصاحبه دون غيره . فعملية صنع القرارات عمليـــة معقدة ، بحيث لم تعد من خلق فرد . ويجب التمييز بين عملية إصـدار القرار Decision making وهى الشكل النهائى للقـرارات وبين عملية تشكيل القرار Decision shaping وتتمثل فى عملية التفاعـــل بين كافة الآراء وممارسة النفوذ والتأثير من جانب أعضاء التنظيم منذ المناقشـة الأولى للموضوع حتى صدوره فى شكل قرار نهائى . وقد يكون مشكلو القرار من خارج التنظيم فعند إصدار أى تنظيم سياسي لقرار ما ، فان مصدره مأخذ فى اعتباره عدة اعتبارات لايمكن تجاهلهـا مثل أراء التنظيمات المعارضـة ومطالب جماعات الضغط والرأي العام .. وهؤلاء لايؤلفون جـزءا من التنظيم صاحب القرار . يضاف إلي هذا أن قرارات أي تنظيم سياسي لاتصدر فى فراغ وإنما

داخل بناء ثقافي يتضمن مجموعه متكاملة من القيم والمعتقدات والمحللات والمحرمات ، لابد أن يأخذ في الاعتبار وهذا يعني أن صانعي القرارات داخل أي تنظيم ليسوا أحراراً في إصدار قراراتهم ذلك لأن هناك العديد من الضغوط والاعتبارات التي يجب عليهم أخذها في الاعتبار .

السلطة السياسية بين الشرعية والمشروعية :

ميز « ماكس فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطه وهى السلطة المشروعة أو القانونية Iegal والسلطة التقليدية traditional والسلطة الملهمة أو الكارزمية charismatic وتختلف هذه السلطات الثلاثة من حيث المعيار الذى يستند اليه القادة أو الرؤساء فى ممارساتهم للسلطة (٣٨). ويفيدنا هذا التصنيف في التعرف على أساس الشرعية والمشروعية للسلطة . فالسلطة المشروعية Iigitimate هى تلك التى تستند إلى لوائح وقواعد وقوانين واضحة فالقانون العام هو الذى يجعل السلطة مشروعة رسميا . أما السلطة الشرعية فانها تستند إلى التقاليد وتقابل السلطة التقليدية عند «فيبر» فالمشروعية هنا مشروعية اجتماعية وليست مشروعية رسمية فسلطة الوزير أو رئيس المصلحة أو القاضى سلطة مشروعة لاستنادها إلى القانون أما سلطة الاب أو شيخ القبيلة فهى سلطة شرعية تستند إلي العرف والمعتقدات ورضا المحكومين .

ويذهب البعض إلى أن السلطة فى كل الانظمة ـ بما فى ذلك الانظمة العسكرية ـ تقوم على أساس استعداد الاعضاء لقبولها غير أن هذه القضية خلافية وهى ترتبط بمضمون السلطة ومصدرها فهل تصدر من أسفل إلى أعلى على حسب النظم الديموقراطية ، أم تصدر من أعلى إلى أسفل حسب النظم الاوتوقراطية ؟ وإذا كان الرضا الشعبي هو أساس الشرعية فان مصدر

السلطة الحقيقي يتمثل فى القاعدة الشعبية وبهذا يكون النظام الديمـوقراطى هو النظام المشروع .

ولا شك أن الوضع المثالى للسلطة هو التطابق بين الشرعية Jigitimasy والمشروعية legality أو بين القانون والمعايير الثقافية غير الرسمية ، حيث تتطابق النصوص القانونية مع الإرادة الشعبية وهذا هو المعنى الديمـوقراطى للحكم . وإذا لم يحـدث التطابق بين الشرعية والمشروعية يمكن أن ينجم عن هذا ظاهرة من الظاهرتين التاليتين :

ا ـ **ظاهرة تسرب السلطة** ، وتعنى عجز السلطات الحكومية عن تنفيـذ وأعمال بعض القوانين التى تصدر بصفة رسمية وشرعية ويحدث هـذا فى حالة صدور القوانين مخالفة لنسق القيم أو المعتقدات او التوقعات الاجتماعية .

ب . **ظاهرة تدهور السلطة** : وتشير هذه الظاهرة إلى تحدى الجماهير للسلطة نظراً لتعارض ماتصدره من قوانين مع اساسيات البناء الثقافى القائم وهنا قـد تلجأ السلطـة إلى اساليب فرض إرادتها بالقمع والإرهاب مما يزيد من ازمة الصراع بينها وبين الجماهير .

تقييم القوة وتصور مستقبلها داخل الحياة الاجتماعية :

اختلف الباحثون فى النظر إلىالقوة وفى تفسيرها وتقييمها وتصورمستقبل عدم المساواة فى توزيع القوة داخل المجتمع . فهناك من الباحثين من ينظر إلى ظاهرة القوة كشر لا بد منه لقيام المجتمع ، بينما يرى آخرون أنهـــا أساس بنائى لقيام التنظيم الاجتماعى . وهناك من الباحثين من يرى أن القوة هدف فى حد ذاتهـا بينما يرى آخرون انها مجـــرد وسيلة لتحقيق الضبط والتنظيم

والحصول على مجموعة معينة من القيم . ويشير بعض الدارسين إلى أن القوة لا يمكن أن توزع بين الناس بالتساوى ذلك لأن قيام الحياة الاجتماعية يتطلب باستمرار ظهور الجماعات المتميزة أو الصفوات التى تمارس القوة فالسيطرة والخضوع ضرورة اجتماعية أساسية وهناك من الباحثين من يرى أن القوة ظاهرة منتشرة داخل النسق الاجتماعى بطريقة جماعية تبادلية Mutual ويمكن الاستطراد فى عرض الكثير من الآراء المتقابلة والمتصارعة حول فكرة القوة. وبغض النظر عن هذه الاختلافات فى النظر إلى القوة (اعتبارها خيراً أم شراء توزع بطريقة متساوية أو غير متساوية، اعتبارها سببا أو نتيجة للتنظيم...الخ) فان ظهور القوة وممارستها وطبيعتها يتوقف على نوعية الموقف الثقافى وطبيعة العلاقة بين طرفى القوة .

ولا شك أن هذه الخلافات تنبثق عن الاختلافات فى التوجيه الايديولوجى وإذا ما طرحنا تساؤلا حول مستقبل القوة فاننا سوف نجد عدة اجابات يمكن ايجازها فى تيارين متعارضين هما :

١ ـ **التيار الماركسى** : الذى يربط القوة بالطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج ويحلل الماركسيون التاريخ من منظور الطبقة والصراع الطبقى أو من منظور القوة الاقتصادية والصراع على امتلاكها على اعتبار أن هذه القوة هى المفتاح الأساسى لممارسة كافة أشكال القوة الاجتماعية الأخرى وسوف يستمر الصراع الحتمى بين الطبقة المسيطرة والطبقة الكادحة حتى يتم القضاء نهائيا على التسلط والانقسام الطبقى بسيطرة البيروليتاريا على وسائل الانتاج وبالتالى على القوة الاقتصادية ... وبهذا ـ حسبما يتصورون ـ سوف ينتهى احتكار القوة وتوزع بالتساوى بين أعضاء المجتمع ، حيث يختفى نظام الملكية الخاصة ونظام الدولة وأجهزة القهر ... الخ[٣٩] .

٢ ـ التيار التنظيمى : ويتمثل فى نظريات الصفوة عند كل من « باريتو » Parets و « موسكا » Mosca و « ميشيلز » Michels فى العصر الحديث وقد سبقت الإشارة إلى أن هـذه النظريات ـ كما يشير كل من « ارفين زيلين » Zeit in و « مارفن السن » M. Olsen ـ قد ظهرت أساسا كرد فعل مضاد للنظرية الماركسية . ويمكن أن ندرج تحت التيار التنظيمى مجموعـة كبيرة من النظريات كالداروتية الاجتماعية Social Derwinism وأهم من يمثلها وهربرت سبنسر « H. spencer » والنظريات الوظيفية Functionalism وأهم من يمثلهـا « بارسونز » Parsons و « ميرتون » Merton ... الخ . وتجمع هذه النظريات على أن اختلاف توزيع القوة داخل المجتمع ، يتبع اختـلاف الناس من حيث القدرات العقلية والفيزيقية والنفسية , وأن هـذا الاختلاف ضرورة يقتضيها قيام المجتمع وليس شرا كما يزعم أنصار الاتجاه الماركسى .

ويؤكد أنصار نظريات الصفوة أن وجود الصفوات داخل المجتمع ضرورة حتمية وأنه من المستحيل الوصول إلى صورة المجتمـع اللاطبقى التى يصورها الماركسيون فهناك ـ على أقل تقدير ـ انقسام أولى وضرورى يجب أن يتحقق كي يظهر المجتمـع السياسى pali‑ical society وهو انقسام النـاس إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة . ولا تستند الصفوة ـ عند أصحاب نظرية الصفوة ـ إلى تملك وسائل الانتاج فحسب وإنما على عـــدة عوامل أخرى فى مقدمتها القدرة التنظيمية ويمكن القول أن مفهوم الصفوة يستهدف عند أصحابه اثبات استحالة تحقق التنبؤات الماركسية ذلك لأنه يركز على التقابل بين الأقليـــة المنظمة الحاكمة والأغلبية الجماهيرية غير المنظمة المحكومة وليس بين طبقة مالكة وطبقة كادحة كما هو الحال عند الماركسيين .

وإذا ما طرحنا تساؤلا حول كيفية تفسير ظهور الصفوة فأننا سوف نواجه بالعديد من الاجابات المتناقضة نعرض لبعضها فيما يلي :

أولا : التيار الاقتصادي : وهو الذي يحاول تفسير ظهور الصفوة من خلال السيطرة على وسائل الانتاج فجماعة الصفوة هنا هي الطبقة السيطرة على وسائل الانتاج .

ثانيا التيار السيكولوجي : ويحاول أنصاره تفسير الصفوة من خلال الرجوع إلي بعض المفاهيم السيكولوجية كالرغبة في التسلط والسيطرة من جانب البعض والرغبة في الانقياد والاستسلام عند آخرين فهناك جماعة القادة الذين يكون لديهم استعدادات قيادية لتكوين الصفوات . ومن أهم ممثلى هذا التيار في علم الاجتماع « باريتو » Pareto في دراسته عن « العقل والمجتمع » .

ثالثا : التيار الاداري : ويحاول أنصاره اثبات أن السيطرة الحقيقية فى مجتمعات اليوم لم تعد لأصحاب رؤوس الأموال أو الملاك وإنما أصبحت في يد رجال الادارة فبعد ظهور التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل حدث انفصال بين الملكية والادارة نظراً لحاجة الادارة إلي تخصص عميق ونظرا لسقوط الأيديولوجية الفردية وظهور الأيديولوجية الادارية . فجماعات الصفوة في المجتمعات الحديثة هم رجال الادارة وأهم من يمثل هذا الاتجاه « برنهام » Burnham فى دراسته عن «الثورة الإدارية » ويرى النقاد أن ظهور هذا التيار كان محاولة لتنفيذ النظرية الماركسية .

رابعا : التيار التنظيمى : ويحاول أنصاره اثبات أن العامل الأول في قيام جماعة الصفوة هو التنظيم كجماعة تتسم بالتماسك والتنظيم والقدرة على

الاتصال السريع بين أعضائها والقدرة على السيطرة على الاخرين ومواجهة التهديدات الخارجية والداخلية بكفاءة عالية . وهذه القدرات غير متوافرة للجماهير .

خامسا : التيار النظامى : ويحاول أنصاره اثبات كيف أن القوة داخل المجتمعات الحديثة تتخذ شكل نظام شمولى يسيطر على كافة مقدرات المجتمع وانه مهما تعددت الصفوات ـ نتيجة لطبيعة الامتيازات التى يتمتع بها أبناء كل منها ـ فانها تتحد فى النهاية لتكون صفوة قوة تتحكم فى كافة جوانب الحياة فى المجتمع . وأهم من يمثل هذا الاتجاه « ملز » Mills الذي يرى أن المجتمع الأمريكي يتألف من ثلاثة صفوات وهى كبار رجال السياسة والحكم وكبار العسكريين وكبار رجال الصناعة وهذه الصفوات الثلاثة تشكل صفوة القوة power elite المحتكرة للقوة بكافة أشكالها داخل المجتمع الأمريكي .

مراجع الفصل الثانى

1 — See : Parsons Tetal : Theories of society. N. Y. The Free press of Glencoe 1961 - V. I. pp- 100—101 .

2 — Park E. and Burgess E. W. Introduction to the science of sociology - university of chicago press 1921.

3 — Ogburn W. F. and Nimcoff M. F. Sociology. Boston Mifflin Co, 1941.

4 — Olsen, Marvin (ed) Power in societies : Macmillan Limited, London 1970 p. x

5 — Hawley Amos H : Community power and urban renual success : The American Journal of sociology Vol - 68- Jen - 1961 pp. 422—431.

6 — Etzioni : The active society - London-Macmillan Co' 1968 — p. 314.

7 — Cuber, John F. Sociology : Asymposis of principles : The sixth edition. N. Y, Acc. Apleton century Crofts 1968 p. 539

٨ ـ سبق أن أوضحت أبعـاد نظرية فيبر فى الطبقـة والسلطة فى كتابى بعنوان « البناء النظرى لعلم الاجتماع ـ دار الكتب الجامعية ١٩٧٤ ، ويمكن الرجوع إلى كتابات « فيبر » المترجمة إلى اللغة الانجليزية .

9 — Gerth, H and Mills, C. R. From Max Weber : Essays in sociology : N. Y. Oxford-University press 1948 pp. 180—195

10— Olsen M. The process of social organization N. Y. Holt, Rinehart and Winston I. N. C 1968.

11— Howley : Op. cit. pp. 422—231

12— Olsen : power as a social process, in Olsen (ed) op. cit. p. 2

13— Dahl, Robert . Modern political analysis : Englewood Cliffs. N. J-Prenlice Hall 1963.

14— Cuber : op. cit. p. 542

15 Ibid

16— Olsen : op. cit. p. 4

17— Kelman; H. C. Process of openion change p. 20

18 Olsen : op. cit. p. 6

19— Ibid

20— P. Horton, P. B. and Hunt, C. Sociology : Mcgraw Hill Boon Co. 1972 p. 327

21— Olsen. op. cit. p. 7

22— Howley; Amos : Power as an atribute of social systems, Olsen (ed) op. cit. pp. 10—11

23 - Bierstedt, Robert : An analysis of social power in American Sociological review Vol. 15—1950 p p. 730—738

24 Mac Iver, R. The Web of government. N, Y. Macmillan

25— Mac Iver. R. : The modern state-London Oxford University press 1926 pp. 221—231

26— Bresledt : op. cit. p. 12

27— Ibid pp. 13 – 14

28 — Mac Iver : The web of government. p. 13

29— Selznick, p. and Broom : Sociology . A text with adapted readings : Harper and Row N. Y 1969

٣٠ — نبيل السمالوطى — البناء النظرى لعلم الاجتماع — دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .

31 — Olsen, M. Elitist theory as a response to Marx - in Olsen (ed) op. cit. pp. 106—113

32— Cuber, J. op. cit. p. 547

33— Lowry, Retchie-Who is running this town? N. Y. Horper and Row-1965

34— Ibid p. xx

35 Cuber , op. cit. p. 551

36— Lowry. R. op. cit. p. 1 4

37— Michels, Robert : The iron Low of oligarchy : in olsen . op. cit. p, p. 137—149

38— Weber. Max : The types of authority and imperative Power: in olsen. op. cit pp. 35—38

39 — Mills, C. R: : Inventory of marx's idea and Olsen ; Marx as a power theorist in olsen. (ed) op. cit. ; pp. 70—76 and pp. 86—95

40— Zeitlin, I . Ideology and the development of sociological theory, prentice Hall 1969

الفصل الثالث

الدراسة السوسيولوجية للسلطة والقيادة السياسيه

تمهيـد :

أولا : مداخـل دراسة السلطة

المدخل الفلسفى

المدخل السياسى

المدخل السوسيولوجى

ثانيا : مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها

ثالثا : السلطة والتنظيم

رابعا : تفسير الخضوع للسلطة

خامسا : بنـاء القوة والقيادة السياسية

سادسا : القيادة السياسية بين الاحتكار والتعدد المنفتح

مقدمة :

أن كافة أعضاء التنظيم يعلمون أن علاقات السلطة علاقات موضوعية أو لاشخصية تحكمها اعتبارات تنظيمية ولا تحكمها العواطف والأهواء الشخصية فهناك بناء معين للتوقعات Expectation structure أو توقعات معينة للادوار Role Expectation فهم يتوقعون من رئيس العمل أن يمارس سلطاته في إطار معين وشكل معين على المرءوسين جميعا بشكل متكافيء سواء أولئك الذين تربطه بهم روابط صداقة أو قرابة أو عداوة أولا يعرفهم . وهم لا يتوقعون ذلك فحسب ولكنهم يطالبونه بذلك وقد يمارسون ضغوطا معينة عليه إن هو حاد عن ذلك . وإذا ماانتقلنا إلى تفسير السلطة على مستوى المجتمع ككل Macro-level فان ظهور الإنقسام السياسى أو المجتمع السياسى Political Society في شكل انقسام المجتمع إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة فاننا نجد أن هذا الإنقسام كان ومازال ضرورة تنظيمة وإجتماعية لتنظيم العلاقات بين الناس ومنع الاعتداء وتحقيق الأمن والعدالة وإقرار القوانين وتوحيد المجتمع تحقيقا للتكامل الاجتماعي والسياسي .

ولكن هذه الملاحظات السابقة لا تقدم لنا اجابة شافية على الاسئلة التى سبق أن طرحناها . فالأسباب التى تحدوا بالناس إلى الإمتثال للسلطة هى نفس الأسباب التى تدفعهم إلى طاعة القانون وعلى الإلتزام بقيم مجتمعهم وطاعته وإلى الالتزام بالمعايير المأخوذ بهـا داخل التنظيمات التى ينتمون إليها وقد ظهرت عدة دراسات ممتازة تعالج هذا الموضوع ، سواء فى العلوم السياسية أو في علم الاجتماع . وفى مقدمة هذه المعالجات تلك التى قدمها روبرت ماكيفر R. makiver ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه الدراسة بالتفصيل ولكن يمكن

القول بصفة عامة بأن الأسباب التي تجعل الناس يمتثلون للمعايير لا تصلح في كل الحالات في تفسير سبب امتثال أناس معينون لسلطة محددة ، خاصة عندما يقدم ممارس السلطة مجموعة جديدة من القواعد أو المعايير أي عندما يقوم بأداء وظيفة تشريعية . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن العوامل التي تدعم السلطة في هذه الحالة .

ويمكن القول بأننا يجب أن نحيل هذه القضية إلى قضية سيكولوجية بمحاولة البحث عن الإجابة لدى علم النفس ، لأن الأمر لا يتعلق بحالات فردية ولكنه يتعلق بجماعات وعلاقات ومعايير عامة . ولعل الإجابة الممكنة والوحيدة على هذه الأسئلة السابقة هو أن علاقات الأمر والإذعان أو الرآسة والتبعية لا يمكن فهمها وتفسيرها بعيداً عن الوجود التنظيمي . فالشخص الذي يمارس السلطة يستند إلى حقوقه التنظيمية ويصدر القرارات باسم الجماعة وتحقيق هدف التنظيم وصالح العمل ، على أساس أنه يمثل الجماعة أو التنظيم ولا يصدرها باسمه الشخصي . وهنا يكون الخروج على تعليمات السلطة بمثابة إنحراف لا يهدد العلاقات الشخصية بين الرئيس والمرؤوس ولذلك لا يمكننا تصور الحياة الإجتماعية سواء اتخذت شكل جماعة صغيرة أو تنظيما معينا أو اتخذت شكل مجتمعا محليا أو قوميا دون توافر حد أدنى من النظام والالتزام والاتساق في سلوك الأعضاء ولعل العامل الأساسي المسئول عن تحقيق هذا النظام Order على مستوى كافة الوحدات الاجتماعية مايطلق عليه العلماء « السلطة » Authority وقد بذلت عدة محاولات لمعالجة قضية السلطة كمفهوم وكعملية وكضرورة إجتماعية من ضرورات الحياة الإجتماعية . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي ارتبطت بأسماء « ماكيفر » Maciver و « ماكس فيبر » M. Weber و « روبرت بيرستد »

Bierstedt * . ويشير الأخير إلى أنه يجب على أية نظرية مقبولة فى البناء الاجتماعى أن تعالج لنا مشكلة تعريف السلطة وبيان خصائصها وجذورها وأهدافها ونتائجها وأشكالها . وبدلا من البدء بتعريف السلطة نجد « برستد » يبدأ بتعريف ما ليس بسلطة. فالسلطة تختلف عن القدرة أو الكفائة Competence كما انها تختلف عن القيادة Leadership فعلى الرغم من ان القائد يحث اتباعه على الإلتزام بتعليماته واوامره وآرائه فان صاحب السلطة يأمر الآخرين بالاذعان لقراراته . ويمكن إدراج للقدرة والكفاءة والقيادة تحت دائرة النفوذ او التأثير العقلى او النفسى او الانفعالى Influence . اما السلطة فهى تشير إلى ممارسة الضبط الإجتماعى من خلال مجموعة محددة من التنظيمات او الترتيبات التى تتعلق بالمراكز الاجتماعية وبالعلاقات بين ادوار نظامية معترف بها من بينها ادوار تتيح للاعبيها إصدار قرارات تمس حريات الآخرين .

وهناك عدة مظاهر واشكال واساليب تتخذها السلطة تختلف باختلاف المجتمعات بل وباختلاف القطاعات والاقسام والتنظيمات داخل نفس المجتمع فهناك سلطة تمارس فى الاسرة واخرى تمارس داخل المؤسسات الادارية وثالثة تمارس داخل مؤسسات الإنتاج ورابعة داخل الاندية والتنظيمات الرياضية والفنية وخامسة تمارس على مستوى الدولة القومية ...الخ وقد اهتم علماء الإجتماع

---

* روبرت برستد Biersidet هو استاذ علم الاجتماع فى جامعه نيويورك وله عدة مؤلفات منها « الضبط الاجتماعى . مقدمة فى علم الاجتماع » سنه ١٩٥٧ وصدر من هذا الكتاب نسخة مراجعة سنة ١٩٦٣ ، و « صنع المجتمع » سنة ١٩٥٩ ، « أميل دوركيم » سنة ١٩٦٦ .

الصورى فى المانيا بدراسة الخصائص العامة لممارسة السلطة كظاهرة وعملية إجتماعية بغض النظر عن تنوع مضامينها وما تتخذه من اشكال .

ويعرض لنا « برستد » أسلوب تناول علم الإجتماع لقضية السلطة من منظور واسع النطاق Macro - level ذلك انه يمكن النظر إلى ممارسة السلطة على أنها ظاهرة لها طابع العمومية والشمول والإستمرار داخل التجمعات والمجتمعات البشرية حيث أنه لايمكن أن يكون هناك مجتمع أو تنظيم ما دون أن يسوده شكل ما من أشكال النظام Order ولعل هذا هو ماحدي ببعض الدارسين إلى المرادفة بين مفهوم المجتمع ومفهوم النظام الاجتماعي والى القول بأن ظاهرة السلطة هي الأساس الأول فى وجود ذلك النظام الذي يسود كافة المجتمعات الانسانية فهناك آلاف الأشخاص الذين يدخلون في علاقات يومية مع آلاف الأشخاص الآخرين[1]. وهذه العلاقات تتضمن السيادة والإذعان والمنافسة والصراع والتعاون . الخ . وهنا يواجه الباحث بظاهرة على قدر كبير من الأهمية وتحتاج الى تحليل سوسيولوجي جاد ومتعمق فما الذى يضفى على بعض أعضاء المجتمع الحق فى صنع واصدار بعض القرارات التى تنظم وتحد من حرية سلوك الاخرين؟ ثم ماالذى يجبر الآخرين الى الاذعان لها وتنفيذها وكيف تسهم السلطة فى تحقيق الاستقرار والتكامل الأجتماعى داخل الحياة الاجتماعية ؟ .

واذا ما استعرضنا بعض نماذج ممارسة السلطة داخل الحياة الاجتماعية لوجدناها كثيرة ومتنوعة ومنتشرة داخل قطاعات المجتمع . فالسلطة هى التى أدت الى اعدام سقراط، وهى التي تخول لرئيس الدولة الحق في تعيين الوزراء وخلعهم، وهى التي تخول لرئيس المصلحة محاسبة الموظفين وعقابهم أو مكافأتهم

وهى التى تخول للاجهزة القضائية اصدار قرارات بالقبض على بعض المتهمين وايداعهم السجون اذا ثبتت التهمة وهى التى تخول للحكم اخراج لاعب من الملعب اذا أحدث شغبا ... الخ . مثل هـذه الأمثلة وغيرها توضح لنا الطبيعة الشمولية Upiquitous character لظاهرة السلطة .

وقبل ان نشرع فى تحليل طبيعة السلطة يجب ان ننبه الى عدة امور، اولها انه على الرغم من اهمية هذه الظاهرة وشيوعها الا ان ما كتب حولها فى التراث السوسيولوجى غير كاف لالقاء الضوء اللازم عليهـا . وقد سبق ان اشار Znaniecki الى عدم وجود دراسات سوسيولوجية متعمقة حول ظاهرة السلطة على الرغم من ثراء التراث السياسى والتاريخى بالنسبة لهذا الموضوع[٤٢]. وعلى الرغم من ان هذه الملاحظة ابديت سنة ١٩٣٥ الا ان العلماء يكررونهـا الى الآن . ويشير «روبرت ميشلز» Michels فى احـدى مقالاته المتخصصة حول مشكلة السلطة الى انه من غير المجدى ان نناقش سبب قيـام السلطة Rasion d'etre of authority [٤٣] ومثل هذه الملاحظات تشير إلى الصعوبات التى تعترض التحليل السوسيولوجى المتكامل لظاهرة السلطة .

مداخل دراسة قضية السلطة :

أما الأمر الثانى فهو أن هناك عدة مداخل مختلفة يمكن من خلالها معالجـة موضوع السلطة نوجز أهمها فيما يلى :

اولا : المدخل الفلسفى : Philosophical وهنا تعالج السلطة على أنها تمثل قيداً كبيرا على حرية الانسان وانطلاقة وحركته التلقائية فالمشكلة التى يثيرها هذا المستوى من الدراسة هو التعارض بين الحرية والسلطة والتراث الفلسفى غنى جدا بمثل هذه المعالجات بحيث يمكن القول بأن هذه المشكلة هى جوهر

الفلسفات السياسية منذ أفلاطون فى العالم القديم حتى « ماكيفر » Makiver الباحث السوسيولوجى المعاصر الذى قدم اسهامات لها شأنها فى مجال الدولة والفكر أو التنظيم السياسى . فقضية السلطة تمثل مجال اهتمام دائم ومستمر سواء بالنسبة للفلاسفة أو المواطنين على حد سواء . وهذا المستوى من مستويات معالجة مشكلة السلطة لا يعنونا فى هذا المقام .

ثانيا : المدخل السياسى : Political

وهذا هو المدخل الذى يناقش من خلاله المشتغلون بالعلوم السياسية والقانونية من خلاله مشكلة السلطة . وهناك عدة قضايا تطرح على هذا المستوى منها قضية الالزام السياسى political obligation وقضية النصوص القانونية والدستورية المنظمة لتقلد وممارسة السلطة داخل المجتمع ، وقضية القوة السياسية والأحزاب وجماعات الضغط وقضية تفويض السلطة وممارسة الادارة العامة public Administration وقضية البيروقراطية Bureaucracy ... الخ . وقد عولجت هذه القضايا خلال تراث العلوم السياسية معالجة مستفيضة.

ثالثا المدخل السوسيولوجى : Sociological

وهذا هو مدخل تناول قضية السلطة كظاهرة نظامية داخل الحياة الاجتماعية وهذا المستوى أقل تجريداً من المستوى الفلسفى كما انه أكثر اتساعا من حيث منظور الدراسة من المستوى السياسى . وهنا ينصب الاهتمام بظاهرة السلطة كظاهرة اجتماعية فى كافة أشكالها ومضامينها وممارستها وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة سواء تلك التى تتخذ صورة الالتزام والتعاون أو المنافسة أو الصراع ... وهذا يعنى أن مستوى تحليل ظاهرة السلطة فى علم الاجتماع

لا يقتصر على دراسة السلطة السياسية وإنما يتعداها إلى دراسة كافة أشكال السلوك السلطوى داخل الحياة الاجتماعية .

ويذهب العديد من علماء الاجتماع مثل « ماكيفر » إلى أن أية نظرية مقبولة فى البناء الاجتماعى لا بد وأن تتضمن معالجة على مستوى عال من الكفاءة لمشكلة السلطة . وعندما درس «ماكيفر» مشكلة السلطة سواء داخل الأجهزة الحكومية أو بعيداً عن الحكومة ، كان على وعى بأن الحكومة وغيرها من الأجهزة السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط والنقابات والاتحادات ... الخ . ليست ظواهر سياسية مجردة ولكنها فى المحل الأول ظواهر اجتماعية أو إفرازات ثقافية أو مجتمعية ذلك أنها ظواهر نسبية تنبثق عن مجتمع له بناء اجتماعى محدد ونظم اجتماعية معينة . وإذا كانت الفوضوية Anarchy تعد نقيضا للحكومه ، فان اللامعيارية أو فقدان المعايير والقواعد anomie تعد نقيضا للمجتمع. وبقول آخر فان السلطة ليستظاهرة سياسيه خالصة بالمعنى الضيق حيث أنها تتجاوز حدود التنظيمات السياسيه فكل تنظيم من التنظيمات الاجتماعية المتعددة مثل الأسرة والمصنع والمستشفى والحزب والنادى ... الخ ، بناء متميز للسلطه Authority وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة وكعملية تعد ضرورة إجتماعيه من ضرورات الحياة الاجتماعية .

مفهوم السلطة والمفاهيم المتداخلة معها :

وقبل أن نناقش طبيعه السلطة فانه يجدر بنا التمييز بين السلطة كظاهرة وبين ظاهرتين قد تختلطا بتلك الظاهرة وهما « القدرة أو الكفاية من جهة والقيادة Leadership من جهة أخرى فنحن عادة ما نتحدث عن شخص معين على انه سلطة An authority في مجال معين مثل كرة القدم أو في علم الاحياء أو

فى الأمراض الباطنية او فى الدبلوماسية ... الخ . وهنا نحن نربط مفهوم السلطة بالقدرة العلمية أو الشخصيه او بالمارسه الماهرة ونحن نقصد هنا مفهوم القدرة والتأثير Influence وليس القوة Power ولا ترتبط السلطة هنـــا بفكرة المشروعية ولا الالزام او القهر . فنحن عادة ما نقبل على آراء أولئك المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة فى فروع معينة من المعرفة أو الممارسة فى مجالات كالطب والتعليم والدين ... الخ ، دون أن نكون ملزمين بالطبع على قبول هذه الآراء قهراً . فنحن عندما نقبل آراء المتخصصين كالأطباء او الصحفيين أو المحللين السياسيين أو الخبراء فى مجـالات تخصصهم فاننـا نقبلها نتيجة لإيماننا بخبرتهم وقدراتهم المعرفية وليس عن اذعان أو خضوع لسلطتهم . وهذا الأمر يجب أن نميزه تماما عن السلطة بالمعنى الاصطلاحى الذى يتطلب الأذعان والخضوع والطاعة Submission .

وهناك مجال للاختيار عندما نكون فى مجال الكفاءة والقدرة . فنحن عادة نقتنع بآراء شخص معين بالمقارنة بآراء شخص آخـر فى نفس التخصص . وعلى سبيل المثال فاننا قد نقتنع بتشخيص أحد الأطباء الذى قد يتعارض مـع تشخيص طبيب آخر او بوجهة نظر أحد المحللين السياسيين أو الاقتصاديين او الرياضيين بالمقارنة بوجهة نظر محلل آخر وكل هذا يعنى ان الفرق الحاسم بين القدرة والسلطة هو ان اصحاب الكفاءة والقدرة يؤثرون فى الناس بحيث يكون لديهم الخيار فى القبول والاقتناع أو الرفض . أما أصحاب السلطة فانهم يفرضون قراراتهم على الآخرين دون ان يكون هناك مجـال للاختيـار أو التفضيل الشخصى (٤٤) .

وكثيراً ما نستخدم تعبيرات لغوية خاطئة ومثال ذلك أن نقول أن قراراً

أو امراً معيناً صدر عن طريق سلطة قادرة أو ذات كفاءة وهنا لا نقصد القدرة بمعنى التخصص والكفاية العلمية ولكننا نقصد أن السلطة التي أصدرت القرار سلطة مشروعة من الناحية القانونية وكثيراً ما يضطر العاملون في إحدى الشركات أو المصالح إلى تنفيذ أوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن قائمة على أساس علمى سليم وعدم تنفيذ توصيات الخبراء أو بيوت الخبرة إن تعارضت مع أوامر هؤلاء الرؤساء على الرغم من استنادها على الخبرة والعلم والدراسة ويضرب لنا « بارسونز » parsons مثالا على ذلك بأمين صندوق إحدى الشركات أو النقابات الذى له سلطة التوقيع على الشيكات وتوزيع الموارد المالية على بنود الميزانية فهذا لا يعنى أن أمين الصندوق هذا هو خير شخص لأداء هذا العمل فقد يكون هناك من هو أكفأ منه بين العاملين وكل ما في الأمر انه يشغل مركزاً معيناً يتيح لشاغله الحق فى القيام بنماذج سلوكية معينة ويفرض ما يراه على الآخرين (٤٥) . وهذا المعنى يؤكده « ماكيفر » Macliver حيث يذهب إلى ان الشخص الذى له سلطة إصدار الأوامر وصنع القرارات داخل تنظيم ما أو مؤسسة معينة (مثل مدير المديرية أو ناظر المدرسة أو مدير المستشفى أو رئيس مجلس إدارة مصنع أو وزير معين ...) قد لا يكون أكثر أعضاء هذا التنظيم علما وقدرة بل وقدرة بل وقد يكون داخل التنظيم من هو أكثر منه تخصصا وعلما وكفاءة وقد يكون وصل إلى منصبه هذا نتيجة لعدة عوامل كالأقدمية أو اختيار الرؤساء له أو الوساطة ... الخ (٤٦) .

ويختلف « روبرت برستد » Brerstedt مع « روبرت ميشلز » Michels فى أن السلطة هى القدرة الفطرية أو المكتسبة على ممارسة القوة أو السيادة على أعضاء الجماعة وذلك لأنه من الصعب على حد تعبير « برستد » القول بأن

السلطة قدرة capacity ذلك أنهـا أمر لا يتعلق بالقدرات سواء الفطرية أو المكتسبة ـ ولكنه يتعلق بالأوضاع التنظيمية والمراكز الاجتماعية والأدوار التى يلعبها الأفراد داخل تنظيم معين . يضاف إلى هذا أن السلطة ليست مسألة فطرية بالقطع لأنها أمر يتصل بالمراكز والأوضاع المقررة ثقافيا ولا يمكن اكتسابها إلا من خلالها الدخول فى علاقات اجتماعية داخل تنظيمات قائمة ومقررة ثقافيا . هذا إلى جانب أن هناك أصولا نظامية للسلطة بمعنى أنها ترتكز على طبيعة بناء الجماعة أو المجتمع وما يوجد داخله من قـــيم ومراكز وأدوار وتصورات ثقافية معينة . وهذا يعنى أن السلطة كظاهرة أمر لا يتعلق بالفرد أو ليست مسألة شخصية وإنما هى فى جوهرها مسألة تتعلق بالبناء الاجتماعى والثقافى والتنظيمى للمجتمع (٤٧) .

ولكن على الرغم من تمييز « برستد » بـين ما يطلق عليه « سلطة المقدرة أو الـكفاية Authority of cometence وبين ما يطلق عليه السلطة المشروعـة ligitimacy إلا أنه يذهب إلى أنه يجب عـــدم الفصل المطلق بينهما . فهناك بعض الحالات تمتزج فيها هاتان السلطتان كما هـــو الحال فى السلطة الدينية فسلطة الفيلسوف أو العالم أو الخبير هى فى جوهرها سلطة مقدرة . أما سلطة رئيس الدولة أو سلطة القاضى فهى سلطة القـــوة Authority of power ولـكن ما القول بالنسبة لسلطة البـابا ؟ أو سلطة كبار رجال الدين ؟ وهو يذهب إلى أن قضية السلطه الدينية تحتاج إلى مزيد من الأبحاث .

والظاهرة الثانية التى يجب أن تميز بينها وبين السلطة هى ظـاهرة القيادة Leadership فهناك من يميز بين القيادة والرآسة Headship فالقائد ينبثق من داخل الجماعة من خلال الاختيار الحر دون ضغوط نتيجة للاقتناع والإيمـان

الشخصى بقدرة القائد على التعبير عن أهداف الجماعة وتجميع الآخرين وبلوغ الأهداف .. الخ . وليس للقائد سلطة آمرة قاهرة ملزمة على الآخرين ولكن له نفوذ وتأثير كبير على الآخرين نتيجة الإيمان به وبشخصيته المؤثرة . وعلى العكس من ذلك فان الرئيس داخل أى تنظيم هو شخص مفروض بقرارات من أعلى — بغض النظر عن تقبل المرءوسين له — وله الحق فى إصدار قرارات واجبة التنفيذ بالنسبة للمرءوسين وألا تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها فى التعليمات والقانون . وقد ميز لنا « فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطة وهى :

١ — السلطة التقليدية Traditional

٢ — السلطة العقلية الرشيدة Rathional

٣ — السلطة الملهمة Charismatic

والنوع الأول من السلطات هو ما يحدده تراث المجتمع وتقاليده مثل سلطة الأب أو رجل الدين أو شيخ العشيرة أو كبار السن ... الخ. أما النوع الثانى من السلطات فهو ذلك الذى يستمد من قوانين وقواعد عامة تخضع لها الجميع مثل سلطات رؤساء الدول القائمة على أساس نصوص دستورية عامة ورؤساء التنظيمات الإدارية والصناعية فى الدول المتقدمة . وأخيراً فان السلطة الثالثة فهى التى تقوم على أساس ايمان أعضاء الجماعة بوجود قدرات الهامية لدى شخص معين. وعادة ما يعتقد أن القائد الملهم يختلف عن بقيــــة الناس حيث يتسم فى نظرهم بمسحة إلهية أو خارقة للعادة . وهذه نقطة هامة بالنسبة للمشتغلين بعلم الاجتماع الدينى ذلك لأن اضفاء طابــع الالهام هو أولى مراحل التأليه .

ويجب أن نشير إلى أن القيادة ليست سلطة . فالقيادة شأنها شأن المقدرة

لا تتعلق بالإذعان أو فرض قرارات بالقوة . فالقــائد ليس لديه سلطه اجبــار الآخرين على اتباعه . فهم يتبعونه لإيمانهم به . وإذا رفض بعض الأتباع أو الجماعة اتباع القائد فانه لا يملك توقيع جزاءات رسمية عليهم وكل ما يمكن أن يحدث في هذه الحالة هو تطبيق جزاءات غير رسمية على المخالف من داخل الجماعة أو من جانب بقية الأتبــاع أما الموقف فانه يختلف بالنسبة للسلطة . فالقائد يناشد الأعضاء ويحاول اقناعهم أما صاحب السلطة ـ أو الرئيس ـ فانه يأمر الأعضاء وهنا لا يكون أمام هؤلاء الأعضاء سوى اطاعة الأوامر والا تعرض للجزاءات الرسمية . فالموظف يجب عليه الحضــور والإنصراف في المواعيد المقررة وأداء المهام التي يكلفه بها رئيسه في العمل وعلى الطالب آداء الإمتحانات فى المواعيد المقررة وعلى الممولين دفع الضرائب المقررة ... الخ .

وتتعلق ظاهرة القيادة بشخصية القائد وطبيعة الموقف الذي تنبثق خلاله القيادة وعلاقات القــائد الشخصية بالاتباع وذلك على عكس الحال بالنسبة للرآسة أو السلطة فعلاقات السلطة علاقات دور أو ذات طابع ثانوي وليست علاقات شخصية فالشخص مجبر على أن يطيع أوامر صاحب السلطة حتي ولو لم يكن يعرفه شخصيا . فالسلطة تعامل الأشخاص كرموز أو كقائمين بأدوار محددة أو بشكل غير شخصي . وهذا يعنى أنه إذا كانت علاقات القيادة والأتباع تقوم على أساس التفوق النسبي للقائد في مجالات معينة ، فان علاقات السلطة لا تتضمن بالضرورة التفوق الشخصى وإنمــا تقوم على أساس الأمر والاذعان . وعادة ما يكون أصحاب السلطة ـ خاصة داخل التنظيمات التجارية أو الصناعية أو الإدارية الكبرى ـ على غير معرفه شخصية بمرءوسيهم ، وقــد يقضى الموظفون مدة خدمتهم داخل شركة صناعية دون أن يروا رئيس مجلس

الإدارة أو الرئيس صاحب السلطة النهائية بالنسبة لشركتهم . ويمكن القول بإيجاز أن القيـادة شأنها شأن المقدرة مسألة تتعلق بالتأثير والنفوذ والتفوق الشخصي ، أما السلطه فهى مسألة تتعلق بالقوة أو هى وظيفة للقوة .

السلطة والتنظيم :

ومادمنا قد ميزنا بين كل من القيادة والقدرة من جهة وبين السلطة من جهة أخرى فانه يمكننا الآن الإنتقال إلى معالجة طبيعة السلطة بصورة أكثر إيجابية ويمكن القول بأن السلطة ظاهـرة تنظيمية حيث انها لا تظهر إلا داخـل تنظيمات اجتماعية كضرورة اجتماعية للضبط والتنظيم وتقسيم الأدوار وتحقيق الهدف . وترتبط السلطة بحدود التنظـيم الذى تظهر داخـله ولا تتعداه . فسلطة ناظر المدرسة لا تتعدى المدرسة وسلطة مدير المصنع لا تتعدى حدود المصنع ... . وعندما نشير إلى أن السلطه ظاهرة اجتماعية تنظيمية فاننـا فى الواقع لا نقدم تحليـلا لتلك الظاهرة ولكننا نحـاول تحديد موقعها الاجتماعي والحضارى . ولاشك أن لهذا التحديد دلالته ومغزاه .

وإذا كانت السلطة كظاهرة من خلق التنظيم أو هى وظيفه للتنظـيم فانه يحق لنا أن نتساءل عن طبيعة العملية التى تتحول جماعة غير منظمة لتتخذ صورة الجماعة المنظمة . والواقع أن هذه العملية تنطوى على عدة متغيرات أو عوامل من أهمها تمخض التفاعل عن مجموعـة من المعايير والقيم ونماذج علاقات غـير رسميه ثم ما تلبث هذه المجموعة والنماذج أن تتحول من طابع غير رسمي إلى طابع رسمي. كذلك فان الأدوار غير الرسمية يتم تقنينها ببيان حدودها وطبيعة النماذج السلوكية المطلوبة من القائم بالدور . وهذا يعنى اعادة تنظيم الجماعه برسم بنـاء محدود

وتميز للأدوار والمراكز والواقع أن هـذه الصياغة التنظيمية Inistitutionalization للاجراءات في صورة معايير وأدوار ومراكز محددة هي التي تؤدى إلى ظهور التنظيم الرسمي Formal organization للمؤسسة أو الجماعة وهذا يعني أن المعايير والأدوار والمراكز هي العناصر الأساسية لبناء الجماعة المنظمة والواقع أن الصياغة الرسمية للتنظيم من خـلال تحديد المعايير والأدوار والمراكز والجزاءات وتحديد المسئوليات وتحديد الأهداف العامة والتفصيلية ... الخ . هو الذي يتيح للجماعة أو للمؤسسة أو التنظيم الاستمرار البنائي لمدة تتجاوز أعمار أعضائها من خلال التحدد التنظيمي .

ولا يستطيع أي تنظيم أن يحتفظ بأعضائه (كأشخاص) بصفة مستمرة فهذه العضوية تطرأ عليها تغيرات مستمرة نتيجة عدة أسباب اهمها فناء الأعضاء القائمين حاليا في المستقبل أو بعد فترة معينة وانتماء أعضاء جدد بصفة مستمرة.

ولا شك أن استمرار التنظيم يعني ضرورة تجنيد أعضاء جدد داخل التنظيم أما إذا لم يكن لدى التنظيم القدرة على أداء هذه العملية بمعنى أنه ليس له بناء داخلي رسمي يمكنه من الاستمرار فانه يكون عرضة للانقراض . ويضرب لنا « برستد » مثالا على ذلك بأن جماعة معينة من المهتمين بالدراسات الاجتماعية قد يتجمعون حول قائد معين بصورة غير رسمية من أجل ممارسة الاهتمامات المشتركة التي تتعلق بالدراسات والأبحاث الاجتماعية وأداء خدمات اجتماعية معينة . وهذا التنظيم الطارىء يتوقف في هذه الحالة على وجود القائد على قيد الحياة وعلى شخصيته أو خصائصه الشخصية . وإذا حاول الأعضاء تحقيق الاستمرار التنظيمي هذا فان عليهم أن يصيغوا مجموعة من القواعد والمعايير والأهداف بشكل منظم وأن يحددوا الأدوار والمراكز والسلطات والمسئوليات

ويضعون قواعد معينة لتولى المناصب الرأسية وتقلد السلطات داخل التنظيم هذا إلى جانب بيان أساليب الحصول على عضوية التنظيم وإجراءات المحاسبة وتوقيع الجزاءات على غير الملتزمين ... الخ . كل هذا يعنى تحويل البناء غير الرسمى للجماعة إلى بناء رسمى يسمح لها بالاستمرار البنائى لفترات أطول من اعمار اعضائها وهذا هو معنى الاستمرار البنائى للتنظيم .

وبايجاز فان التنظيم الرسمى لأية مؤسسة يتألف من المعايير والمراكز والأدوار والأهداف والسلطات . ويحدد التنظيم مجموعة الحقوق والواجبات والسلطات والمسئوليات المرتبطة بكل مركز من المراكز التنظيمية داخل البناء الكلى للتنظيم وفى ظل هذا التحليل والفهم يكون حق ممارسة السلطه وإتخاذ القرارات الملزمة من جانب الآخرين من أعضاء التنظيم مسألة ترتبط بمراكز معينة داخل البناء التنظيمى وهذا هو ما يضفى على ممارسة السلطة طابع المشروعية ولا تعد ممارسة السلطة حقا مقررا لشاغل مركز معين فحسب ولكنها تعد واجبا يفرضه المركز على شاغله طالما أنه يرتبط بحجم معين للمسئوليات والأهداف المؤدية إلى تحقيق الهدف الكلى للتنظيم . وهذا يعنى أنه على شاغلى مجموعة معينه من المراكز داخل تنظيم معين أن يقوموا باصدار القرارات القادرة على تحقيق أهداف التنظيم ومتابعة تنفيذها ومحاسبة الآخرين ... الخ.

ومن المهم أن نفهم أنه لا يمكن ممارسة السلطة إلا فى حدود علاقات المركز وبالتالى لا يمكن دراستها بعيدا عن هذه العلاقة فالحقوق والواجبات داخل التنظيم مسائل لا تتعلق بأشخاص ولكنها تتعلق بالمراكز وإذا ما قام شخص باصدار أمر أو قرار باسمه وليس باسم المركز الذى يشغله فان هذا يبعده عن وضعه التنظيمى الأمر الذى يفقد قراره الشرعية الرسمية او القانونية .

وعادة ما تمارس السلطه داخل التنظيمات على الآخرين لا بصفتهم الشخصية ولكن بصفتهم التنظيمية او بصفتهم يشغلون مراكز معينة يلزمهم بأداء أدوار محددة الالتزام بقرارات وتعليمات الرؤساء . فالسلطة تمارس على مراكز وليس على أفراد. وكما يذكر « برستد » فانه لا يصح القول بأن الأستاذ (أ) ناظر المدرسه يصدر تعليمات إلى الأستاذ (ب) وكيل المدرسه ، وإلى (س) ، (ص) ، ج ... الخ) مدرس المدرسه . ذلك أن التعليمات لا تصدر من شخص إلى شخص بصفته الشخصيه ولكنها تصدر من شاغلي مركز معين إلي شاغلي المراكز الأدنى بغض النظر عن الأفراد او الأشخاص . فعلاقات السلطة علاقات ادوار تنظيمية .

وهذا يعنى ان السلطة متغير لا يظهر داخل التنظيمات غير الرسمية Informal او على الأقل لا تظهر داخل هذه التنظيمات بنفس الشكل والخصائص التى تظهر بها داخل التنظيمات الرسمية وتتسلسل السلطات داخل التنظيمات الرسمية (كالمصانع والوزارات والمدارس ... الخ) . بشكل هرمي وهذا الترتيب التدرجى Heirarchical arrangement هو ما يفسر لنا القول بأن السلطة تتضمن علاقات المركز ولا تتعلق بالعلاقات الشخصية وذلك من خلال عكس المراكز (أو قلب المراكز) Status reversal تلك التى تحدث انقلابا فى علاقات الأمر والأذعان او التنفيذ أو السيادة والتبعية لشخصين معينين . فالمشرف او رئيس العمال (أ) يحتل مركزا رأسيا بالنسبة لأحد العمال (ب) فى ظل تدرج المراكز داخل أحد المصانع . ولكن هذا العامل (ب) قد يحتل موقعا رأسيا فى النقابة أو النادى أو احدى الجمعيات ، بحيث يقع مركز المشرف (أ) فى مركز تال لمركز (ب) . وناظر المدرسه يحتل مركزا رأسيا فى المدرسة بالنسبة لأحد المدرسين ولكنه (الناظر) قد يحتل مركزا تاليا لذلك المدرس فى النقابة بحيث يكون على الناظر أن ينفذ تعليمات المدرس فى النقابة هذه الأمثلة

وغيرها تلقى لنا مزيدا من الضوء على المقصود بفكرة علاقات المركز ، وكيف أن السلطة ترتبط بهذا النوع من العلاقات وليس بالعلاقات الشخصية .

غير أنه على الرغم من أهمية التمييز بين هذين النوعين من العلاقات إلا أن العوامل الشخصية قد تلعب دورا هاما فى تشكيل علاقات المركز أو فى اسلوب ممارسة السلطة . بل انه يمكن القول بأنه يندر أن نجـــد علاقات السلطة أو العلاقات بين المراكز التنظيمية مجردة كلية عن العوامل الشخصية . فعادة ما يقيم اعضاء التنظيم بعضهم بعضا على اسس ذاتية أو شخصية ولا يقتصرون على عملية التقييم من الخارج على ضوء دقة امتثالهم للمعايير واتباعهم التعليمات التى تفرضها عليهم مراكزهم التنظيمية يضاف إلى ذلك أن التنظيم غير الرسمى داخل احدى المؤسسات (كالشركة أو المصنع او المستشفى أو الكلية ...) قد يلعب دورا فى حياة اعضاء التنظيم أكبر من ذلك الدور الذى يلعبه التنظيم الرسمى . فالأتباع أو بعض المرؤسين داخل التنظيم الرسمى قد يكون لديهم من الشخصية والقدرات ما يمكنهم من لعب أدوار قيادية على مستوى التنظيم غير الرسمى الأمر الذى يؤدى إلى تراجع مواقع الرؤساء فى التنظيم الرسمى ليحتلوا مواقع غير رأسية على مستوى التنظيم غير الرسمى .

وهناك جانب آخر للتفاعل بين علاقات المركز والعلاقات الشخصية وهو ان احتلال الانسان لمركز ما يحق له من خلاله ممارسة نوع من السلطة قد يتيح له الفرصة لاشباع دوافعه ورغباته اللاشعورية بشكل قد ينعكس على قراراته وتقييمه للاخرين وعلاقاته معهم . فقد تكون ممارسة السلطة فرصة أمام العصابى لابراز دوافعه العدوانية او امام المازوخى لاشباع حاجته إلى إيذاء آخرين او امام من يعانى من تربية قامعة إلى اشباع حاجته اللاشعورية إلى

التسلط الآخرين ... الخ .

تفسير الخضوع للسلطة :

ولنا أن نتساءل عن السبب الذى يقسم الناس إلى جماعة تحكم وجماعة تنفذ احكام وقرارات الجماعة الأولى او انقسام التنظيمات إلى مراكز راسية ومراكز دنيا تنفذ ولاتقرر وما الذى يجبر المرؤسين على اطاعة اوامر الرؤساء حتى ولو لم تكن مقنعة لهم او كانت تسبب لهم الكثير من المتاعب ؟ ويمكننا فى الواقع ان نقدم اجابة مبدئية على هذه التساؤلات من واقع تحليلنا السابق . فالرؤساء والمرءوسين يدركون طبيعه التنظيم الذى يضمها كما يدركون طبيعة علاقات المركز والعلاقات التنظيمية التى تخضعون لها تلك العلاقات التى تحدد حقوق وواجبات كل منهم كما يحدد الأدوار والنماذج السلوكية المطلوبة من كل منهم. كذلك فانهم يدركون انه يجب عليهم أن يسلكوا فى ضوء المعايير التنظيمية لافى ضوء العلاقات والرغبات الشخصية، يضاف إلى هذا أن أى انحراف لايعد موجها ضده مصدر القرار أو صاحب السلطه وإنما يعد انحرافا يهدد الجماعه نفسها فى وجودها واستمرارها وهذا يعنى ان عدم اطاعة السلطة يمثل اعتداء على الجماعة ورفض لمعاييرها ورفض لثقافة الأغلبية واستخفاف بها ، الأمر الذى يبرز توقيع العقوبه عليه. ويحاول بعض الباحثين تفسير طاعه السلطه فى ضوء عمليه التنشئه الاجتماعيه السياسيه politcal socialization سواء في إطار تنظيمات الاسرة والطبقه او فى نطاق الثقافه الفرعيه للجماعات (٤٩) .

بناء القوة والقيادة السياسية :

القيادة في جوهرها ظاهرة اجتماعيه تتمثل في مجموعه من العمليات الاجتماعيه

التلقائية فى مقدمتها حفز الجماعة على العمل وتنشيطها وتقوية الصلة بين أعضائها من أجل تحقيق التعاون بينهم من أجل بلوغ الهدف الذى يعملون من أجله . ويجدر بنا التمييز بين القيادة Leadership والرآسة Headship . فالقيادة سلطة تنبثق من أعضاء الجماعة ويعترف بها هؤلاء الأعضاء بشكل تلقائى فهم الذين يختارون قادتهم اختياراً حرا . وعلى العكس من ذلك فالرآسة سلطة مفروضة على الجماعة بقرارات إدارية أو سياسية تأتى من خارج الجماعة يجب على أعضاء الجماعة الامتثال لها خوفا من الجزاءات وإذا كانت هناك فروق بين ظاهرتى القيادة والرآسة فان هذه الفروق ليست مطلقة حيث يستطيع الرئيس أن يتحول إلى قائد إذا لقى تقدير مرءوسيه واستثار تعاونهم تلقائيا معه ومع بعضهم من أجل تحقيق أهداف يشعرون أنها ليست مملاه عليهم .

والقيادة كظاهرة اجتماعية هى محصلة تفاعل بين عدة متغيرات اجتماعية وثقافية وسيكولوجية ، اهمها الخصائص الشخصية للقائد ونوعية الجماعة واهدافها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة داخلها ونوعية الموقف الذى تبرز خلاله القيادة ويجب ألا ننظر إلى القيادة على هذا الأساس على انها امر يتعلق بسمات شخصية للقائد ـ كالذكاء والجسم والقدرة على توزيع الأدوار والتدريب والتعبئة والذكاء ... الخ ـ وبالتالى لا تتغير بتغيير الزمان والمكان والمجال والمواقف ونوع الجماعة والثقافة ... الخ ، ولكن يجب ان نربط القيادة كظاهرة بكل هذه المتغيرات المذكورة ، او دراستها فى ضوء طبيعة الجماعة وأهدافها ونوعية أعضائها والثقافة السائدة وعلاقاتها بالجماعات الأخرى وطبيعة الموقف ذاته ، ومشكلات الجماعة وآمالها وحاجاتها ... الخ . فنوعية القيادة تختلف فى الجماعة المنظمة عنها فى الجماعة غير المنظمة ، وفى الجماعة المستقرة عنها فى غير المستقرة ، وفى المحدودة عنها فى غير المحدودة ، وفى المثقفة عنها فى غير

المثقفة ، وفي المتعصبة عنها في غير المتعصبة . كذلك تختلف القيادة داخل الجماعة في الظروف العادية عنها في الظروف الحرجة او الحاسمة .

وإذا كانت القيادة ظاهرة تتعلق في جوهرها بالنفوذ او التأثير غير الرسمي Influence وهي القوة السيكولوجيه التي ترتبط بديناميات الجماعه ، فان القيادة السياسية تعبير يقصد به محصلة الجمع بين الرآسة التي تستند إلى السلطة الرسمية وبين القيادة التي تستند إلى النفوذ والمكانة التي يتمتع بها القائد بين تابعيه .

ويهتم علم الاجتماع السياسي ـ الذي يستند إلى علم اجتماع المعرفة S ciology of Knowledge ـ بدراسة الأصول الاجتماعية (الطبقية والمهنية ...) والثقافية (التعليمية والقيمية والمعيارية ... والاتجاهات الفكرية والعقائدية للقيادات السياسية ، على اعتبارات هذه الأصول والاتجاهات تؤثر على مسلك القادة وعلى اسلوب حكمهم وما يتخذونه من قرارات ، ونوعية القرارات ، وعلى علاقته بجماهير المجتمع . وقد كانت اغلب الدراسات للجوانب الاجتماعيه والثقافيه والسيكولوجيه للقيادات ، تنصب على القيادات الرجال . غير انه مع حدوث تحولات سياسية واجتماعيه فى الكثير من الدول اعقبها ظهور قيادات نسائية سياسية كما حدث في الهند وسريلانكا واسرائيل ... بدأ بعض الباحثين يهتمون بالاتجاهات الجنسية للقائد وعمر القائد ... الخ . يضاف الى هذا ان هناك الكثير من الدراسات التي تركز على الجوانب السيكولوجية للقائد على اساس أن هذه الجوانب تؤثر كثيراً على نوعية القرارات التي يصدرها وعلى توقيت اصدارها هذه القرارات وقد برزت اهمية هذه الدراسات خلال فترات الحروب العالمية الأولى والثانية وما بعدها .

وحاول الكثير من المشتغلين بعلم السياسة وعـلم الاجتماع السياسى دراسة القوى الاجتماعية المختلفة التى يمكن أن تتألف منهم القيادة السياسية داخل أى مجتمع ، ويمكن ايجازها فيما يلى :

اولا ـ المثقفون : ويمكن القول بأن جماعة المثقفين توجد داخل كل مجتمع يتخطى مرحلة البدائية (بالمفهوم الأنثروبولوجى) ويوجد داخله نظام نظام رسمى للتعليم المتتابع . ولا شك أن طبيعة المثقفين تختلف باختـلاف البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات . فاذا كان التعليم قاصرا على أبناء الطبقات العليا أو الوسطى والعليا ، أفرز نوعية معينة من المثقفين الذين يشعرون بالتعالى عن الجماهير ويؤمنون بالطبقية وبالتـالى يمارسون أسلوبا طبقيا إذا ما أتيح لهم فرصة تقلد مراكز القيادة السياسية فى المجتمع . وعلى العكس من ذلك إذا كان التعليم مفتوحا أمام كافة الطبقات دون تمييز وهنا تكون جماعة المثقفين غير متجانسة . ولا شك أن المثقفين أقدر من غـيرهم على تصور مشكلات المجتمع وتحليلها ومواجهتها ، غـير أن نوعية المشكلات التى يبرزونها ونوعية الحلول التى يقترحونها تتـأثر بلا شك بالخلفية الاجتماعية والطبقية والمركز الاقتصادى لكل مثقف .

ثانيا ـ العسكريون : يختلف موقف الجيش من السياسة باختلاف درجة الاستقرار السياسى وظروف كل دولة من الاستعمار والتحرر ومدى عراقـة التقاليد الديموقراطية داخلها . ففى الدول الغربيه عادة ما يكون موقف الجيش محايدا ازاء المواقف السياسية ، أما فى الدول الناميـة والمستعمرة فان الجيش يعد الإدارة الأولى فى تحقيق التحرر الوطنى من خلال الثورات العسكرية على الاستعمار . وغالبا ما يعقب هذه الثورات العسكرية استمرار الصفوة العسكرية

التى تتألف من كبار ضباط الجيش فى الحكم كما هو حادث فى الكثير من الدول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفى بعض الأحيان لا يكون أعضاء الصفوة العسكرية في موقع اصدار القرارات السياسية مباشرة ، وأن كانوا يشكلون قوة ضاغطة تتدخل كلما دعت الظروف .

ويذهب جماعة من الباحثين السوفيت(*) إلى أن الثورات الوطنية فى الدول النامية تكشف بجلاء عن مدى انفعال الجيش بالظروف الاجتماعية والسياسية والإقتصادية للدول ، وعن قيام الجيش بدور سياسى بارز فى التحرر الوطنى، وبالتالي تحوله إلى طرف فى اللعبة السياسية، الأمر الذى يترتب عليه أن يكون له مصالح معينة وأن يتخذ موقفا معينا من القضايا السياسية فى مواجهة بقية أطراف اللعبة .

ثالثا ـ كبار رجال الدين : ترتبط السياسة ارتباطا كبيرا بالدين فى المجتمعات البدائية ويعتبر علماء السياسة فى أن أحد جوانب التنمية السياسية تتمثل فى تحقيق علمانية السياسية Secularisation of politics ، وان كان هذا الأمر لا يمكن قبوله كلية بهذا الشكل ذلك لأن التاريخ الإسلامى يشير بجلاء إلى امكانية تحقيق التنميه السياسية فى اطار التشريعات الدينية . ويمكن لمن يراجع التاريخ السياسى للدول الناميـة أن يلاحظ سيطرة طائفة البراهما فى الهند على الحكم عدة قرون طويلة حتى قيام الثورة الهندية سنه ١٩٤٧ ، وكان لرجال الدين سيطرة كبيرة فى ليبيا (السنوسيه) حتى الثورة الأخيرة هناك، ونفس

* ـ ترجم داود حيدر ومصطفى الرباس كتابا لجماعة من العلماء السوفيت بعنوان « التركيب الطبقي للبلدان النامية » منشورات وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية ـ دمشق ١٩٧٢ .

الأمر فى اليمن (الامام) وإيران حتى سنه ١٩٦٣ ، وما يزال الأمر كذلك فى عدة دول كالسعوديه . ولا شك أن رجال الدين هم فى نهايه الأمر جماعه لها ثقافه من نوع خاص .

رابعا : كبار موظفى الدولة رؤساء التنظيمات البيروقراطية الحكومية :

يمكن القول أنه فى الدول الرأسمالية يمارس أصحاب التنظيمات الصناعية الكبرى تأثـــيراً كبيراً فى تشكيل القرارات السياسية وان كانوا لا يكون عنصراً فى الكيان القرارى نفسه أو ليسوا صانعى القرارات مباشرة ، كماهو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية . لكن رؤساء التنظيمات الحكومية يشكلون صفوة يتعاظم أثرها بشكل واضح فى الدول التى تأخذ بشكل معين من أشكال الاشتراكية تتراجع فيه أهمية القطاع الخاص بالنسبه للقطاع العام بشكل ملحوظ . وتشير بعض الدراسات ـ مثل دراسة « ديجـــلاس » إلى أن طبقة كبار موظفى الدولة فى الاتحاد السوفيتى ظلت تنمو بشكل جعلها تشكل طبقة فعليه هناك ، حيث أنها تتحكم فى الملكية القومية واستناداً إلى هـــذا الوضع فانها تتمتع ببعض المميزات المادية والمعنوية . وهناك من يذهب إلى أن الدول الشيوعية قد استبدلت امتلاك رأس المال بامتلاك الإدارة ، طالمـــا ان تقلد المواقـــع الإدارية الممتازة هو الأساس الأول للاستحواز على القوة بشكلها الاجتماعى والسياسى . ويشير « ديجلاس » إلى ان نمو طبقة الصفوة الإدارية يعد اسرع من درجة نمـــو الحزب الشيوعى نفسه ، وإلى انه ما لم يصاحب التحول الاشتراكى هناك دعم للادارة السياسية التى تحكم عملية النمو البيروقراطى فان هذا سوف يؤدى إلى تدهور الأخلاقيات الثورية هناك .

خامسا : مديرى القطاع الخاص : يشير « برنهام » فى دراسة له عن الثورة الإدارية إلى أنه حدث انفصال بين ملكية المشروعات الاقتصادية الكبيرة فى العالم الغربى وبين إدارتها . ويرجع هذا الأمر إلى سببين رئيسين ، الأول تعقد أساليب ادارة التنظيمات الكبرى الأمر الذى استوجب الدراسة والتخصص والتدريب على مستوى عميق ، والثانى انتشار الشركات المساهمة نظرا لبهاظة تكاليف انشاء الشركات الضخمة بشكل فردى . وهذا هو ما أدى إلى ظهور الصفوة الإدارية فى العالم الغربى وبروز أيديولوجية الإدارة إلى جانب أيديولوجية الملكية هناك . على أن هذه الثنائية ليست حاسمة ، طالما أن الأصول الطبقية والاتجاهات الاجتماعية والفكرية والعقائدية مشتركة .

القيادة السياسية بين الاحتكارية والتعدد المنفتح :

تختلف نوعية السلطات السياسية باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول المختلفة . فى الدول الغربية (الديموقراطية الغربية) يؤخذ بمبدأ الفصل بين السلطات (الذى يرجع إلى « مونتسكيو » فى كتابه « روح القوانين). وهنا تنقسم الصفوة السياسية إنقساما بنائيا (من حيث طريقة تكوين كل قسم) ووظيفيا (أو من حيث وظائف وأدوار كل قسم) إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . ولا شك أن هذا الانقسام يحول دون تمركز السلطة واحتكارها فى يد فئة بعينها ، مما يضمن تحقيق الحريات والعدالة ويضمن إستمرارها . أما فى الدول الشرقية حيث يسود نظام دكتاتورية الحزب الواحد فان جميع السلطات تكون حكرا على أبناء الحزب أو على قياداته العليا مما يفسح المجال أمام التسلط والشللية والعنف والتآمر ... الخ . وهذا يعنى أن الفرق الجوهري بين النظامين السياسيين

الغربى والشرقى إنما يتمثل فى تعداد الصفوات السياسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعدد التنظيمات الحزبية ...) والإقتصادية (رجال الأعمال ونقابات العمال واتحادات التجار ورجال الإدارة العليا ... الخ) والاجتماعية (حرية الفكر والتعبير والصحافة ووسائل الاتصال ... الخ) فى العالم الغربى ، وفى مقابل ذلك نجد احتكار جميع السلطات فى يد صفوة واحدة فى العالم الشرقى أو دول الدكتاتورية الماركسية ، وهى صفوة قادة الحزب الشيوعى الذين يختار منهم كل القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ويترتب على نوعية القيادة أو القوة السياسية داخل المجتمع (إذا كانت محتكرة من جانب صفوة معينة أو موزعة بين صفوات متعددة لتحقيق التوازن المطلوب عدة أمور منها كيفية الوصول إلى مقاعد السلطة وكيفية إدارة الصراع السياسى وأساليبه ومدى اعتراف المجتمع به (العلانية) أو إدارته فى الخفاء (السرية) ونتائج هذا الصراع . فهل يصل الشخص أو جماعة معينة إلى الحكم بالصراع السلمى المفتوح المعترف به اجتماعيا والذى تحكمه ضوابط قانونية وشرعية ودستورية معينة (كما هو الحال فى الدول الغربية والدول التى تأخذ بتعدد الأحزاب) أم بأساليب العنف والقرارات الفردية . وما هو وضع المهزوم والمنتصر ، فهل ينفرد المنتصر بالسلطة الكلية ويحاول القضاء كلية على المهزوم (كما هو الحال فى النظم الدكتاتورية كالماركسية والنازية والفاشية ...) أم تظل أمام المهزوم الفرصة للعمل والمنافسة والفوز فى جولات قادمة . ثم ما هو موقف المهزوم سياسيا ، هل يقبل الهزيمة (طبقا لقواعد اللعبة السياسية فى حالة تعدد الأحزاب) بروح رياضية ويحاول تحسين وضعه للفوز فى دورات قادمة (مثل انتخابات جديدة) أم انه يلجأ

إلى الصراع العنيف . ثم ما هو موقف الجماهير من اللعبة السياسية ، هل يرجع إلى الجماهير فى عمليات الصراع السياسى وحتكم إليها وهى التى تحسم هذا الصراع فى النهاية ـ من خلال الانتخابات أو الاستفتاء ـ كما هو الحال فى الدول الديمقراطية التى تأخذ بتعدد الأحزاب ، أما أن الصراع السياسى يتم فى الخفاء بحيث لا يلعب الجماهير أى دور فيه ، بل وقد لا تعلم به إلا بعد وضوح نتائجه؟ ثم هل تتاح الفرصة للجماهير للمشاركة فى تحديد الصفوة الحاكمة ، وهل تتاح لها أن توصل أبناء الطبقات العاملة إلى مواقع الصفوة السياسية ...

وهناك من الباحثين من يهاجمون فكرة الديموقراطية ويمجدون الارستوقراطية ، وهذه فكرة تمتد اصولها إلى أفلاطون الذى سخر من الديموقراطية كمرحلة من مراحل التغير السياسى لدرجة أنه ذهب إلى أن الحيوانات سوف تطالب بحقوقها هى الأخرى خلال هذه المرحلة . ومن أبرز علماء الاجتماع السياسى المحدثين الذين سخروا من فكرة الديموقراطية «باريتو» فهو يؤكد أن النظام الاجتماعى داخل أى مجتمع يقوم على أساس فكرة اللاتجانس الاجتماعى ، وأنه مهما نادى البعض بالمساواة والحرية والديموقراطية فان ذلك لن يخفى حقيقة قائمة وثابتة ، وهى أن الأفراد يختلفون من حيث الجسم والقدرات العقلية والخلقية ، وبالتالى فان الانقسام الطبقى حتمية اجتماعية لا مفر منها ، وهذا الانقسام يعمل على دعم اللامساواة الاجتماعية . ويذهب باريتو إلى أن فكرة النظام السياسى الذى يحقق المساواة خرافة خالصة طالما أن الناس بطبعهم غير متساويين ، لكن الناس غالبا ما يخدعهم قول معسول أو كلام مشهور ويتمسكون بشعارات براقة لا يمكن أن تجدلها تطبيقا على أرض الواقع . وعلى هذا الأساس فاللامساواة واللاتجانس الاجتماعى والانقسام

الطبقى للمجتمع أمور دائمة وحقائق لا يأتيها الباطل . وإذا كان الأمر بهذا الوصف فان أى مجتمع توجد داخله على الأقل طبقتين كبيرتين هما الطبقة العليا والطبقة الدنيا . وهناك انتقال وحركة دائمة من الأولى إلى الثانية ومن الثانية إلى الأولى وهكذا . وتتوقف سرعة وشدة هذه الحركة على ظروف المجتمع والأفراد .

والحكومة في رأى باريتو (وهى القيادة السياسية لأى مجتمع) مهما كان شكلها تمثل صفوة سياسية او جماعة ارستوقراطية . وهى بسبيل الزوال إن آجلا او عاجلا . وعندما تزول تفسح المجال لطائفة اخرى من الطبقة الدنيا لتحل محلها ، وهكذا تتحقق ما يطلق عليه « دورة الصفوة » Circulation of the elite . وكل حكومة استقراطية تحاول الاستمرار على مقاعد السلطة اطول مدة ممكنة ، ولهذا تصطنع اساليب كثيرة منها القمع والارهاب والاعتقال والسجن والرشوة والخداع . ويشير « باريتو » إلى أن الحكومة التى تصطنع وسائل القمع والارهاب ادوم من تلك التى تصطنع المسالمة . وكل حكومة تسير فى طريق المسالمة وحسن المعاملة ، تعجل بانهيارها وتحل محلها حكومة تستعمل الأساليب العسكرية في إدارة الحكم . ويتضح من هذا الرأى سذاجة « باريتو » فى التحليل واتفاقه مع أنصار الاتجاه الدكتاتورى ـ مثل نتشه ـ طالما أنه يؤكد أن فكرة الديموقراطية هراء وفكرتها عواء إذاعة الضعفاء . واستنادا على هذا يعد « باريتو » بحق ماركس البرجوازية ونبي الفاشستية كما وصفه كتاب الغرب .

ومن الباحثين فى علم الاجتماع السياسى المعاصرين الذين ينكرون امكانية

قيام ديموقراطية حقيقية في الدول الحديثة مثل « روبرت ميشلز » R. Michels الذي أشار أن هناك قانونا يحكم الحركة السياسية داخل المجتمعات وهو القانون الحديدي للأوليجاركية Iron low of cligarchy . ففي كل مجتمع ـ مهما كان نظامه السياسي ـ يقوم على أمره وتصدر القرارات عن طبقة محددة من الناس. ففي المجتمعات الحديثة لا يمكن أن يقوم الناس جميعا باصدار القرارات ، ولا حتى بمناقشة مصالحهم بأنفسهم، ولهذا ظهرت نظم الانتخابات والتمثيل النيابي والأحزاب السياسية ... وهؤلاء يمثلون عددا قليلا بالنسبة للجماهير . وحتى الممثلون عن الشعب أو أعضاء الحزب ليسوا متساويين في القوة السياسية حيث تصدر القرارات عن جماعة قليلة هي قادة الحزب . وهذا يعني ان القرارات السياسية تصدر عن اوليجاركية او قلة حاكمة . وهناك عدة عوامل تؤدي إلى هذه النتيجة يمكن ايجازها فيما يلي :

ا ـ كبر حجم السكان واستحالة مناقشة الأمور السياسية على مستوى الجماهير كافة .

ب ـ تعقد امور الحكم والمتغيرات السياسية والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالحكم ، مما يتطلب التخصص في الحكم والسياسة ، وهو ما لا يتاح للجماهير . ومع كل هذا فاذا كانت الجماهير كجماهير لا تمارس عملية إصدار القرارات بنفسها فانها تمثل ثقلا كبيرا ـ في المجتمعات الديموقراطية ـ في عمليات تشكيل القرارات السياسية من خلال ثقلها الانتخابي والقيود الدستورية على الحاكم وحريات الفكر والصحافة والرأى والتجمع ، ومن خلال ماتمارسه من ضغط من خلال تجمعاتها المختلفة في صورة أحزاب معارضة أو تجمعات مصالح أو نقابات أو اتحادات ... الخ .

ومن بين الموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى بدراستها عند دراسة القيادة السياسية ، دراسة التأثير المتبادل بين الصفوة الحاكمة وبين الجماهير من جهة ما إذا كانت الصفوة تحاول تكوين صف قيادى ثانى أم لا ، وعما إذا كانت هناك تنظيمات وسيطة بين الصفوة الحاكمة والجماهير - مثل التنظيمات السياسية المتعددة الأشكال كالحزب الواحد والأحزاب المتعددة والتنظيم الواحد ... الخ . بحيث تسهم هذه التنظيمات فى تنظيم العلاقة بينهما وتقريب وتوضيح وجهات نظر كل فريق . ولا شك أن شكل هذه التنظيمات هو الذى يحدد نوعية الحكم داخل المجتمع - ديموقراطى أم دكتاتورى - كما أن نوعية هذه التنظيمات هو الذى يحدد ما إذا كانت تمثل صمام أمن للجماهير ضد التسلط أم لا.

وتختلف المجتمعات من حيث نوعية الصفوات الحاكمة من حيث التركيز والانفتاح . فقد تكون هذه الصفوات منقسمة إلى عدة أقسام مستقلة فى اطار الضبط السياسى والتكامل الاجتماعى والقومى كما هو حادث فى أوروبا الغربية حيث يتحقق الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية من جهة وحيث توجد جماعات المصلحة Interest groups وجماعات الضغط pressure groups التى تمارس تأثيراً كبيراً فى عملية تشكيل القرارات السياسية مثل أصحاب الأعمال واتحادات العمل والنقابات العمالية والصحافة ودور النشر ...الخ. وهنا يسمح النظام بالحراك الاجتماعى الرأسى Vertical social mobility بين الجماهير والصفوات الحاكمة والجماهير حيث يمكن لأبناء الجماهير تقلد مناصب الحكم فى الدولة بناء على القواعد القانونية والشروط الدستورية العامة . وهنا تكون هناك رقابة شعبية على الحكام ويكون هناك تنافس بين الجماعات السياسية المتنازعة على السلطة لكسب ثقة الجماهير ، وتكون هناك قواعد موضوعية

واضحة تحكم عملية الصعود والنزول السياسى وتحكم عملية الصراع السياسى. وهنا أيضا لا يستأثر المنتصر بكل شىء ولا يخسر المهزوم كل شىء لأن المجتمع للجميع والدورات السياسية المحكومة بقواعد موضوعية .

وقد يكون داخل المجتمع مجموعة من الصفوات الحاكمة ، بمعنى أن تكون القيادة السياسية منقسمة، لكنهم مع ذلك الانقسام يمثلون كتلة أو طبقة موحدة لاشتراكهم فى أصول طبقية واحدة ولهم نفس الإتجاهات الإجتماعية ونفس المصالح . وهذا يجعل منهم جماعة إستاتيكية متحجرة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظام الحكم فى القرون الوسطى القائم على أساس الجماعة الارستوقراطية والإقطاع والكنيسة والجيش وهنا يكون هناك خط فاصل بين الحكام والجماهير يقوم على أساس اختلاف الإتجاهات الطبقية والإجتماعية والمصلحية. وهناك من الباحثين المعاصرين من يوجهون النقد إلى النظام السياسى الأمريكى على اعتبار أن مجموع الصفوات التى تقود المجتمع الأمريكى وهى الصفوة العسكرية والصفوة الصناعية (أصحاب الشركات الكبرى) والصفوة السياسية (رجال الكونجريس والبيت الأبيض والوزراء ...) يمثلون فى النهاية صفوة واحدة هى ما أطلق عليها « تشارلس رايت ملز C R Mils » صفوة القوة Power elite .

وهناك مجتمعات تتسم الصفوة السياسية الحاكمة داخلها أنها موحدة لاتقبل الفصل بين السلطات وتحتكر فى يدها كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومن أبرز الأمثلة لذلك الدول التى يسودها الحزب الواحد كجماعة سياسية مغلقة . وهنا يمتنع التنافس السياسي المفتوح ويحل محله الصراع الخفى .

وتنتشر الشلل ويكون الفاصل واضحا بين الصفوة والجماهير ، وأساس هـذا الفصل الانتماء إلى الحزب. ونتيجة للصراعات الخفية الدفينة يستأثر الفائز بكل شيء ويحرم المهزوم من كل شيء . ويسود خلال هذا النظام القمع والتصفية والإرهاب والاعتقال ، ومن أبرز الأمثلة على هذا النظام دكتاتوريات الحزب الواحد داخل الدول الشيوعية .

مراجع الفصل الثالث

1 — R. MacIver : The web of government : op. cit. p. 50

2 — Howley : op. cit. p. p. 10—11

3 — Brestedt : op. cit. p. p. 11—18

4 — Michels : The iron Low of oligarhy. in olsen : op. cit. p. p. 137—147

5 — M. Olsen : power as a social process, op. cit. p.p. 2—10

6 — Rose, Arnold, and Ros, Carolin : Sociology : The study of human relations : Alfred A. Knepf, N. Y. 1969 p.p. 238—250

7 — Ibid

8 — Ibid

الفصل الرابع

مفهوم التنمية السياسية وعملياتها

١ ـ عمليات التنمية والتحديث السياسى

أ ـ ترشيد السلطة

ب ـ تباين الوظائف السياسية

جـ ـ المشاركة السياسية

٢ ـ مداخل دراسة التنمية السياسية

أ ـ المدخل الوظيفى أو مدخل التوازن

ب ـ المدخل المادى أو مدخل الصراع

جـ ـ المدخل الإداري

د ـ مدخل الثقافة السياسية

هـ ـ مدخل التنظيمات السياسية

٣ ـ التنمية السياسية ودراسة الصفوة في علم الاجتماع السياسي

٤ ـ التنمية السياسية وقضية التنظيمات الحزبية

٥ ـ التنمية السياسية وفكرة الدولة فى الفكر السياسى والسوسيولوجى

٦ ـ التنمية السياسية والتغير الاجتماعي

عمليات التنمية والتحديث السياسي :

صدرت خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عدة دراسات تحمل عنوان التنمية القومية والتنمية السياسية والتحديث السياسى (١) ... الخ * . وقد صاحب الاهتمام بهذا المفهوم بروز قضية التنمية القومية ـ الاجتماعية والإقتصادية ـ على سطح التفكير الاجتماعى كاستجابة لمتغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولعل أهم هذه المتغيرات تعاظم حركات التحرر الوطنى أو السياسى ، وادراك هذه الدول أن هذا الاستقلال سوف يكون فاقد المضمون ما لم تتبنى مجموعة من البرامج التنموية في المجال الإقتصادى والسياسى والثقافى والإدارى . ومن هنا برز مفهوم التنمية السياسية كتنمية نوعية فى اطـــار التنمية الشاملة C mp:ehensive development . ويتضح من تصفح العـديد من الدراسات التى صدرت عن التنمية السياسية ، انحياز العديد منها حسب الاتجاه الأيديولوجى للكاتب فالكثير من كتاب الغرب يقرنون عمليـة التنمية والتحديث السياسى بالتجربة الليبرالية الغربية القائمة على تعدد الأحزاب والحريات الدستورية وحرية التملك والعمل والتفكير والتجمـــع والاختلاف والتجربة البرلمانية ونظام الاقتصاد الحر وسيادة جماعات الضغط والمصالح والتأثير والفصل بين السلطات ... الخ . وفى مقابل هذا فان كل مفكرى الدول الشيوعية يحـاولون مناقشة قضية التحديث السياسى فى ضوء عمليـــات التحرر الاقتصادى والسياسى من التسلط الفردى الناجم عن الملكية الفردية والاستغـلال الاقتصادى ، وتحقيق الملكية الجماعية ونمو الوعى الجماعى بالتملك العام والصالح العام وتحقيق جماعية الحياة بالغـــاء الاتجاهات الفردية والدينية والأسرية والعاطفية (تجربة

الكوميونات الريفية والحضرية في الصين) [٢] * ، وتمركز السلطات في يد الحزب الواحد وحصول الجماهير على حقوقها السياسية (فى اطار أيديولوجية الحزب) والاقتصادية والتعليمية ... ، وهنا ينتفى حق المعارضة والاختلاف السياسي والعقائدى ، وإنما يسمح بهـذا الاختلاف في حدود معينة وداخـل اطار الحزب وهو ما يسمى بالنقد الذاتى .

والواقع أنه لا يمكن أن نفهم قضية التحديث السياسى بعيـداً عن فهم التخلف السياسى على اعتبار أن التنمية والتحديث هى فى جوهرها مجموعـة من العمليات التى تستهدف القضاء على التخلف . ولعل من أبرز مؤشرات التخلف السياسى ما يلى [٣] :

أ) التفتت السياسي الداخلى ويتمثل هذا فى انقسام المجتمع الواحد إلى عدة أقسام سياسية مستقلة ، وهنا يفتقد التكامل السياسى . ويتضح هذا الوضع فى المجتمعات القبلية التى تتألف من أكثر من قبيلة أو تلك التى تضـم مجموعات من البدو الرحل . ولهذا فان من أهم عمليات التنمية السياسية كسر التجمعات القبلية وادماج جميع الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع فى جسم سياسي موحد وهو ما يطلق عليه Detribalization .

ب) كثرة القلاقل السياسية وعدم تحقق الاستقرار السياسى .

ح) قيام الصفوة السياسية على أساس اعتبـارات مختلفة كالثراء أو الانتماء الطبقى أو الدينى أو الطائفى المعين ، وليس على الانجاز . وهنا يفتقد

* يمكن الرجوع في هذا الى دراسة « جارجي دت »

الالتحام التفاعلى بين الصفوة السياسية والجماهير ، كما يفتقد الاتصال المستمر بينهما ، وهى عمليات لازمة للتنمية السياسية .

د) ونتيجة لهذا الانفصال بين الصفوة والجماهير تغيب ظاهرة المشاركة الشعبية فى صنع أو حتى تشكيل القرارات السياسية وهنا تتجلى الدكتاتورية بأبرز صورها .

وإذا كان مفهوم التحديث الحضارى Cultural modernization يرتبط أساسا بتزايد قدرات الإنسان على التحكم في بيئته الطبيعية والاجتماعية وفى مستقبله من خلال العلم والتكنولوجيا والتخطيط والبرمجة ... الخ أو من خلال تعقد الوسائل التكنولوجية سواء فى مجال الماديات أو فى مجال الحياة الاجتماعية، فان مفهوم التحديث السياسى ، يرتبط أساسا بتزايد مشاركة الجماهير فى تحديد قياداتها وتشكيل القرارات وتنفيذها ورسم مستقبلها بالشكل الذى تريده . وقد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم التحديث السياسى ، فبعضهم يربط هذا المفهوم بالتصنيع والنمـــو الإقتصادى مثل « ماريون ليفى » M levy و «روستو» W. W. Roslow ، وبعضهم يربط بينه وبين متغيرات سيكولوجية كالحاجة إلى الإنجاز ونوعية الشخصية المنوالية السائدة ونمو القدرات الريادية... مثـــل « هيجن » Hagen و « ماكليلاند » Macliland و « شومبيتر » Shompeter[٤] . ويشير « هنتنجتون » إلى أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية متضمنة فى عملية التحديث السياسى ، نوجزها فيما يلى[٤] :

١ ـ ترشيد السلطة Rationalization of authority

ويقصد به تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات والفئات بغض النظر

عن الاختلافات العرقية أو المذهبية أو الأيكولوجية أو الطبقية أو الطائفية . وهنا تصطبغ السلطة بطابع علمانى Secularizalion of anthority وابعادها عن كل ما يمت للغيبيات بصلة (مثل نظريات التفويض الالهى أو اضفاء طابع القداسة على الحكام ... الخ) وهنا يجب أن تنفصل السلطة عن شخصية الحكام (كما كان حادثا فى امبراطوريات الشرق القديم) وتحولهـا إلى دور اجتماعى يتم أداءه من خلال قواعـد محددة ، فتحول الحكم إلى دور محدد له أصوله وقواعد ممارسته وأسلوب الوصول إلى لأدائه وقيامه على أساس معيار الكفاية والمصلحة العامة ، يعنى انفصال السلطة عن شخصية الحاكم ، وهذا لم يتحقق إلا بعد ظهور فكرة الدستور وفـكرة الحريات الشعبية وحقوق الجماهير فى مواجهة السلطة ، وهذا لم يتم سوى بعد عصر النهضة . ومعنى هذا أن الحكم داخل المجتمع النامى سياسيا لا يتم بشكل فردى وانما يتم من خلال المؤسسات الدستورية وهذا هو معنى دولة المؤسسات .

ب ـ تباين الوظائف السياسية :

Differentiation of political Functions

ويقصد بهذا عدم احتكار السلطة وتركزها بكافة أبعادهـا فى يد هيئة واحده (حزب واحد أو هيئة...) لأن معنى هذا احتمال قيام الاستبداد وعدم وجود ضمان فى مواجهـة الاستبداد إذا ما تحقق . ويتمثـل التباين السياسى بشكل واضح فيما تطلق عليه الفصـل بين السلطات ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعدد الأحزاب ضمانا لوجود المعارضة المنظمة ـ تعدد جماعات المصالح وجماعات الضغط ... الخ . وهذا يعنى تعـدد المؤسسات الدستورية والقانونية التى يتم من خلالها اتخاذ وتشكيل وتقييم القرارات السياسية .

ج ـ المشاركة السياسية Political Participation

ويقصد بها أن تصدر القرارات العليا تعبيراً عن الاجماع الشعبي متمثلا فى المناقشة والتدبير الشعبي ولما كان اجتماع الجماهير لتدبر أمورهم ـ ديموقراطيا ـ أمر يقف دونه عدة أمور داخل الدول الحديثة مثل اتساع الحجم السكانى والتخصص السياسي وتعقد المتغيرات الدولية ، ولهـــذا تطلب الأمر ظهور التمثيل النيابي ونظم الانتخاب والاستفتاء والاستعانة بالخبراء ... الخ .

ويؤكد أغلب الباحثين أن التنمية السياسية تتمثل فى تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وقدرتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي واقعى . هذا إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديموقراطية وتحقق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع دون أية تميزات على أساس الدين أو الاختلافات الطبقية أو العرقيـة أو الايكولوجية . ويؤكد بعض الباحثين أنه إلى جانب هذه الأمور فان قدرة الجماهـير على مواجهة كل التغيرات أو القدرة على التعامل بكفاءة مع المواقف المتغيرة . وعلى هـــذا الأساس يمكننا القول بأن أهم مؤشرات التنمية السياسية تتمثل فيما يلى :

١ ـ تحقق المساواة بين جميع مواطنى المجتمع بغض النظر عن اختلافات الاصول أو الاتجاهات أو الثقافات الفرعية Sub-cultures .

٢ ـ مشاركة الجماهير فى صنع القرارات ديموقراطيا من خـــلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية .

٣ ـ عدم تركيز السلطات فى يد هيئة واحدة وتحقق الفصل بين السلطات

ووجود حق الاعتراض والنقد الموضوعي وحق الجماهير فى متابعة ومراقبة أجهزة السلطة من خلال المؤسسات الشرعية .

٤ ـ قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة بحيث يكون تقلد المواقع القيادية مكفولا للجميع بشروط موضوعية ، وتكون ممارسة السلطة وفقا لقواعد وأسس قانونية وفى اطار حدود يحددها الدستور .

٥ ـ نمو قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيداً .

٦ ـ تحقق الوحدة والتكامل السياسى بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الاتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسى للسلطة المركزية ، ويبرز أهمية هذا البعد فى المجتمعات القبلية بشكل واضح . ويركز بعض الباحثين على مثل «كارل دويتش» على أهمية أجهـــزة الاتصال الاجتماعى فى تحقيق التكامل الاجتماعى والثقافى والسياسى .

مداخل دراسة التنمية السياسية

تقصد هنا بالمداخل مجموعة الأساليب التى يمكننا من خلالها فهم وتقييم العمليات السياسة داخل المجتمع ، والحكم عليها بأنها نامية أو متخلفة، إلى جانب تلك الأساليب الاقترابية التى تحقق لنا فهما أفضل لظاهرة التنمية السياسية داخل المجتمع . وقد ظهرت عدة مداخل يمكننا تصنيفها إلى مايلى :(٥)

أولا : المدخل الوظيفى او مدخل التوازن
I unctional approach

ويحاول أنصار هذا المدخل ـ وأغلبهم من علماء لانتروبولوجيا والاجتماع

السياسى دراسة النظام السياسى كأحد النظم الاجتماعية المتساندة وظيفيا والتى تؤلف بناء المجتمع . ويعد «تالكوت بارسونز» T, parsons وروبرت ميرتون R: Merton من أنصار الاتجاه الوظيفى ، الذين يحاولون الربط بين التنمية السياسية بمــا هو سائد فى العالم الغربى من نظم . فالتنمية السياسة ترتبط بعدة مؤشرات Indicators ارتباطا وظيفيا ، أهمها ظاهرة الفصل بين السلطات وتعدد الأحزاب ووجود جماعات الضغط والمصلحة سياسيا، وظواهر المعدلات العالية للتحضر High urban rates وإنتشار التعليم وإنتشار التنظيمات المختلفة وذلك على المستوى الاجتماعى ، والحرية الاقتصادية ونظام الاقتصاد والحر على المستوى الاقتصادى .

ويعد هذا المدخل من وجهة نظر انصار الاتجـــاه الماركسي مدخل غير موضوعي على أساس ان التيار الوظيفي هى فى جوهرة محاولة للدفاع عن الأوضاع القائمـة داخل المجتمع الغربى ، او انه يعبر عن أيديولوجية الوضع القائم . status pue ideology . فهو اتجاه يناصر التيار الليبرالى فى السياسة ونظام الاقتصاد الحر ولما كان المجتمع متوازن بنائيا فأى تغير سوف يواجه بعمليات توازنية تستعيد الأمور إلى ما كانت عليه . وهكذا يستحيل التغيير الجـذرى للمجتمع عند انصار هذا المدخل — من منظور الماركسيين .

يقاس معدل التحضر بالمعادلة التالية $\frac{\text{عدد سكان المدن}}{\text{العدد الكلي للسكان}} \times ١٠٠$

ثانيا : المدخل المادى او مدخل الصراع

Materialistic approach

يؤكد انصار هذا المدخل ـ واغلبهم من الماركسيين ـ ان النظام السياسى ليس إلا إنعكاسا للنظام الاقتصادى . فالتخلف او التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية أو تتعلق بالبناء العلوى supra-structure إلا إذا مافهمنا البناء الأسفل Infra-structure وهو ذلك البنـــاء الإقتصادي الذى يرتكز على علاقات وقوى الإنتاج . فاذا كان النمو السياسى يعنى تحقيق المساواة وقدرة النظام السياسى على تلبية حاجات الجماهير الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون حدوث الاستغلال، فان هذا لن يتحقق فى ظل أي مجتمع طبقى ولا يمكن أن يتم إلا فى ظل المجتمع الاشتراكى بالشكل الماركسى .

ويمكن القول بأن أنصار هذا المدخل منحازون أيديولوجيا بشكل واضح ويرتكزون على عدة مسلمات كشفت الدراسات الواقعية عن خطأها . فوجود الطبقات والتباين الاجتماعى ضرورة لقيام المجتمع السياسى وإختلاف الأدوار والمراكز والأوضاع الطبقية حتمية إجتماعية يقتضيها قيام المجتمع وتزداد تعقدا مع نمو المجتمع . وعلى هـــذا ففكرة المجتمع اللاطبقى محض خرافة . هذا إلى جانب أن ربط التنمية السياسية بالبناء الإقتصادى للمجتمع يجب أن يتم داخل الإطار الكلى للبناء الإجتماعى الشامل الذى يضم الى جانب النظامين السياسي والإقتصادى نظما أخرى لا تقل عنها أهمية كالنظام العائلى والدينى الخ ... . يضاف الى هذا أن المجتمع النامى سياسيا هو ذلك الذى تتحقق داخله حاجات الجماهير فى ظل العدالة الاجتماعية والمساواة طبقا لمعيار الانجاز والعمل

والجهد الشخصي وتنتفي داخله المراكز المنسوبة Ascribed status * وفي هذا خير ضـــمان للعدل والمساواة في اطار تكافؤ الفرص وتدخل الدولة في الظروف التي تقتضي تحقيق هذه القيم .

ثالثا : المدخل الادارى Administrative approach

يرى انصار هذا المدخـــل أن عمليات التنمية ترتبـــط بتزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع Bur eaucratization على أساس أن اتساع نطاق التنظيمات البيروقراطية في كافة المجـالات السياسية (كالاحزاب والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية) والاقتصادية (كالمصانع والشـــركات الكبرى) والاجتماعية (مثل مؤسسات التعليم والصحة ...) بعد المؤشر الحقيقي للتنمية والتقدم . ويعد عالم الاجتماع الألماني « ماكس فيبر » من أهم انصـــار هذا الاتجاه . ولاشك أن العمليـــات الادارية تلعب دورا هاما في عمليـــة التنمية الشاملة ، وعملية التنمية تتمثل الى حــــد كبير في خلق تنظيمات ـ سياسية واقتصادية وتربوية ... ـ قادرة على مواجهة حاجات الجماهير ورفع مستواهم الاجتماعي وتحقيق العـــدالة والأمن لهم واجتذابهم للمشاركة الفعاله في شئون مجتمعهم .(٦) و

(*) يمكننا أن نرجع في هذا الى نظرية بارسونز عن متغيرات النمط Pattern alternatives. مذكورة في كتابي بعنوان « البناء النظرى لعلم الاجتماع » دار الكتب الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٧٤ .

رابعا : مدخل الثقافة السياسية Political culture approach

يمكن تعريف الثقافة السياسة بأنها تتضمن جانبين أساسيين هما .(٧)

أ ـ القيم والاتجاهات والأفكار السياسية .

ب ـ السلوك السياسى من جانب المواطنين أو القيادات .

وترتبط الثقافة السياسية بالتنشئة الاجتماعية السياسية Political socialization وهنا تلعب الأسرة واجهزة الاتصال دورا أساسيا ، وكذلك ترتبط الثقافة السياسية بمختلف النظم التى يتألف منها المجتمع وبتاريخه أو واقعة التاريخى والمعاصر . وتعد الثقافة السياسية داخل المجتمع مؤشرا جيدا على التخلف أو التقدم السياسى ، ويهمنا هنا كل مايتعلق بالجماهير وتصورها لدورها فى مجتمعها وماتمارسه من دور واقعي فى صنع القرارات ومدى ظهور فكرة المواطنة المسئولة Responsible sitizenship وهذا هو مستوى الثقافة السياسية من منظور المواطن . كذلك يهمنا التعرف على الثقافة السياسية للصفوة الحاكمة من حيث مدى إيمانهم بالجماهير وبحقهم فى المشاركة ويقدراتهم على هذه المشاركة. ولعل المشكلة أمام جماهير الدول النامية التى عانت كثيرا من الجوع العقلى والبدنى ومن التسلط لدرجة التوحد بالمواقف المختلفة والانهزامية فى العديد من المواقع والمجالات ، ان جماهيرها لايوجد لديهم الدافع الكافى للمشاركة ، ولا القدرات التى تسمح لهم بذلك . ولعل التجربة الهندية فى التآخى Fraternalization ومحاولة تطبيق الحكم المحلى وماقابلته من معوقات تثبت صحة هذا الرأى . ونفس العقبات التى قابلتها محاولة اجتذاب الجماهير للمشاركة

السياسية والارادية ، قابلتها تجارب التنمية السياسية والاجتماعية فى الريف المصرى وفى أغلب الدول النامية .

خامسا : مدخل التنظيمات السياسية

ويحاول انصار هذا المدخل فهم التقدم والتخلف السياسى من خلال فحص طبيعة ونوعية التنظيمات السياسية داخل المجتمع ، ومدى تحقق الديمقراطية فى تشكيلها وعملها الداخلى وارتباطها بالجماهير، ومدى استحواذها على الثقة الشعبية ومدى متابعتها للاهداف القومية ، ومدى قدرتها على تعبئة الموارد النادرة ـ الاقتصاديه والبشريه ـ من اجل مواجهه المشكلات وتحقيق ما تصبوا اليه الجماهير . واذا كانت المجتمعات تتفاوت تفاوتا كبيرا فى ماتمتلكه من موارد اقتصادية وبشرية، فان العبرة هنا ليست بحجم الموارد وانما بقدرات النظام السياسى على تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد وتوجيه الأنشطة داخل المجتمع لتحقيق أعلى معدل من النمو الاقتصادى والاجتماعى ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد المجتمع اليابانى ، وهو مجتمع تنقصه الكثير من الموارد الاقتصادية داخليا، ولكنه وصل الى مرحلة العملقة الاقتصادية وسط مجتمعات تتمتع بموارد اقتصادية تفوقه عشرات المرات كالولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتى . يضاف إلى هذا كله أن التخلف والنمو السياسى يقاس كذلك بمدى قدرة التنظيمات السياسية على اجتذاب المشاركة الشعبية وتحقيق الوحدة القومية وخلق ولاء مشترك نحو السلطة المركزية وتحقيق الاستقرار الاستقرار السياسى داخل المجتمع ، مع وجود القدرة على احداث تغيرات مخططة أو مضبوطة من شأنها احداث مزيد من الأهداف القومية العليا. ويجب أن تشير الى ان قضية التغير والاستقرار السياسى مسألة نسبية وتتوقف على

ظروف المجتمع ففى المجتمعات البدائية والقبلية المفككة، تتطلب التنمية السياسية كسر الأطر القبليـة والطائفيـة والمذهبية وخلق انســـاق ديموقراطية Democratic systems وولاءات نحو السلطة المركزية والقضاء على الولاءات الفرعية ـ العرقية والعائلية والطائفية .. الخ ـ وهنـا تقتضى التنمية احداث تغيرات جذرية فى البناء السياسى . اما فى المجتمعات الديموقراطيـة الدستورية القادرة على تعبئة الموارد والبشر من اجـــل تحقيق الرفاهية لهم ، فان النمو السياسى يتوقف على تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها .

* * *

ويمكن القول بأن هذه المداخل ليست متناقضة ولكنها متكاملة ومتداخلة ـ اذا ما تجاوزنا الخلفيات والأهداف الأيديولوجية ـ فالتنمية السياسية تتطلب خلق جهاز ادارى على درجة عالية من الكفاءة ، على اساس ان هذا الجهاز هو المسئول عن عمليـات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعـة والرقابة والتوجيه والمحاسبة ... واذا كان الجهـاز السياسى مسئول ـ فى العصـر الحديث وبعد تجاوز مفهوم الدولة البوليسية ـ عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية ومواجهـــة حاجات ومتطلبات الجماهير ، فان هذا لن يتحقق الا من خلال جهاز ادارى على درجة عالية من الكـفاءة . وحتى على مستوى الأنساق والمؤسسات السياسية كالأحزاب والجهـاز التشريعى والتنفيذى والقضائى ، فانها تحتـاج الى ادارة علمية على مستوى عاليه من الكفاءة . وقد اشرت خلال هذا التحليل الى اهمية الوظيفة الاقتصادية للنظام السياسى ـ خاصة بعد بروز متغيرات ما بعد الحربين الأولى والثانية ـ وهنا يبرز اهمية المدخـل الاقتصادى ـ بعد تجريده من صيغته الماركسية خاصة فى جوانبها الطوبائية التى تتعلق بحـلم تحقيق مجتمع

لا طبقى تختفى فيه الملكية الفردية ، لأن هذا الحلم غير واقعى .

ولا شك إن كفاءة التنظيمات السياسية لن تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية النشطة والإيجابية ، إلى جانب أنها تقاس بمدى دعمها للقيم الديموقراطية وقيم المبادأة والمشاركة في نفوس الجماهير . فلا توجد تنمية سياسية فى ظل مجتمع دكتاتورى أو في ظل مجتمع تكون عملية اتخـــاد القرارات حكرا على فئة وبعيدة عن الجماهير ، وهنا يبرز أهمية مدخل الثقافة السياسية .

ويذهب بعض الباحثين مثل « هنتنجتون » الى أن قضية التنمية السياسية هى فى جوهرها تتمثـــل فى عملية استحداث المؤسسات والتنظيمات السياسية ، وتزايد قدرتها على تحقيق التعبئة الاجتماعية Social mobilization . ويجب أن تكون السياسات قادرة على تحقيق الأهداف القومية لعمليات التنمية وقادرة على مواجهة المسئوليـات والتحديات التى تفرضها تلك العملية خاصة فى الدول النامية (٨) .

ويعد « كارل دويتش » من الباحثين الذين يؤكدون أهمية تحقيق التعبئة الاجتماعية كهدف أساسى للتنمية السياسية . ويمكن قياس مدى نجاح المؤسسات أو التنظيمات السياسية فى تحقيق التعبئة الاجتماعية من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة السكان والجماعات الاجتماعية التى تشارك في الحياة السياسية ـ اتخــــاذ قرارات أو المشاركة فى تشكيلها وإبداء رأيها بحرية أو ممارسة الضغط ...الخ ونسبة السكان الذين يتحولون اجتماعيا من الحياة التقليدية فى اتجاه الحياة الحديثة. ونسبة المتعلمين ... الخ . وتجدر الإشارة أن عملية التعبئة الاجتماعية لها جوانبها الايجابية والسلبية . ومن أهم جوانبه الايجابية أحداث تحول فى بعض جوانب الثقافة السياسية التقليدية المتخلفة فى الدول النامية ، مثل الاعتقاد بأن السلطة

يجب أن تتركز فى طائفة معينة ـ كالبراهما فى الهند قبل الاستقلال ـ أو فى طبقة معينة ـ مثل طبقه كبار ملاك الأرض كما كان الحال فى مصر قبل الثورة ـ أو فى سلالة معينه ... الخ . وبدلا من هذا يتم العمل على خلق الايمان بفكرة المساواة وخلق الولاء المشترك للوطن وللسلطة المركزية بعض النظر عن الاختلاف الطبقي أو الإيكولوجى أو المذهبي العرقي . وبقول آخر خلق ثقافة سياسية متجانسه إلى حد كبير . يضاف إلى هذا تزايد حركة المشاركه الشعبية في صنع وتنفيذ القرارات السياسية العليا . ورفع مستوى تطلع الجماهير وتحريرهم من معوقات الانطلاق التقليدية وفتح الطريق لممارسة المواطنة المسئولة على حد تعبير « هارى برايس H. Price » ، هذا إلى جانب اتاحه الفرصة للتعليم أمام جماهير المجتمع فى اطار الفرصة المتكافئة وتقلد المراكز على أساس الانجاز Achievement وليس على أساس المكانات الموروثة . غير أن اتساع نطاق المشاركة السياسية وارتفاع مستويات التطلع السياسى والاقتصادى للجماهير وحصولهم على قدر أكبر من التعليم ... الخ وهى أهم أهداف التعبئة الاجتماعية ، من شأنها خلق مجموعة من المشكلات التى تتعلق بقدرات الدولة ومختلف المؤسسات السياسية على تحقيق هذه التطلعات من جهة ، وعلى التصدى للقوى المقاومه للتغيير Resistent Force والتى تتمثل فى القوى التقليدية التى أضارها التغيير من جهة أخرى . ومن أهم المشكلات التى تطرحها عمليات التعبئه الاجتماعيه داخل الدول النامية ما يطلق عليه « ثورة التطلعات المتزايدة The revolution of rising expectations »[٩] . وهنا تصبح الدولة مسئولة عن أنشطه غير تقليدية حسب مفهوم الدولة الحارسة الذى ساد خلال القرن الماضى والنصف الأول من هذا القرن . وهذا يعنى مطالبة الدولة بممارسة مهام الدولة الرفاهية Welfare state بأن تعد خطط وتقوم بتنفيذها فى مجالات

الصناعه والزراعه والاسكان والتعليم والصحه ... الخ وكثيراً ما تقف دون تنفيذ البرامج والخطط الطموحه مجموعه من المعوقات المادية والبشريه والماليه، إلى جانب الضغوط ومحاولات الاحباط من جانب الدول الصناعية التي تملك رأس المال والتكنولوجيا والخبرات البشرية ، وهى ذات الدول التي تلجأ اليها الدول النامية طلبا للمعونة والدعم والقروض، هذا بالإضافة إلى المعوقات الثقافية الناجمة من طبيعة نسق القيم والأفكار والنماذج السلوكية المتراكمة والتى تعد محصلة لتاريخ طويل من التخلف المفروض والقهر والاستبعاد . مثل هـذه المعوقات الاقتصادية والثقافية والدولية تقف فى مواجهة التقدم الاقتصادي السريع الذى يلبى حاجات الجماهير المتزايدة اتساعا ، سواء بفعـل عمليات الشعبية الاجتماعية المخططة ، أو بفعل ما حدث من ثورة في أجهزة المواصلات Transportation أو الاتصالات Communication ، تلك الثورة التى جعلت من العالم الواسع قرية الكترونية صغيرة — على حد تعبير أحد علماء الاتصال . على أن ثورة التطلعات المتزايدة هذه الناجمة عن حرمان تاريخى طويل وانفتاح مفاجىء على الآفاق العالمية للاستهلاك وتزايد مستويات التطلع ... تتعارض قطعا مع حركة التنمية الاقتصادية السريعة التى تحتاج اليها دول العالم الثالث كى تملأ الاستقلال السياسى بمحتوى موضوعى ، وكى تحقق الاستقـلال وتقضى على التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الغربية . يضاف إلى هذا كله أن هنـاك مطلبا ملحا فى العديد من الدول النامية — خاصة التى تتسم بسمات قبلية إنقسامية — يتمثل فى البحث عن الذات أو عن الشخصية القومية والوحدة القومية .. وهذه المطالب الجماهيرية المتمثلة فى المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تلقى على جهاز السلطة فى الدولة أعباء جديدة ويثير قضية كفاءة التنظيمات السياسية القادرة على مواجهتها كما يثير كفاءة القيادات والكوادر الفنية والادارية والعلمية داخل أجهزة الدولة

المختلفة . وتختلف الدول فيما تتخذه من اجراءات فى مواجهة ثورة التطلعات المتزايدة للجماهير على حسب طبيعة النظام السياسى السائد ، فقد تلجأ إلى القهر والأسلوب الدكتاتورى المتمثل فى الحزب الواحدالمسيطر وتحقيق درجةعالية من المركزية ــ كما حدث فى بعض الدول الآسيوية والافريقية ، وقد تحاول مواجهتها من خلال الأسلوب الديموقراطى والتخطيط الاقتصادى الكفء وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية قادرة ، مع إشراك الجماهير فى إدراك المشكلة ورسم طرق العلاج .

التنمية السياسية ودراسة الصفوة فى علم الاجتماع السياسى :

يمكن القول بأن مفهوم الصفوة احتل جانبا كبيرا من تراث علم الاجتماع السياسى والعلوم السياسية على السواء ، ويرجع هذا المفهوم إلى الفكر القديم حيث يمتد إلى افلاطون الذى نادى بأن يتولى رآسة المدينة أو الدولة نخبة من البشر اشترط فيهم خصائص معينة ودراسة محددةوأسلوبا معينا فىالتربية تجعل منهم جماعة متميزة قادرة على ممارسة فن الحكم والسياسة . ويرجع مصطلح الصفوة والأهتمام السوسيولوجى والسياسى بها حديثا إلى رواد علم الاجتماع السياسى فى ايطاليا وهم « باريتو » pareto وموسكا Mosca و « ميخلز » Michels (١٠) ، ويقوم مفهوم الصفوة على أساس وجود جماعات متميزة فى كل مجتمع سواء أكانت هذه الجماعات هى التى تتولى شئون الحكم وإصدار القرارات العليا داخل المجتمع على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو غيرهما من المجالات Decision Makers ، أو جماعات مؤثرة قادره على التأثير على صناع القرارات بحكم مواقعهم وقدراتهم العلمية أو التربوية أو الاقتصادية ... وهم ما يطلق عليهم مشكلوا القرارات Decision shapers ، أو كانوا جماعات

قادرة على صناعة الرأى العام أو المؤثرين Influencials أو قادة الرأى مثل كبار رجال الدين والكتاب والصحفين ... الخ وعلى هـــذا الأساس يمكننا الحديث عن صفوات او جماعات متميزة داخل اى مجتمع ، وليس عن صفوة واحدة ، وتتعدد الصفوات بتعدد مجالات الحياة الاجتماعية . ويمكننا النظر الى الصفوة على انها ظاهرة اجتماعية ثقافية ، ذلك لأن ثقافة المجتمع هى التى تحـدد طبيعة الصفوات ونوعياتها فقد تتألف من السحرة ورجال الدين أومن كبار الملاك وكبار المهنيين وقيادة التنظيمات الكبرى كما هو الحال فى الكثير من المجتمعـات الحديثة ... الخ .

ويذهب رواد علم الاجتماع السياسى فى ايطاليا الى انه من المحتم ان ينقسم كل مجتمع الى طبقة حاكمة Ruling class وهى مايمكن ان نطلق عليها الصفوة السياسية وعددها قليل نسبيا ، والى طبقة محكومة والواقع ان هذا الانقسام هو شرط ظهور المجتمع السياسي political society كما سبق ان اشرنا ، كما انه حتمية تنظيمية،أو هو احد الضرورات الاجتماعية الكبرى social imperatives طالما ان مهمة الحكم هي احدى المهام التخصصية-خاصة فى المجتمعات الحديثة ولا يمكن ان يضطلع بها الجميع .

وتختلف طبيعة الصفوات السياسية وخصائصها باختلاف النظم السياسية للمجتمعات ، فقد تكون هـــذه الصفوات قائمة على اساس معايير منسوبة Ascribed كالطائفة او الطبقة او العرق او السن او الدين أو الوراثة السياسية .. الخ،وقد تكون قائمة على أساس الانجاز Achievement والمكانة والخصائص التى يكتسبها الشخص بعمله كالخبرات والحصول على ثقة الشعب من خلال الانتخابات ... الخ . وترتبط عملية التنمية السياسيـة ارتباطا كبـيراً بنوعية

الصفوة السياسية وخصائصها واسلوب تقلدها للسلطة . وهنا ترتبط عملية التنمية السياسية بالايديولوجية السياسية حسبما يستخدمة «روبرت لين» R Lane فالايديوجية السياسية تتضمن تصورا لطبيعة الاشخاص الذين لهم حق تقلد السلطة وممارسة الحكم . واسلوب اختيارهم ومجموعة القواعد التى تحكم سلوكهم السياسى اثناء ممارسة مهمة الحكم . ولاشك ان التنمية السياسية ترتبط بتزايد قدر الحرية التى يمارسها المواطنون ، وفى مقدمتها حريتهم فى اختيار الحاكم ونظام الحكم وضوابطه . ومن هنا يرتبط بالديمقراطية وبنوعية معينة من الصفوة السياسية ، تلك التى تختار من قبل الجماهير .

ومع أن بعض الدارسين مثل « باريتو » يصرون على فكرة الفصل بين الحكام والمحكومين ، أو بين الصفوة الحاكمة والجماهير فى كل مجتمع ، ويرفضون وجود فروق بين النظام الديموقراطي وغيره من النظم السياسية فى هذا المجال ذلك لأن الصفوة الحاكمة يجب أن تسيطر على الجماهير ، وأن تستخدم أقصى أنواع الضغط فى سبيل الحفاظ على حكمها [١١] ، إلا أن بعض الباحثين الآخرين مثل « موسكا » كان أكثر موضوعية فى التحليل حيث أشار إلى وجود اختلافات بين النظام الديموقراطي وغيره من النظم ، على الرغم من أن كافة النظم تشترك فى ضرورة وجود أقليات حاكمة . ويذهب «موسكا» إلى أنه فى كل المجتمعات سواء البدائية البسيطة أو المتقدمة المعقدة يوجد طبقتان ، الأولى هى الطبقة الحاكمة والثانية هى الطبقه المحكومه [١٢] . وعادة ما تكون الأولى أقل عددا ولكنها تقوم بكافة الوظائف السياسية وتحتكر القوة وبالتالى تستحوز على كافة الامتيازات التى تصاحب ممارسة القوة . أما أبناء الطبقة الثانية فانها تخضع لسيطرة الطبقة الأولى بطريقه توصف

بأنها قانونية ، وعنيفة . وقد استطاع « موسكا » إدراك العلاقات المعقدة بين الصفوة السياسية وبين بقية القوى الاجتماعية فى المجتمع الحديث ، وعلاقاتها ببقية الطبقات الأخرى فى المجتمع . وهناك من الباحثين مثل « شومبيتر » J. A. Schumpeter و « ريموند آرون » R Aron من يحاولون التوفيق بين مفهومى الصفوة والديموقراطية . فعلى الرغم من أن أى مجتمع تحكمه صفوة سياسية ، إلا أن المجتمع الديموقراطى هو الذى يتسم بتعدد الصفوات السياسية المتنافسة التى تتخذ شكل أحزاب لكل منها برنامج معين ، وتعبر عن مجموعة من المصالح المختلفة . وعادة ما يحدث التنافس من خلال نظام التصويت الانتخابى الحر ومحاولة كسب أصوات الناخبين وهذا إلى جانب أن المجتمع الحديث لا يمكن للصفوة السياسية الحاكمة الانفراد بالسلطة بأسلوب تسلطى ، ذلك لأن القوة تمارس بأسلوب جمعى Pluralistic من خلال الرأى العام والصحافة الحرة وحرية المؤسسات الدستورية ورقابة الصفوات السياسية خارج السلطة ورقابة وضغط جماعات الضغط Pressure groups وجماعات المصلحة Intrest groups ... الخ .

وهناك من الباحثين ـ مثل « تشارلس رايت ملز » C. R. Mills من يرون أنه برغم الصياغة الديموقراطية التى تتسم بها بعض المجتمعات الغربية ـ بما فيها المجتمع الأمريكي ـ إلا أن الحكم متمركز فى نهاية الأمر فى يد صفوة معينة هي ما أطلق عليها ملز ـ صفوة القوة Power elite ، وهذه الصفوة هى فى نهاية الأمر اتحاد بين مجموعة من الصفوات المترابطة المتماسك المشتركة فى المصالح مثل الصفوة الإقتصادية والصفوة السياسية والصفوة العسكرية .

وقد عالج العلماء قضية تغيير الصفوة أو ما يطلق عليه دورة الصفوة ، حيث تتغير الصفوات من حيث عضويتها وطبيعة انتماءاتهم المهنية والطبقية . وقد يكون مصدر هذا التغيير صعود مجموعة من أبناء الطبقات الدنيا إلى مصاف الصفوة أو اندماج مجموعة من الجماعات السياسية معا ، أو احلال الصفوة المضادة محل الصفوة السياسية الحاكمة كما يحدث فى حالة الثورات .

ويمكن القول بأن عملية التنظير السياسى فى مجال دراسات الصفوة قد صدرت لدى الراود باريتو وموسكاميخلز كرد فعل مضادالتصور الماركسى الذى يؤكد حتمية وصول المجتمع إلى مرحلة اللاطبقيته . وكان الرد المنطقى على هذا القول بحتميته الانقسام السياسى داخل أى مجتمع الى صفوة حاكمة قليلة العدد ، وغالبية خاضعة لهذه الصفوة وماتصدره من قرارات. وفى مقابل التفسير الماركسى لعوامل تكوين الصفوة ــ وهو يفسر قيام الصفوة من خلال الرجوع إلى ملكية أدوات الانتاج ــ ، حاول رواد علم الاجتماع السياسى تقديم تفسيرات مضادة . فالتفسير الماركسي للصفوة يقوم على أساس أنه يوجد فى كل مجتمع طبقتان أساسيتان ، الأولى هى الطبقة التى تمتلك أدوات الانتاج والثانية هى الطبقة المعدمة الكادحة ، وهو يرى أن للقوة الاقتصادية خاصية تراكمية ، حيث انه يمكن الاستناد اليها فى ممارسة القوة السياسية والحصول على الهيبة الاجتماعيـة وتوجيه القوانين وكافة جوانب الحياة الاجتماعية لصالحها . وفى مقابل هذا التفسير أهتم المشتغلون بعلم الاجتماع السياسى بدراسة أهم الخصائص الاجتماعيه التى تميز الصفوات السياسية المتملكة مع بيان طبيعة العوامل والظروف الاجتماعيـه التى اذا ماتوافرت لدى جماعـة تحيلها الي جماعة صفوة وقد ظهرة عدة اتجاهات يمكننا ايجازها فيمايلى . (١٣)

١ ــ الاتجاه التنظيمى : ويؤكد انصار هذا الاتجاه ــ ومن أهمهم « موسكا وميخلز » حتمية انقسام المجتمع الى طبقة حاكمـه او صفوة سياسية تمارس القوة على الآخرين من خلال حقها فى صنـع قرارات ملزمـة لهم ، وهذه الطبقة تتمثل فى قلة متماسكة ، وطبقة محكومة خاضعة لقرارات الفئة الأولى . وقد حاول « موسكا » دعم هذا الرأى من خلال مادة علمية جمعها

عن بعض المجتمعات . ويقوم هذا الاتجاه على أساس ان العامل الاساسى فى قيام الصفوه هو التنظيم الداخلى القوى للجماعة وتماسكها وقــوة خطوط الاتصال بين اعضائها ومرفقتها على التكيف السريع ومواجهة الظروف المتغيره، هذا الى جانب تقديرها الموضوعى لمصادر القوة في المجتمع ، التى قـد تكون اقتصادية أو عسكرية أو دينيه ... الخ . وهكذا لاتستند الصفوة إلى ملكية ادوات الانتاج وانما تستند من ءالى القدرة التنظيمية العاليـه المتمثلة فى قوة التماسك وكفاءة شبكة الانصال والقدرة على رسم السياسات وإتخاذالقرارات والتكيف السريع ... الخ مما يجعلها قادرة على فرض تصوراتها وقراراتها على الغالبية الذين يفتقدون هذه القدرات التنظيمية العالمية . وقد قدم « ميخلز » ما أطلق عليه القانون الحديدى للاوليجاركية » Iron Law of oligarichy خلال دراسه له عن الأحزاب السياسية . ويذهب هـذا القانون إلى حتمية ممارسة الحكم أو السلطة داخل التنظيمات من خلال أقليات منظمة متماسكة . فنى أى تنظيم يتعين وجود قيادة أو قلة تتخذ القرارات وتملك وسائلالقوة . وكلما كثر حجم التنظيم تزايد الاعـتمادعلى القيادات البيروقراطية . وهـذا القانون ينطبق فى نظره ليس فقط على التنظيمات ـ كالاحـــزاب التى اهتم بدراستها ـ ولـــكنه ينطبق أيضا على الدول . فأيا كان النظام السياسى ـ ديموقراطى أو أوتو قراطى ـ لابد مـن وجود قلة حاكمة تحتكر القوة السياسية وحق إصدار القرارات

ويهمنا فى مجال التنمية السياسية فكرة حرية المواطن وفكرة حقوق المواطنة أو الحقوق الاجتماعيه بالمفهوم الدستورى مثـل حق العمل والتعبير عن الرأى وتكوين احزاب فى حـــدود القانون وحريه النقد والتوجيه

والاعتقاد... الخ . وهذه الحقوق لا تظهر إلا في ظل النظم الديمقراطية وليس الاتوقراطية، وإذا كان من المحتم في كليهما ممارسة الحكم بواسطة صفوة سياسية تمثل قلة من الناس الذين لهم حق صنع القرارات التى تمس حياة الآخرين ومستقبلهم فاننا نجد أن انصار الإتجاه التنظيمي يتبنون الدفاع عن الديمقراطية، فهي عند «ميشلز» يمكن أن تقلل من حدة الميول الأوليجاركية لدى الصفوة الحاكمة بفعل ضغط الأحزاب الأخرى المعارضة وجماعات الضغط والمصلحة والرأى العام . أما موسكا فانه يهتم في دراسة النظم السياسية ببعدين أساسيين هما - توجيه خطوط السلطة ، وعضوية الطبقة الحاكمة . فقد تتخذ السلطة شكلا هابطا حيث تصدر القرارات تعبيرا عن إدارة الطبقة الحاكمة دون أن تؤخذ إدارة الجماهير في الاعتبار ، وهذا هو الشكل الاوتوقراطي التسلطي للسلطة ، كذلك قد تتخذ السلطة شكلا صاعدا حيث تصدر تعبيرا عن الجماهير من خلال ممثليهم وهذا هو الشكل الديمقراطي والليبرالي للسلطة. وهذين يمكن النظر اليهما على أنهما نموذجان مثاليان يمكن الاسترشاد بهما عند تصنيف السلطات الممارسة فى كافة المجتمعات .

ب - الاتجاه السيكولوجى فى تفسير الصفوة : ومن أهم من يمثل هذا الاتجاه «فرفريدو باريتو» عالم الاجتماع الايطالى ، وهو يرفض امكانية تفسير قيام الصفوة على أساس اقتصادى أو تنظيمى ، ذلك أنها تعد تعبيرا عن خصائص تتعلق بالطبيعة البشرية والخصائص السيكولوجية للافراد. فالصفوة جماعة تتسم بخصائص نفسية معينة .

ج - الاتجاه الاقتصادى والادارى :

يعد «ماركس» من أهم مؤسس هذا الاتجاه حيث يربط الصفوة السياسية

مباشرة بملكية أدوات الإنتاج والتسلط الاقتصادى الذى يعد فى نظرة مفتاح التسلط الإدارى والسياسي والقانونى والاجتماعى بوجه عام وفقا لمبدأ تراكم القوة. ويؤكد ماركس مبدأ حتمية انتهاء عصر الصفوات السياسية بعد قيام الثورة الاشتراكية وظهور المجتمع اللاطبقي حيث يختفي التمايز بين الصفوة والجماهير نتيجة لاختفاء مصدر قيـام الصفوة وهو الملكية الفردية لادوات الإنتاج. وفى مقابل هذا التصور الاقتصادى الماركسى ظهرت محاولات تتفق معه في الإطار التفسيرى للصفوة على أساس اقتصادى، إلا أنها تختلف معه فى بيان اتجاه التغيير الاجتماعي الحالى والمستقبل، وفى مستقبل هذا الانقسام داخل المجتمع إلى صفوة وجماهير. ويعد «جيمس برنهام» J. Burnhan أهم من يمثل هذه المحاولات. ويذهب هذا الأخير إلى وجود صراعات بين الجماعات داخل أي مجتمع للوصول إلى مراكز السلطة العليا داخله، وأن هذا الصراع — أو التنافس ينتهى حتما بوصول احداها إلى مراكز السلطة مما يخول لها الحق فى إصدار القرارات. وهذا الأمر يتحقق حاليا وسوف يتحقق مستقبلا، وكل ما يمكن أن يتغير هو نوعية الصفوات وإنتماءاتها وخصائصها. وهو إذ يتفق مع الاتجاه الماركسى فى التأكيد على أهمية المصادر الاقتصادية للقوة السياسية، يرى أنه مع تعاظم التنظيمات وتعقدها الإدارى والتنظيمى والتكنولوجى، سوف يحدث انفصال بين ملكية أدوات الانتاج وبين إدارتها نتيجة لما تتطلبه الإدارة الحديثة من تخصص وقدرات خاصة، ونتيجـة لانتشار الشركات المساهمة. وهنا تتحول الطبقة الإدارية إلى طبقة قوة قادرة على رسم السياسات والتحكم في أدوات الإنتاج، واستنادا إلى هذه القوة الإدارية والاقتصادية فانها تصبح قوة سياسية كبرى مؤثرة في صنع القرارات وفي تشكيلها.

ذ ـ الاتجاه النظامي :

ويرفض أنصار هذا الاتجاه تفسير قيام الصفوات على أساس القدرة التنظيمية للاعضاء أو خصائصهم السيكولوجية ، ذلك أنهم يحاولون دراسة فكرة الصفوة داخل الاطر البنائية للمجتمعات، وفي مقدمتها الأدوار والسلطات الرسمية والمراكز الاجتماعية داخل التنظيمات . فالقوة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات الحديثة هي قوة تنظيمية تستمد من طبيعة الادوار التي يمارسها الافراد داخل التنظيمات الكبرى في المجتمعات الحديثة ، تلك المجتمعات التي يمكن أن نطلق عليها مجتمعات التنظيمات الكبرى . وهذه التنظيمات ذاتها تتدرج هرميا من حيث الأهمية والسلطة . وهكذا ينتهي أنصار هذا الاتجاه ـ وفي مقدمتهم «تشارلس رايت ملز» C,R,Mills إلى أن القوة في المجتمعات الحديثة ليست خاصية تميز الطبقات أو شخصية الأفراد ، وإنما ترتبط بالتنظيمات والادوار والصلاحيات التنظيمية القانونية وقد خرج من دراسة له عن المجتمع الأمريكي بأن قيادات المنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وهم ما يطلق عليهم الصفوات الاقتصادية أو الصناعية والعسكرية ، هي جماعات متماسكة متداخلة متبادلة للاعتماد الادوار ، تجمعها وحدة الإنتماء والمصلحة، قادرة على التنسيق والتماسك ، لدرجة أنها تكون في النهاية ما يطلق عليه صفوة القوة Power Elite.

وترتبط عمليات التنمية السياسية ارتباطا قويا بنوعيات الصفوات السياسة الاجتماعية المؤثرة في الحياة الاجتماعية . فالصفوات التقليدية في المجتمعات القبلية والمتخلفة تلك التي تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة ـ كالاقطاعيين والقيادات التقليدية للقبائل والعشائر ... من شأنها أن تعرقل عمليات التنمية ؛

تلك العمليات التى تحاول تغيير المراكز المنسوبة إلى مراكز قائمة على الانجاز ، واحلال العمومية محل الخصوصية ، وإحلال معايير يحكم عليها على أنها معايير التقدم كالحريات الشخصية والحقوق الانتخابية وتكافؤ الفرص أمام الجميع والتساوى فى أعباء وحقوق المواطنة بغض النظر عن اختلاف الاصول الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الايكولوجية ... الخ . وترتبط التنمية على هذا الاساس بتبنى الصفوة السياسية لايدلوجية التحديث او محاولة تزايد قدرات الانسان على التحكم فى بيئته الاجتماعيـــة والطبيعية وتشجيع بروزالصفوات المهنية والمتخصصة والمتعلمة، وتنمية التنظيماتالسياسية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى خلق صفوات إدارية وفنية وبيروقراطية ... الخ وقد ظهرت عدة دراسات تحاول تحليل نوعية الصفوات الاجتماعية ؛ كالصفوة العسكرية والادارية والمثقفين ... الخ ، لكن تحليل هذه الصفوات يخرج بنا عن نطاق دراستنا الحالية .

كذلك ترتبط التنمية السياسية بفكرة تعدد الصفوات المتنافسة والمتعددة المجالات من جهة ، وبنوعية اعضاء الصفوة السياسية واسلوب وصولهم للحكم من جهة اخري. فالمجتمع النامى هو الذى تصل فيه الصفوة السياسية الى الحكم استنادا الى آراء الجماهير من خلال التنافس مع الصفوات المضادة وبناء على إنتخابات حرة مباشرة . والمجتمع النامى هو الذى تظل الصفوة السياسية على إتصال بقواعدهاولا تنفرد باتخاذ القرارات، وانما تخضع باستمرارلتوجيهات الرأى العام وممثلى الشعب وجماعات الضغط وانتقادات الأحزاب المعارضة ... الخ . وهذا هو ما يحد من ميل جماعة الصفوة نحو الأوليجاركية وهو جوهر النظام الديموقراطى الذى هو أحد الدعامات الجوهرية للتنمية السياسية .

التنمية السياسية وقضية الاحزاب :

سبق أن أشرت إلى أن التنمية السياسية ترتبط بتحقيق التســاوى بين المواطنين فى الحقوق والواجبــات بغض النظر عن الفروق الدينية أو اللونية أو العرقيه أو الطبقية أو الجغرافية ... الخ ، إلى جانب اتاحة الفرص المتكافئة للتعبير عن الرأي الحر وتحقيق المشاركة الكاملة للمواطن فى كافة أمور مجتمعه السياسية والاقتصادية ، كل قدر طاقته وامكانياته على المساهمة. كذلك فان التنمية السياسية تترتبط بالنظام الانتخابى والتمثيل النيابى ـ بعد أن أصبحت الديموقراطية المباشـرة أمراً مستحيلا فى المجتمعات الجديثة ـ ومن هنا صارت هناك رابطة وثيقة بين التنمية السياسية كعملية، وبين عملية الصياغة الديمقراطية للمجتمع Democratization من جهة أخرى . وعلى الرغم من اختلاف تصور مضمون الديموقراطية فى النظم السياسية المتباينة الغربية والشرقية ، إلا أن الديموقراطية ترتبط بحرية الرأى وحرية تكوين أحزاب أو تنظيمات يستطيع الشخص من خلالها التعبير عن رأيه وتكون حلقة وصل بين الجماهير والسلطة الحكومية، وتكون قادرة على تنظيم الرأى العام وتوصيله إلى السلطات ويكون بمثابة المدرسة التى تتربى داخلها الكوادر تمهيــدا لوصولها إلى مركز السلطة . هذا الى جانب أن الأحزاب كتنظيمات سياسية هى الضمان الأول ضد الاستبداد ووجود معارضة منظمة من قبل أحزاب المعارضة يعد الأساس الديموقراطى فى الرقابة على السلطة وضمان عدم شططها . يضاف إلى هــــذا أن الأحزاب كتنظيمات سياسية طوعية هى المسئولة عن العملية التنشئة السياسية لأبناء المجتمع وتتسم الأحزاب كتنظيم سياسى بدرجــــة عالية من التنظيم الداخلى وتتسم بوضع دستورى يخول لها حق تعبئة الرأى العام والنضال للوصول إلى السلطة

من أجل تنفيذ برنامج معين ينبثق عن تصورها لطبيعة النظام السياسي في المجتمع وشكل الحكم وعلاقة السلطة بالجماهير وأسلوب ممارسة الحقوق السياسية وطبيعة النظام الاقتصادي المنشود للمجتمع ، الى جانب تصور معين لحقوق الجماهير الإجتماعية فى مختلف المجالات التربوية والصحية والتأمينات ... الخ . هذا إلى جانب أن رقابتها الدستورية على الحكومة والسلطة يضمن عدم الاستبداد ويتيح حق الرقابة الشعبية على السلطة .

ويمكن القول بأن ظهور النظام الحزبي ارتبط بظهور ونمو عمليات التنمية السياسية في اوربا الغربية ، فقد ظهر هذا النظام منذ فترة لا تزيد عن القرن ونصف القرن . وإذا كانت الأحزاب المتعددة ترتبط داخل أى مجتمع بنظام دستورى محدد ، فان فكرة الدستور نفسها تعبر عن تحول سياسى عميق من حيث اختفاء التسلط الفردى وظهور الدولة كشخصية معنوية منفصلة عن شخصية الحاكم ووجود مجموعة من المبادىء العامة التى تحدد شكل الدولة وأسلوب الحكم وطريقه تقلد السلطة بأسلوب مشروع ، وحقوق وواجبات الحكام والمحكومين ، وضمانات المحكومين في مواجهة السلطة .. الخ . وهذ الأمر هو ماناضلت في سبيله الشعوب منذ عصر النهضة وماقامت من أجله العديد من الثورات في أوربا وفي مقدمتها الثورة الانجليزية التى دافع عنها جون لوك ثم تابعه فلاسفة الديموقراطية في أوربا أمثال روسو مونتسكيو وغيرهم .

ولعل ارتباط الأحزاب المتعددة داخل الدولة بالنصوص الدستورية هو ما يحقق تماسك المجتمع فى ظل الأحزاب المتعارضة المتعاقبة . فجميع الأحزاب داخل أي مجتمع تتفق على مجموعة من المبادىء الدستورية حول شكل الحكم

ونوعية السلطة وأسلوب تقلدها ، وإلا حدث تفكك وتحول مفاجىء داخل المجتمع مع سقوط حزب وتقلد آخر . وعلى هذا فالنظام الحزبى يتحقق من خلال الالتزام القومى بين قيادات الأحزاب . ويمكن القول مع « هوربو » ان مفهوم النظام الحزبى يرتبط بظهور فكرة الدولة . وان هذه الفكرة الأخيرة تشير إلى شكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسى . فالدولة هى المجتمع السياسى الذى يتحقق له درجة عالية من الاستقرار ، وينشأ بين أعضائه درجة من الالتقاء الفكرى والارتباط المعنوى ، والذى تتطور داخله أساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام .

وقد ظهرت عدة نظريات وآراء تحاول تتبع المراحل السياسية لنشأة الأحزاب ، فقد ذكر « فيبر » M. Weber ان الأحزاب كتنظيمات سياسية حديثه انبثقت عن الجماعات الارستقراطية فى الماضى ، التى أدت إلى ظهور ما أطلق عليه جماعات الصفوة الإقطاعية أو النبلاء ، ومع ظهور فكرة الانتخابات والديموقراطية النيابية بدأت عدة جماعات تتكون للتعبير عن رأى محدد تطور إلى برنامج ، اعترفت بها الدولة من خلال الدستور ، وهذه هى الأحزاب ، ويمكن القول أن الأحزاب السياسية الحديثة هى امتداد — يختلف من حيث الشكل والمضمون — للنوادى السياسية وتجمعات الصفوة فى الماضى ، وانها تعد ثمرة لظهور الدولة بالمفهوم الحديث ، وللأخذ بفكرة الدستور وانفصال السلطة السياسية عن شخصية الحاكم وظهور مفهوم الحريات الشخصية وحقوق الجماهير والقيود التى تحد من سلطة الحاكم ، واتساع نطاق النظام الانتخابى وانتشار حق التصويت... الخ . ومن الواضح أن هذه الأمور كلها — وغيرها — من أساسيات التنمية السياسية فى أى مجتمع .

وقد ظهرت عدة نظريات تحاول تفسير نشأة الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية غير رسمية (١٥) تحتل أهمية متزايدة عنـد دراسة التنظيمات السياسية أو النشاط السياسى أو ممارسة السلطة الرسمية ، أو أسس اختيار وعزل الحكام ، أو السلوك السياسى أو عملية صنع القرارات والقوى المؤثرة فيه ، أو العلاقة بين مراكز السلطه السياسية والجماهير .

فالحزب كما يعرفه « إدموند بيرك» E, Burk يتمثل فى مجموعة من الأفراد المتحدين الذين يسعون سعيا مشتركا من أجـل تحقيق الصالح القومى ، على أساس مجموعة من المبادىء المشتركة التى يتفقون عليها . وعلى هذا فالحزب يتمثل فى تنظيم يضم مجموعة أعضاء يوجههم قيادة يحاولون الوصول للسلطة من أجل تطبيق برامج رسمها الحزب فى كافة النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسيه يحقق من خلالها مصالح المجتمع وفقـا لعقيدة الحزب أو بنائه الأيديولوجى ويمكننا تصنيف أهم التيـارات التفسيرية التى طرحت فى مجال نشأة الأحزاب فيما يلى :

أولا : التيار السيكولوجى: ويمكن إرجاع هذا التيار إلى سير هنرى مين» H. Maine ومن أهم أنصاره « لويل » Lowell . ويحاول أنصار هـذا التيار ربط ظهور الأحزاب بالطبيعة الإنسانيـة وحاجات الإنسان إلى الانضمام إلى تجمعات والدخول فى تنافس وصراع مـــع الآخرين . ويذهب « مين » و « لويل » إلى أن النـاس ينقسمون إزاء ظاهـرة التغيير إلى قسمين ، الأول الذين يشجعون على التغير أنصار قوة التغيير Changing force) وهم مايطلق عليهم « لويل » التحرريين Liberals والثانى هم أولائك المقامون للتغيـــير Resistance force وهم أنصار أيديولوجية الحفـــاظ على الأوضاع القائمـة

Status quo ideology ، وهذا هو ما أدى إلى ظهور الأحزاب الراغبة في التغيير ، والأحزاب المحافظة (١٦) .

ثانيا : التيار الاقتصادى : ويمكن ارجاع هذا الإتجاه تاريخيا إلى أرسطو الذى قسم الناس إلى جماعات سياسيه على أساس المصالح الإقتصادية والاجتماعية ويتبنى هذا الإتجاه «جيمس مادسون» الذى اتفق ـ فى دراسة له عن الفدراليه ـ مع أرسطو ـ فى إتخاذه أسلوب الحياة ومصدر الدخل ومقداره كمعايير لدراسة انقسامات الناس سياسيا داخل المجتمع . ويمكن إدراج النظرية الماركسية التي تحاول دراسة الأحزاب من منظور علاقات الانتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية . فالمعيار الأول للانقسام السياسي في نظر هذه النظرية هو الموقف من الملكية .

ثالثا : الاتجاه النيابى : وأهم ممثلى هـذا الانجاه « موريس ديفرجيه » M. Duverger ، الذى يؤكد أن نشأة الحزب السياسى ارتبطت تاريخيا بظهور الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية . وقد ظهرت الجماعات البرلمانية مع ظهور النظام البرلمانى نفسه . فمع وجود الاتصال المستمر بين الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية بدأت فكرة الأحزاب السياسية تظهر إلى الوجود ثم وصلت بعد تطورها إلى التنظيمات الحزبية كما نفهمها الآن . وبعد هذه الخطوة الأولى أخذت فكرة المصالح الشخصية تأخذ مكانها فى الواقع السياسى ، وهكذا ارتبطت المصالح الشخصية ـ فى نظر «دفرجييه» بتكوين الجماعات البرلمانية ، وذلك من أجل الدفاع والحفاظ على مصالح أعضائها ومصالح الناخبين ، ثم تطور التصور السياسى ليأخذ شكل الحزب الذى يعبر عن مصالح مجموعة من الجماعات ، والذي يسعي للوصول إلي السلطة لتطبيق برامجه وسياساته ،

رابعا : اتجاه التطور الحضارى : ويمثله أغلب علماء الاجتماع، الذين يربطون ظهور التنظيمات الحزبيه - تاريخيا - بالتطور الحضارى داخل المجتمعات ، وبظهور وانتشار التعليم ونمو حركة التنقل الاجتماعى والمهنى ، وظهور فئات جديدة راغبة وقادرة على المشاركة السياسية وهكذا يربط انصار هذا الاتجاه بين ظهور الأحزاب وبين حركات التعليم والتحضر والتصنيع والانفتاح الطبقى والحراك الاجتماعى والمهنى ... الخ[١٧].

خامسا : الاتجاه التاريخى ويحاول أنصاره الربط بين ظروف المجتمع التاريخى ومايظهر داخله من مشكلات وازمات - مثل ازمة الشرعية ، وأزمة التكامل وأزمة المشاركة ... الخ من جهة وبين تكوين الأحزاب من جهة أخرى . وترتبط الأزمات السياسية داخل المجتمع بمدى قدرة النظام السياسى على الاستجابة للحاجات الجديدة التى يخلقها من خلال ما يقوم به من تعبئة إجتماعية ، وما يحدثه من تغيرات فى مجالات التعليم والتصنيع والتحضر والخدمات ، ... الخ . وما يستتبع ذلك كله من إنتقال من الريفية فى اتجاه اكتساب الطابع الحضرى ، الأمر الذى يسهم فى ظهور ثورة التطلعات المتزايدة ويزيد من حجم الراغبين والقادرين على المشاركة الاجتماعية والسياسية . ويمكننا إيجاز أهم هذه الأزمات السياسية فيما يلى [١٨] :

١ - ازمة الهوية : وتنجم هذه الأزمة عن التحولات العميقة التى تحدث داخل المجتمع نتيجة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والانتقال من النسق الاجتماعى التقليدى أو الريفى إلى نسق أكثر حداثة وحضرية . وهنا تثار قضية الولاء ونوعية القيم الموجهة للسلوك ونوعية النماذج السلوكية المقبولة والمرفوضة ، كما تثار قضية الانتماءات والولاءات الاقليمية والقبلية والمحلية

والسلالية والطائفية ، تلك الانتماءات التى تتجه إلى الاختفاء خـــلال حركة التحول الانمائى لتحل محلهـــا ولاءات وانتماءات جديدة للدولة والقوميـة والوطنية ... الخ .

ب ـ أزمة الشرعية : وتتمثل في طرح مجموعة من التساؤلات حول مدى شرعية صناع القرارات السلطوية في المجتمع ، وهذه الأزمة تثار عادة خـلال مراحل الانتقال من التقليدية Traditionalism إلى الحداثة Modernity الأمر الذي يؤدى إلى إعادة النظر فى القيادات القبلية والطائفية والاتجاة نحو بنـــاء مؤسسات والانتقال إلى أساليب الحكم الرشيدة من خلال نظم كالانتخابات والاستفتاءات والرضي الجماهيرى والحكم من خلال مؤسسات شرعية ... وهنا تثار قضية الأحزاب والتنافس الحزبى على السلطة فى إطار النظم المشروعة .

جـ ـ أزمة التغلغل : ويقصد بها مدى سيطرة النظام السياسى على المجتمع بأسره ، ومدى قدرته على أعمال القوانين التى تصدرها السلطة المركزية على جميع قطاعات المجتمع ووحداته الجغرافية المتباينة ، مثـــل قوانين الضرائب والتعليم والتجنيد ... الخ . وهـذه القضية تبرز بشكل واضح فى المجتمعـات القبلية التى تتعدد داخلهـا الولاءات القبلية المحلية . ولهذا فان من أهم عمليات التنميـة السياسية داخـل مثـل هـــذه المجتمعـات ، تحطيم الأطـر القبليـة Detribalisation من أجل توحيد الولاء للسلطة المركزية .

د ـ ازمة المشاركة : ويقصد بها تزايد حجم ونوعية الراغبين والقادرين على المشاركة فى صنـع القرارات والعمليات السياسية داخل المجتمـع نتيجة لعمليات التنمية المتعددة الاتجاهات ، وهنا تثار عدة تساؤلات أهمها ، ماهى القوى الاجتماعية الراغبة فى المشاركة فى العملية السياسية ؟ ومدى إمكان

تحقيق هذه المشاركة ؟ ومدى قدرة المؤسسات القائمة على تحقيق هذه المشاركة، ومدى حاجة المجتمع إلى مؤسسات جديدة يمكن أن تتم خلالها عملية المشاركة ؟ وما هي نوعية المطالب الجديدة ، أو ما يطلق عليها البعض ثورة التطلعات المتزايدة ؟ ومن المعروف أن عمليات التنمية والتحولات الاجتماعية تؤدى إلى تغيرات قد تكون عميقة فى بناء الصفوات ، حيث تسقط صفوات معينة - كالأمراء وكبار ملاك الأرض ... - وتبرز صفوات أخرى - كالصفوة البيروقراطية والمهنيين وأصحاب المشروعات الخاصة ... . وهنا نتساءل عن نوعية الصفوات الهابطة والصاعدة .

هـ - ازمة التوزيع : وترتبط هذه الأزمة بمدى قدرة النظام السياسى على التوفيق بين الاعتبارات الفنية والاقتصادية فى توزيع الثروة ، وبين الاعتبارات الاجتماعية ومفهوم العدالة السائد داخل المجتمع .

وهناك العديد من الأحزاب التى ظهرت داخل دول العالم الثالث خلال نضاله ضد المستعمر ، ثم استمرت بعد الاستقلال ، وهناك العديد من الأحزاب التى ظهرت فى ظل الاستقلال والتى فرضتها الظروف التاريخية .. وأيا كان التفسير ، فانه من المتفق عليه أن نشأت التنظيمات السياسية الحزبية ارتبط بظهور فكرة حقوق الجماهير فى مواجهة سلطة الحكم وظهور النظم الانتخابية والبرلمانية ... ، وهى تختلف من حيث النشأة باختلاف ظروف كل دولة .

ويجب أن ننبه أن بعض النظم الشمولية الدكتاتورية فى شرق أوربا تأخذ بنظام الأحزاب المتعددة ، ولكنها كلها تنبثق من النظام الماركسى ، وهنا لا يصبح التعدد تعبيراً عن الاختلاف الأيديولوجى أو حرية الرأى وإنما هو تعدد شكلى أكثر منه ظاهرة لها مضمونها الموضوعى . ويعود ذلك الحكم

من الدول النامية أشكال متعددة من الحزب الواحد ـ أنظمة شمولية ـ تحت مسميات متعددة . وعادة ما يبرر هذا الوضع فى ظل عدة إعتبارات مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية وتعميق الولاء للوطن وقمع الصراعات الطبقية، إلى جانب ضرورات واعتبارات التنمية وسيادة الرضا الشعبي العام حول أهداف حركة التنمية ، كما يفسرها البعض بأنها تعد إمتداد للحركة الوطنية في فترة الكفاح ضد الاستعمار . غير أن سيادة التنظيمات الأحادية أو الحزب الواحد يطرح ـ كما يذهب بعض الدارسين ـ عدة تساؤلات أهمها .

ا ـ هل يمكن أن تمارس الديموقراطية في ظل سيادة الحزب الواحد أو الرأى الواحد ، ثم هل يسمح بتعدد الآراء داخله فعلا .

ب ـ مدى تحول أجهزة الحزب الواحد إلي أجهزة بيروقراطية ، وما هى علاقته بالجهاز الادارى في الدولة . وقد لاحظ بعض الباحثين إن القيم والمعايير البيروقراطية قد سيطرت على الكثير من نظم الحزب الواحد ، الأمر الذي أدى إلى تحولها من تنظيمات سياسية إلى أجهزة بيروقراطية مثل الأجهزة الحكومية .

جـ ـ مدى شيوع الفساد السياسى داخل الحزب مثل التسلط واستغلال النفوذ ـ خاصة في غياب أحزاب معارضة ناقدة من الخارج، وفى غياب تقاليد راسخة للعمل السياسي وعدم ظهور رقابة شعبية فعالة وناضجة وعدم وجود أحزاب منافسة .

د ـ مدى امكانية تحقيق المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع الراغبة والقادرة على المشاركة ـ خاصة إذا لم تكن مؤمنة فعلا بأيديولوجية الحزب الواحد المفروض .

وتجمع أغلب الدراسات السياسية الحديثة مثل دراسات « ميشلز» Michels عن الأحزاب السياسية ، ودراسة « برايس» Brice عن الديموقراطيات الحديثة، ودراسة «الموند» Almond عن تطور مداخل دراسة الأنساق السياسية وغيرها من الدراسات ، على الدور الهام الذى تلعبه الأحزاب السياسية فى ترشيد عملية التنشئة السياسية Political socialization لأبناء المجتمع ، الأمر الذى يسهم فى ترشيد أو توجيه أو تكوين رأى عام خاصة فيما يتعلق بقضايا المجتمع الأساسية التى تمس صالح الجماهير أنفسهم كأسلوب الحكم وطريقة الوصول إليه والقوانين التى تحكم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع مثل قوانين الضرائب والتعليم والصحة والأجور ... الخ . يضاف إلى هذا أن الأحزاب هى الإطار المشروع القادر على اجتذاب الجماهير للمشاركة السياسية فى صنع أو فى تشكيل القرارات السياسية العليا ، مع ترشيد هذه المشاركة وجعلها أكثر فعالية. وتتضح أهمية هذه الأمور بشكل خاص داخل الدول الناميه التى ظلت الجماهير فيها بعيدة عن السلطة السياسية وعملية صنع القرار ، التى كانت قاصرة على مجموعة من الصفوات التقليدية ـ قبلية أو اقطاعية أو دينية ـ داخلية اوخارجية ... الخ — وعادة ما تقوم الأحزاب فى الدول النامية — من خلال لجان الأعلام او الدعوة والفكر ... الخ . بمحاولة تشكيل اعضائها فكريا وسياسيا وتمهيدهم للمشاركة الواعية فى رسم سياسه الحزب والمجتمع كله إذا ما اتيح للحزب الوصول للسلطه — بالأساليب المشروعه — يضاف إلى هذا ان هذه الأحزاب تسهم فى توعية الرأى العام من خلال عقد ندوات لمناقشه القوانين المقترحه او المقترح تغييرها .

يضاف إلى هذا كله أن الأحزاب السياسيه تسهم إسهاما واضحا فى ترشيد

القوانين والقرارات السياسية العليا ، تلك التي تمس مصالح النـاس في المجتمع - مثل قوانين الضرائب والأجور والتأمينات والتعليم والصحة ... الخ ، من خلال قياس الرأي العام والوقوف على آراء الجماهير تجـــاه القضايا السياسية والاجتماعية واعتماداً على نتائج هذه القياسات تصدر القرارات والقوانين وتعبيراً عن الواقع ، وقد يتضح أن الرأي العام غير رشيد ويحتاج إلى تغيير من أجل تطبيق مجموعة من القوانين اللازمة لتنمية المجتمع ، وهنا يسهم الحزب في ترشيد الرأي العام بحيث يمكن تقبل الإجراءات والقوانين اللازمة للتنمية .

ويمكننا القول مع العديد من الباحثين بأن هناك رابطة قوية وواضحة بين النظام الحزبي والنظام الديموقراطي ، على اعتبار أن ممـارسة النشاط السياسي بشكل حر بحيث يستطيع الناس التعبير عن آرائهم بحرية ورشد ، هو الأساس الأول للنظام الديموقراطي .

وإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بعدة وظائف هامة ومتعددة - تعليمية واقتصادية وثقافية ... الخ ، فان أهم الوظائف التي يؤديها الحزب هي في المحل الأول الوظيفة السياسية . فالحزب يسهم - كما أشرت - في تنمية الوعي السياسي لدي الجماهير ويسهم في ربطهم بعمليات صنـع القرار كحلقة وصل بين الرأى العام ومطالب الناس ، وسلطات اتخاذ القرارات ، أو كحلقة ربط بين الناخبين والجهاز السياسي الرسمي ، وذلك بافساح المجال أمامهم لابداء الرأى ومناقشة مشروعات القوانين وتعديلها وتقديم المقترحات . وحـين يقوم الحزب بدور المعارضة ، فانه يقوم بدور هام وأساسي في الرقابة ومحاسبة الحكومة والنقد البناء - إذا ما توافر الإخلاص لدي زعامات الحزب .

وقد وجهت عدة انتقادات إلى الأحزاب السياسية ، أهمها انهـا تضعف الوحدة القومية ، وان بعضها قد يستخدم أساليب غير سويه من تضليل الجماهير أو أساليب غير أخلاقية - مثل تزييف الانتخابات فى حالة وجوده فى السلطة - من أجل الوصول إلى السلطة ، واسهـام بعضها فى الفساد السياسى ومحاباة الأعضاء ... الخ . غير أن هـذه الانتقادات لا توجه إلى الأحزاب كتنظيمات سياسية شعبية وإنما توجه إلى أخلاقيات القيادات الحزبية ما زالت هى الأسلوب الوحيدة لممارسة الديمقراطية ، بشرط أن تكون تلقائيـة وحرة ويـتم بينها التنافس الشريف ويكون وصول أحدها للسلطة يتم الانتخابات الحرة ، وتظل الأخرى فى موقف الرقابة الشريفة والمحاسبة الواعية . ويمكن القول بأن نجاح التجربة الحزبية يتوقف على مـــدى وعى الجماهير وكفاءة القيادات الحزبية واخلاصها فى سعيها لتحقيق الصالح العام

التنمية السياسية وفكرة الدولة :

ترتبط التنمية السياسية بظهور فكرة الدولة حسبما يحـددها « هوريو » كشكل أكثر تطوراً من أشكال المجتمع السياسى ، حيث تنفصل السلطة ذات السيادة عن شخصية الحكام ، وحيث تتحول السلطة إلى وظيفة أو مجموعـة مهام وأدوار تؤديها الجماعة السياسية العليا بناء على مجموعـة إجراءات رشيدة وطبقا لمجموعة من المعايير الموضوعية العقلية . وقد احتل موضوع الدولة أهمية كبرى فى الفكر السياسى والسوسيولوجى ، طالما أنها ترتبط بظاهرة السلطة وهى عملية اجتماعية أو احدى الضرورات الاجتماعية الأساسية Social imperatives فظهور الجماعـة والمجتمع المنظم بلازم لتوافر مجموعـة من الضوابط الاجتماعية المنظمة لسلوك الأعضاء وعلاقاتهم وأدوارهم. وإذا كانت السلطة ظاهرة اجتماعية

فهى تتسم بالنسبية والتاريخية والتغير، بمعنى أنها تختلف من حيث شكلها وطبيعتها وحدودها وأسلوب الحصول عليها ... الخ . باختلاف المجتمعات وموقع كل منها من سلم التطور الحضارى وباختـــلاف نظم كل مجتمع ، خاصة النظامين الاقتصادى والقيمى .

ومع ظهور الجماعة المنظمة تظهر فكرة السلطة وينقسم الناس إلى قسمين، الحكام والمحكومين . ويقول آخر فان ظهور الجماعـة السياسية يرتبط بالتباين السياسى Political differentiation حيث يظهـر انقسام فى طبيعـة المراكز والأدوار الاجتماعية التى تتعلق بسلطة إصدار القرار وممارسة الحـكم والطاعة وتنفيذ الأمر . وهذا يعنى أن ظهور الجماعة المنظمة يعنى ظهور المجتمع السياسى ولنا هنا أن نتساءل عن طبيعـة العلاقة بين المجتمع السياسى Political society من جهة ، وبين مجتمع الدولة State من جهة أخرى. وهنا نجد انقساما واضحا إزاء هذه العلاقة يمكن عرضها بايجاز فى إتجاهين أساسيين هما (١٩) .

الاتجاه الاول : وهو إتجاه الربط بين مفهومى المجتمع السياسى والدولة ، ويمثله « دوجى » الذى يذهب إلى أن مفهوم الدولة يعد مرادفا لمفهوم المجتمع السياسى ، فالدولة ظاهرة اجتماعية تلقائية تظهر مع توزيـع أدوار مجموعة من الأفراد أعضاء الجماعة إلى حكام ومحكومين. وهو بهذا يرى أن كافة المجتمعات — بدائية أو متقدمة — تشكل دولا بالمعنى الاصطلاحى، طالما أنها تحقق درجة من الانقسام السياسى الملازم لظهور المجتمع السياسى ، أو حتى لتحقق مفهوم الجماعة أو المجتمع .

الاتجاه الثانى : وهو إتجاه الفصل ويمثله « هوريو » الذى يذهب إلى

أن مفهوم الدولة يشير إلي شكل أكثر تطوراً من اشكال المجتمع السياسى :
فالمجتمع السياسى الذى يتحقق له الاستقرار ، وينشأ بين اعضائه حد معين من الالتقاء الفكرى والارتباط المعنوى ، والذى تتطور داخله اساليب معينة لتقلد السلطة غير القوة والحرب ، حيث تنفصل السلطة عن شخصيات الحكام ، يطلق عليه مجتمع دولة .

ولا شك أن عملية انفصال السلطة عن شخصية الحاكم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية من منظور التنمية السياسية التى ترتبط بالاستقرار السياسى وبالحكم الديموقراطى والمشاركة الشعبية الواعية فى صنع القرارات . فانفصال السلطة عن شخصية الحاكم يعنى رفض التفسيرات الثيولوجية او الكاريزمية للسلطة ، كما يفصل السلطة عن الطابع الشخصى للحاكم او عن القوة المادية الغاشمة ، إلي جانب ان هذا الانفصال يعد في مقدمة الضمانات ضد الاستبداد والتسلط . وقد ارتبط هذا الانفصال تاريخيا بفكرة الدستور . فقد كانت السلطة فى المجتمعات القديمة تعد حقا شخصيا للحاكم ترتبط بارادته ، وقد وصلت حداً خاصة فى مجتمعات الشرق القديم ـ اعتبر الحاكم إلاها ، او مفوضا من قبل الإلاه ـ كما حدث خلال فترة العصور الوسطى فى اوربا . وارتباط السلطة بشخصية الحاكم لا تتفق مع فكرة الاستقرار السياسى ،حيث تفتح الباب للصراع والتطاحن بين الأقوياء على تولى السلطة ، وهو احد ملامح التخلف السياسى . ومع تطور الوعى السياسى والاجتماعى والحضارى للشعوب، ناضل الناس من اجل اعتراف الحكام بحقوقهم ووضع ضوابط معينة يجب على الحكام الالتزام بها . ويرجع هذا تاريخيا إلى الثورة الانجليزية وكفاح « كرومويل » الذي استطاع من خلال نضاله الحصول على العهد الأعظم او

« الماجنا كارتا » الذى كان بمثابة مقدمة لكل الدساتير التالية . وهكذا نشأت فكرة الدولة ككائن معنوى أو كتجسيد قانونى للشعب . فالحكومة تتألف من مجموعة الأشخاص الذين يقومون بأدوار الحكام ، وهم ليسوا أصحاب السلطة ، ولكنهم يمارسونها باسم الشعب وبارادته وفي ظل مجموعة من الضوابط القانونية التى يحددها الدستور ، وإلا اعتبروا حكاما غير شرعيين .

وهكذا نرى أن فكرة انفصال السلطة عن شخصية الحكام ، قد ارتبطت بنمو الوعى الديموقراطى منذ عصر النهضة ، وبكفاح الشعوب ضد التسلط الملكى في أوربا ، وهكذا ترتبط فكـرة الدولة بالدستور والديموقراطية وحقوق الجماهير وضمانات حرياتهم في مواجهة الحكام ، وبالاستقرار والأمن ... الخ . وهي كما رأينا المتغيرات الأساسية في التنمية السياسية .

التنمية السياسية والتغير الاجتماعى :

تكشف العديد من الدراسات الميدانية أنه يوجد داخل كل نسق اجتماعى نوعين من القوى الاجتماعية ، القوى المحافظة الرافضة للتغيير Resistent Force والقوى الدافعة إلى التغيير Changing Force . وطبقـا لنظرية بارسونز فى النسق الاجتماعي، فان كافة الانساق – مثل نسق الشخصية والنسق الاجتماعى والنسق الثقافي والنسق العضوى – تشترك من حيث انقسام كل منها إلى مجموعة من الأنساق الفرعية وهى (٢٠) .

ا – نسق فرعي يحقق وظيفة التكيف Adaptive subsystem

ب – نسق فرعي يحقق وظيفة تحقيق الهدف Goal achievement

جـ – نسق فرعي يحقق الحفاظ على النموذج القائم Pattern maintainance ،

د ـ نسق فرعى يحقق التكامل بين الأجزاء Integrative subsystem

وعلى هذا الأساس تعد وظيفة الحفاظ على الأوضاع القائمة وظيفة كامنة في بناء النسق الاجتماعى ذاته ، غير أن هذا لا يمنع من حدوث تغيرات بفعل قوى داخلية أوخارجية ، ويؤكد « برتراند» Bertrand ان التغير الاجتماعي ينبثق أساسا داخل أى مجتمع نتيجة للتوترات والصراعات التى تظهر داخله ، وهكذا يمكن تفسير التغير فى ضوء فكرة التوتر والصراع واتجاه من لهم مصلحة من التغيير إلى تغيير الوضع القائم تحقيقا لهذه المصلحة .

وهناك من الباحثين مثل « كارل دويتش » من حاول دراسة قضية التغير السياسى داخل المجتمعات من حيث مصدر التغيير داخلى نتيجة للصراع ، أو خارجي نتيجة لفرض قوى خارجية أو كاستجابة لتحديات خارجية معينة أو نتيجة لاحتكاك ثقافى بثقافات مختلفة . كذلك فانه يحاول دراسة التغيرالسياسى من زاوية دينامية انتشار التجديدات كأن تبدأ التغيرات من الحضر إلى الريف، أو من العاصمة إلى الأقاليم ، أو من الطبقات العليا إلى الطبقات السفلى... ، هذا إلى جانب دراسة نوعية التغير , هل هو تغير ثورى مفاجىء ، أو هـو تغير تدريجى ، بمعنى هل حدث انقلاب وتغير مفاجىء فى توزيع القوة السياسية وسلطات اتخاذ القرار ، أو كان هذا التغير بطيئا وتطوريا ، وما هى العلاقة بين المتغيرات السياسية ـ فى مجال سلطات اتخاذ القرار ـ وبين التغيرات فى القيم والاتجاهات والسلوك السياسى داخل المجتمعات بدراسة حركات التغير السياسى ومنطلقاته داخل الدول ، فقد يحدث التحول السياسى بفعل وصول حزب إلى مصاف السلطة بالأساليب المشروعة ويحاول تطبيق برنامجه الذى يختلف عن برنامج الحزب السابق ، وقد يكون التغير السياسى ناجما عن تزايد آثار حركة

التعليم واتساع نطاق التصنيع والحضرية . كذلك فقد ينجم التغير السياسى بفعل انقلاب أو ثورة عسكرية كما يحدث فى الكثير من الدول النامية .

كذلك يهتم العلماء بدراسة نتائج التغير السياسي خاصة ذلك النوع الناجم عن التعبئة السياسية Political mobilization ، وقد يؤدى التغيير إلى تغير الصفوات السياسية والقوى السياسية والاقتصادية التى تسهم فى تشكيل القرارات العليا ، ونوعية الفئات التى تتدهور قوتهم السياسية ـ مثل الصفوات التقليدية وكبار ملاك الأراضى فى بعض الدول ـ ونوعية الفئات الراغبة فى المشاركة السياسية ، وسواء على مستوى صناعة القرارات أو تشكيل هذه القرارات من خلال تنظيمات حزبية أو جماعات مصلحة أو ضغط ، أو على مستوى المشاركة فى الانتخابات أو المشاركة بالرأى والنقد... الخ . وهذا يعنى أن التغير السياسى قد يحدث تغييراً فى خريطة توزيع القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على مستوى المجتمع . وعلى أن هذا التغير قد يثير مشكلات أمام السلطات السياسية ، حيث قد تظهر فئات جديدة ـ غالبا من الجماهير ـ تتزايد مشاركتها فى مجال السياسة وبالتالى تتزايد التطلعات والمطالب التى تقف فى وجه تحقيقها طبيعة الامكانيات القائمة ، الأمر الذى يثير عدة مشكلات أمام السلطات السياسية ، مثل مشكلات الاسكان والتعليم والصحة والاحتقان الحضرى والرعاية الاجتماعية ... الخ . فالمطالب الجديدة التى يعبر عنها بعض الباحثين بتعبير « ثورة التطلعات المتزايدة Revolution of rising expectations » يتطلب اعادة بناء نظم الادارة والتنظيمات البيروقراطية والأخذ بنظم التخطيط ، كما تتطلب مجموعة من الكوادر الفنية والإدارية ، إلى جانب الامكانيات المادية والمالية التى عادة ما لاتكون كافية داخل أغلب الدول النامية .

وكثيرا ماتكون هـذه المطالب او التوقعات تتعلق ببعض الأمور ذات الطابع الايديولوجى - خاصة في المناطق القبليه او المجزأه - مثـل الطابع أو الهوية القومية ، كذلك قد تثير مدي كفاءة التنظيمات السياسية القائمـة فى بعض الدول - خاصة ذات الطابع القبلى أو الدينى او العرفى أو الدكتاتورى - فى مواجهة حاجات الجماهير المتزايدة ، الامر الذى يثير الحاجة إلى تنظيمات أكثر كفاءه.

وتختلف استجابة السلطات الحاكمة لثورة التطلعات المتزايدة للجماهير، فقد تكون استجابة قامعة من خلال الإرهاب والتسلط والحـكم الدكتاتورى كما حدث فى بعض الدول الافريقية والدول الماركسية ، كذلك قد تحاول بعض السلطات احتواء هذه المطالب ، كذلك قد تحاول مواجهتها مواجهةموضوعيه من خلال التخطيط ورسم البرامج المؤدية إلى تحقيقها ديموقراطيا مـن خلال مؤسسات متخصصه وحره.

وهكذا فان الدراسه العلميه للتغير السياسى يتطلب طـرح مجموعة من التساؤلات الهامه مثل - ماذا يتغير ، وكيف - وفى أى اتجاه - وماهى القوى الاجتماعيه الدافعة للتغيير ؛ وماهى استجابة بقية القوى الاجتماعيه وموقفهامن التغيير ، وماهو معدل التغيير ، وماهى نتائجه ، وماهو موقع الجماهير من هذا التغيير، وماهو موقفها منه، ثم ماهى طبيعة الصفوات السياسية الهابطة والصفوات الصاعدة ، وماهى أساليب السلطة فى مواجهة ومـدى قدراتها على مواجهة نتائج التغيير ، وماهـو اثر التغيير على القيم والاتجاهات والسلوك السياسى للمواطنين ، ... الخ

مراجع الفصل الرابع

1 — Apter D. The Politics of modernization : University of Chicago press 1965

Ponsioen : National development, A Sociological contribution : Noriton the Hague 1968

Eisenstadt : Mobernization : protest and change : Prentice Hall 196 .

Almond, G. A and James, S. Colman : The politics of beveloping areas : Princiton 1960

٢ ـ انظر دراسة :

Gargi Dut : Rural communes in China Ásia publishing house 1968.

٣ ـ ارجع إلى مذكرة غير منشورة عن التنمية السياسية للدكتور علي الدين هلال .

4 — Macliland . The achieving society : Princiton 1961

٤ مذكرة الدكتور علي الدين هلال السابق الإشارة إليها .

٥ ـ ارجع إلى الدراسات الآتية :

Almond and Bringham : Comparative politics : A developmental approach : Boston 1966

Binder : Poltical development in changing society-Univ of californiapress 1962

6 — Lipser, Symor M. : Tureaucracy and Social reform : in Wrong and Gracy (eds) Readings in introductory Sociology. The Macmillan Co. New York 1968 pp. 380—385

7 — Brewer and Ronald : political develorment and change : The Free press Macmilan ; London 1975

٨ ـ انظر مذكرة على الدين هلال وانظر أيضا:

Nettle, Peter : Political mobilization, London 1967

٩ ـ ارجع إلى كتاب المؤلف بعنوان علم اجتماع التنمية ـ دراسة في اجتماعيات العالم الثالث ـ الدار القومية ـ سنة ١٩٧٤ .

10 — Ziettin, I. Ideology and the development of Sociclogical theory prentice Hall 1968 Cgap.

ومن أهم دراسات الصفوة في علم الاجتماع

Bottomore, T. B. Elite and society. Penguine 1966

Pary : Political elites, George Allen-London 1969

11 — Zietlin : op. cit. p

12 — Mosca

13 — Bottomore : op. cit.

١٤ لدراسة العلاقة بين الأحزاب والتنمية السياسية ارجع الى :

Michels : Political parties : asociological study of Oligarchical tendencies in modern democracy : N. Y 1959

Epstien J. D Political parties in Western democracies : Prieger. 1967

١٥ ـ انظر مذكرة د. على الدين هلال السابق الإشارة اليها، وانظر أيضا دراسة د. ابراهيم درويش بعنوان « النظام السياسى الصادرة عن دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص ١٥١ - ١٧٦ .

16 — Lowell A. Public opinion in war and peace Harvard univ. 1923,

17 — Weber, M : Class, Slatus. Party, in Olsen : (ed) op. cit. pp. 305–309

١٨ ـ انظر مذكرات على الدين هلال السابق الإشارة اليها .

١٩ ـ د. عبد الحميد متولى ـ القانون الدستورى والأنظمة السياسية ـ الجزء الأول ـ الطبعة الثالثة ـ دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٢٤ – ٥٦ .

20 — Mc Leish J. The theory of Social change : Four Views considered : Routledge anp Kagan paul 1969 p. p. 18–52

21 — Brewer etal : op. cit.

الفصل الخامس

التنمية السياسية والتنمية الادارية

١ ـ مقدمة حول تصور البيروقراطية والادارة فى علم الاجتماع

٢ ـ ربط التنمية السياسية باختفاء الادارة البيروقراطية (التيار الماركسى)

٣ ـ ربط التنمية السياسية بتزايد التحول االبيروقراطى داخل المجتمع (التيار القيمى الغربى)

٤ ـ ربط التنمية السياسية بتزايد الاتجاه الأوليجاركى داخل المجتمع والتنظيمات (نظرية ـ ميشلز) .

٥ ـ مناقشة نقدية للاتجاهات الكبرى فى دراسة البيروقراطية وتحليل أمراض التنظيمات

٦ ـ مشكلات التوافق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم .

٧ ـ أساليب مواجهة مشكلات البيروقراطية وأمراض التنظيمات

٨ ـ مراجع الفصل الخامس

يمـكن القول بأن البيروقراطيـة كمفهوم مختلف عليه أشد الاختلاف بين الباحثين وبين العامـة ، فالبعض يشير الي المفهوم على أنه مرض من أمراض الإدارة ، وإلى أنه يشير إلى الاستبدادية والطبقية والتعقيد وكثرة الـلوائح والقوانين المعقدة والتي تؤدى إلى ضياع الهدف النهـائي . كذلك فان مدلول كلمة البيروقراطية يختلف من مجتمع لآخر ، فالأوربيون غالبـا ما يتحدثون عن البيروقراطية كما يتحدثون عن حالة الجو أو كشيء عادى وضرورى ومهم وليس كشيء فاسد أو كظاهرة مرضيـــة ، بينما ينظر الأمريكيون إلى البيروقراطية كشيء مرضى مكروه ، خاصة إلى ما عرفت (البيروقراطية) .

والواقع أن اصل كلمة « بيروقراطية » غـــير واضح تماما ، فهى وإن كانت ترجمـــة للمصطلح الانجليزى Bureacracy ، فانه لو اردنا تحليلها إلى اصولها الأولى لوجـدنا ان النصف الأول فيها يرجـع إلى كلمة لا تينية هى « Burrus » وتعنى اللون الداكن المعتم الذى يتناسب مع الهيبة ، إلى جانب انه يشير إلى معنى آخر هو التستر على الأعمال السيئة ، وكلمة La bure كلمة فرنسية قديمة تعـبر عن نوع معين من الأقمشة يستخدم لغطـاء للمكاتب التى يجتمع حولها رجال الحكومة ، ثم أطلقت كلمة Bureau بعد ذلك على المكاتب أما المقطع الثانى من الكلمة Crat فانه يعنى السلطة أو الحكم ، وعلى هـذا فان كلمة « بيروقراطية » تعنى اشتقاقا « ممارسة الحكم أو السلطة من خــــلال المكاتب . ويرجح كثير من الدارسين اطلاق هذا المصطلح إلى وزير التجارة الفرنسى فى القرن الثامن عشر « فنست دى جورنيه » De Gournay .

وقد ارتبطت الدراسة العلمية للبيروقراطية بالتحليلات التى قدمها عالم الاجتماع الألمانى « ماكس فيبر » M. Weber الذي قدم النموذج المثالي للبيروقراطية ،

والذى أوضح أن المجتمعات الحديثة تتجه نحـو تحقيق الصياغة البيروقراطية الكاملة (١) .

ويمكن القول بأن البيروقراطية نمط معين من التنظيمات التى تقام وفقـا لنموذج بنائى معين ، والتى تسعى نحو تحقيق أهـداف محددة . وأهم ما يميز التنظيمات اعتمادها على التقسيم المحـدد للعمل وتوزيع الأدوار بشكل دقيق على أعضائها، وتدرج المراكز والسلطات وأدوار القوة مع تحديد دقيق المسئوليات والاختصاصات، مع وجود مركز أو أكثر من مراكز القوة يتولى الاشراف على التنظيم ومراقبة أعماله وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه ، وضمان استمرا التنظيم وتجديده ورفع كفايته من خلال تغيير مراكز الأعضاء ، وضم أعضاء جدد اليه طبقا لمعايير معينة أهمها التخصص والخبرة الفنية (٢). وهذا يعنى أن التنظيم البيروقراطى هو تنظيم رسمى يتمثل فى بناء يحاول التنسيق بين العمـــل أو الأعمال المطلوب انجازها من جهة وبين القدرات والامكانات اللازمـة من جهة أخرى ، وفى هذا الاطار يتم تقسيم الاعمـال والادوار والمراكز والسلطات والتخصصات وتحقيق التنسيق بينها مـــع وضع القواعد واللوائح والشروط ومعايير الالتحاق والترقى والأداء ... الخ . بشكل يمكن معه تحقيق الاهداف الموضوعة بأدق وأفأ شكل ممكن. وكلما زادت الاعمال المطلوب اتمامها وعظمت الاهداف المطلوب تحقيقها برزت أهمية الإدارة بعملياتهـا المختلفه من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة(*)، وزادت المسئوليات والمناصب الإدارية وتشابكت

(*) يتضمن التخطيط تحديد الأهداف ورسم السياسات والتنبؤ ووضـع الميزانيات التقديرية واقرار الاجراءات ووضـــع البرامج الزمنية ، ويتضمن التنظيم تصميم الهيكل التنظيمى وتنميـة الهيئة الادارية ، أما التوجيه فانه يتضمن ارشاد المرؤوسين فى تنفيذ =

وحدات التنظيم .

وهكذا يمكن القول بأن البيروقراطية هى نوع من التنظيم يتفق مع الاعمال الكبيرة المعقدة والمتعددة ، وهـــو بذلك تنظيم نموذجى مفروض أن يحقق الكفاية والفاعلية في أداء الاعمال (أى يساعد على اتمام الاعمال على خير وجه وبأقل وقت ومجهود وتكاليف) وبطريقة يشعر فيها الموظفون والاداريون بالرضا. ويشير « فيفنر» Pfiffner في كتابه عن الادارة العامة أن البيروقراطية هى تنظيم منهجي Systematic organization للأعمال Tasks والافـراد في شكل نمط يمكن أن يحقق بكفاءة أهداف النشاط الجمعى (٢).

وقد قدم « فيــبر » تصورا معينا للنموذج المثالى للبيروقراطية يقوم على عدة اسس يمكن عرضها وتوضيحها فيما يلى :

اولا : النظام الهرمى Hierarchy

ويتمثل فى ضرورة تعدد اجهزة الاشراف بشكل هرمى ، فكثرة الاعمال

أعمالهم ورفع حالتهم المعنوية ، وأخيرا فان الرقابة تتضمن تحديد المعايير الرقابية وقياس النتائج ومعرفة الانحرافات وأسبابها والعمل عــلى تلافيها . واذا كانت العملية الادارية تتضمن هذه العمليات الاربع ، فانه يمكن النظر اليها على أنها فى نهاية الامر عملية اتخاذ قرارات سواء كانت تتعلق بتحديد الاهداف أو رسم السياسات أو وضع افتراضات عن الاحوال فى المستقبل أو اقرار الاجراءات وتحديد البرامج الزمنية ، وسواء أكانت تتعلق ببناء وتصميم الهيكل التنظيمى أو تنمية الهيئة الادارية أو ارشاد المرءوسين ورفع معنوياتهم أو تحديد المعايير الرقابية وقياس النتائج وقبولها أو رفضها . ومن هـذا يتضح الاهمية المحورية للارادة . بهذا المفهوم الشامل خلال عمليه التحول الانمائى الشامل داخل الدول النامية .

وتشمها داخـــل التنظيمات الحديثة ـ صحية أو تربوية أو صناعية ... الخ ،
لا يمكن لإدارى واحد أن يشرف بمفرده عليها . فكل مدير له قدرة معينة على
الاشراف ، ويطلق على عـدد المرؤوسين الذين يشرف عليهم رئيس إدارى
واحد بنطـاق الاشراف Span of Control . ويتفق علماء الإدارة على أنه
يستحيل على الإدارى الواحد أن يشرف على أكثر من سبعة مرؤوسين إلا فى
حالات خاصة . وطبقا لمبدأ التسلسل الإدارى لا يجوز لأى شخص الاتصال
بسلطة غير تلك التى تليه مباشرة (أعلى أو أدنى) . فكل فرد له عدد من
المرؤوسين يخضعون لسلطته ، ولكل مرؤوس بدوره عدد من المرؤوسين حتى
نصل إلى قاعدة الهرم الإدارى ويكبر هذا الهرم كلما كبرت الأعمال وتعقدت.

ويسهم التسلسل الرئاسى ـ كوسيلة تنظيمية ـ فى تحقيق الترابط بـــين
الرئيس والمرؤوس ، وتحقيق تماسك وحدات التنظيم حتى فى أكبر التنظيمات
وأكثرها تعقيدا ، الأمر الذى يسهم في تحقيق وحدة التنظيم ككل وتماسكه ،
حيث يتلقى كل إدارى تعليماته من رئيسه فقط ويكون مسئولا أمامه فقط ،
وبدون التسلسل الرئاسى يحـــدث التفكك نتيجة تعدد الأوامر وتعارضها
وتضارب التعليمات وضعف الاشراف وعدم تحديد المسئولية .

ثانيا : قيام بناء الوظائف على أساس رشيد :

Rationalized Job Structure

ويقصد به تقسيم العمـل بشكل منطقى معقول وبحيث يكون كل منصب
مصحوبا بالصلاحيات القانونية اللازمة لتحقيق الأهداف الموضوعية . ويبرز
أهمية التخصص وتقسيم العمل مع تعقد التنظيمات تكنولوجيا واجتماعيا ، وينبثق

هذا الأمر من مبدأ وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب. فالتخصص الدقيق أمر ضرورى لزيادة الكفاية والفاعلية فى تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف. ويجب هنا أن تكون النظرة إلى الأمور نظرة موضوعية منطقية ، غير قائمة على أساس الانفعالات الفردية أو التمايزات العرقية أو الدينية أو الطبقية ... الخ .

ثالثا : الصياغة الرسمية لمكونات التنظيم : Formalization

وهذا يعنى ضرورة قيـام التصرفات والقرارات ومختلف الإجراءات على أساس قواعد مكتوبة وملزمة للجميع. فالإجراءات هى فى جوهرها الخطوات التفصيلية التى يتم من خلالها عمل معين . والاجراءات المحددة سلفا تقلـل من المجهود الفكرى والعصبى للموظفين والإداريين لأنهـا تجنبهم التفكير فيما يجب عمله فى كل خطوة وهـذا يضفى على الأعمـال الطابع الروتينى الأمر الذى يوفر الجهد الفكرى والعصبى ويختصر الوقت. هذا إلى جانب أن الاجراءات الروتينية هى وسيلة لاحداث تماثل فى تصرفات الموظفين خاصة فيما يتصل بأعمالهم مع الغير ، كما أنهـا وسيلة للتنسيق بين مختلف الأشخاص والعمليات ، الأمر الذى يجنب التنظيم الفوضى فى العمل ، ويرفع من كفاءته فى تحقيق أهدافه .

رابعا : فصل الادارة عن الملكية :

فمع تعقد التنظيمات واتساع نطاقها صـــار من الضرورى أن يقوم بمهمة الادارة طبقة من المتخصصين المهنيين المأجورين . وقد برزت أهمية هذه النقطة بالفعل فى التطبيق ، وقـد أوضحها « جيمس برنهام » Burnham فى دراسة ممتعة له بعنوان « الثورة الادارية » (٤) . ويترتب على هـذا ضرورة التأكيد على التخصص وان الوظيفه ليست ملكا لمن يشغلها . ولكن يجب هنا التأكيد

كذلك على ضرورة ضمان وظائف ثابتة ومرتبات ثابتة لشاغلي الوظائف ، ذلك أن الموظف أو العامل الذى يرتبط دخله بمستوي الأداء في التنظيم الذى يعمل داخله قد يشعر بالقلق إذا أحس عدم الاطمئنان على دخله ، الأمر الذى يؤثر قطعا على مستوي ادائه . وعلى هذا فان ثبات المرتب (عدم تأثره بمستوى النجاح او الفشل للمشروع) والاطمئنان على دوام الوظيفة من بين أهم عوامل الاستقرار والكفاية الانتاجية . ولكن القول بضرورة استمرار الأجر والوظيفة لا يعنى أنها اصبحت ملكا لشاغلها ، فهو عرضة للفصل والعقاب إذا أخطأ .

خامسا : الوظيفة ليست ملكا لمن يشغلها ، وقد شرحت هذه النقطة ضمن الفقرة السابقة .

سادسا : ضرورة إعداد برامج تدريبية خاصة للطبقة الإدارية لرفع كفايتهم ولا شك أن الأصول العلمية للادارة تتطلب حسن اختيار اعضاء التنظيم من فنيين واداريين على إساس معيار التخصص والكفاية ، إلى جانب ضرورة تنظيم برامج تدريبية لهم لرفع كفايتهم باستمرار .

سابعا : دقة اختيار اعضاء التنظيم على اسس الكفاية في ظل المنافسة فاختيار الأعضاء يجب ان يتم في ظل شروط ومعايير موضوعية اهمها التخصص والكفاية ، اي تقوم على اساس معايير الانجاز الشخصى وليس على اساس معايير منسوبة Ascribed .

ثامنا : **التأطير القانونى** :

وهذا يعنى ضرورة التزام كافة الأعمال والتصرفات والقرارات التى يتم

اتخاذها داخل التنظيم بنصوص قانونية منظمة للعمل . فاذا تركنا لكل موظف او إدارى حق التصرف طبقا لما يراه فان الأمور سوف تسوء نتيجة لتدخل العوامل الشخصية او الطبقية او العرقية او الحزبية ... الخ . الأمر الذى يخل بأهداف التنظيم . وكل هذا فانه من المحتم داخل التنظيم ان تكون هناك لوائح وقواعد منظمة لأساليب التحاق الأعضاء بالتنظيم (التعيين) وتصعيد الأعضاء إلى مراكز على (الترقيـة) ومتابعة اداء الأعضاء لأدوارهم ومحاسبتهم ثوابا او عقابا .

هذا هو جوهر مفهوم البيروقراطية حسبما اوضحه فيبر فى نموذجه المثالى وبقدر اقتراب التنظيمات الواقعية من هذا النموذج ـ الذى لا يمكن ان يتحقق كاملا فى ارض الواقع ـ يحكم على التنظيم بأنه بيروقراطي . ويهمنا الآن ان ننتقل لمناقشة قضية العـلاقة بين التنمية السياسية وبين البيروقراطية . وهنـا نجد خلافا كبيرا فى منظورات الدراسة نتيجة لتباين التوجيهات الايديولوجية فهناك من الباحثين من يربط حركة التنمية السياسيـة بالقضـاء على اساسيات التنظيم البيروقراطى، وهؤلاء هم انصار التيار الماركسى فى علم الاجتماع ، وهناك من الباحثين من يربط حركة التنمية السياسية بزيادة التحول البيروقراطى او تزايد حركة البيروقراطية داخل المجتمع ، وهؤلاء يستمدون اصولهم الفكرية من تصورات « ماكس فيبر » ويؤيد اغلب علماء اجتماع الغرب هذا الاتجاه . وسوف نحاول تقديم عرض موجز لهذين الاتجاهين ، ثم نتعرض لهما بالمناقشة والتحليل والنقد .

اولا : التنمية السياسية واختفاء البيروقراطية :

يذهب « نيكوس موزيليس » N. Mouzelis إلى انه على الرغم من ان

مفهوم البيروقراطية لم يكن يشغل مكانة بارزة فى فكر ماركس، فان تصوراته حول البيروقراطية وعلاقاتها ببناء القوة داخل المجتمع ، تحتل اهمية محورية خاصة عند محاولة فهم وجهات النظر المتصارعة حول مشكلة البيروقراطية . والواقع ان الموقف الماركسى يمثل اطاراً مرجعيا لدى الكثير من دارسى البيروقراطية مثل « فيبر » و « ميشلز » اللذان تأثراً كثيرا بأفكاره على الرغم من محاولاتهما المتعمدة لهدم النظرية الماركسية (٥) . وقد قدم ماركس تحليله لظاهرة البيروقراطية خلال دراسته لإدارة الدولة State administration ويمكننا فهم نظرية ماركس عن البيروقراطيه فى إطار نظريته عن الصراع الطبقى وازمة الراسمالية وحتمية قدوم مرحلة الشيوعية .

وقد قدم «ماركس» نظريته عن البيروقراطية خلال دراسته و نقده لفلسفة الدولة عند «هيجل» Hegel . وتقوم تحليلات هيجل على أساس إعتبار الإدارة العامة Public administration على أنهـا تمثل حلقة الوصل بين الدولة state والمجتمع المدنى Civil society الذى يتألف من المهن والاتحادات التى تمثل مختلف المصالح الخاصة . وإذا كان المجتمع المدنى يتألف من مجموعة من المهن والمصالح المختلفة , فان الدولة تعبر عن المصلحة العامة . وهنا تصبح بيروقراطية الدولة state bureaucracy هى همزة الوصل بين المصالح الخاصة التى يمثلها المجتمع) والمصلحة العامة (التى تمثتها الدولة)(٦)

وقد قبل ماركس التحليل الثلاثى لهيجل من حيث الشكل ، وان كان قد أجرى تغييرا جذريا لمضمونه. فقد أشار إلى أن المضمون القانونى أو الشكلى للبيروقراطية لا يعبر عن حقيقتها ، بقدر مايكشف صورتهـا المشوهة . وإذا

كانت الوظيفة الأساسية للبيروقراطية عند هيجل،هى تحقيق الالتقاء بين المصلحة العامة والخاصة وهما مصلحتان متعارضتان ، فان هذا التعارض يفقد معناه عند ماركس . فالدولة فى نظره جهاز طبقى تسلطى ، ولا تمثل سوى المصالح الخاصة بالطبقة الحاكمة المالكة لأدوات الإنتاج . وهو هنا يوحد بين البيروقراطية والدولة ، طالما أن البيروقراطية هى الأداة التى تستند إليها الطبقة المالكة الحاكمة فى ممارسة تسلطها وسيادتها وقمعها للطبقات الكادحة . وفى مقدمة مهام البيروقراطية فى النظام الرأسمالى إبقاء الأوضاع على ما هى عليه من خلال فرض نظم وقواعد وقوانين تدعم الانقسام الطبقى حفاظا على مصالح الطبقة الحاكمة . أو عادة ما تغلف البيروقراطية بغلاف سلفانى حيث تبدو وكأنها محققة للصالح العام ، وإن كانت فى جوهرها محاولة للتسلط والاستغلال والسيادة الطبقية ، كما أنها تخفى وراءها الصراع الطبقى ، كما أنها تخفى وراءها الصراع الطبقى ، وتعمل كستار من الدخان Smok screen على حد قول «موزيليس» ـ بين المستغلين والمستغلين .

ولكن البيروقراطية تحقق ـ فى ظل النظام الرأسمالى ـ نوعا من الاستقلال الذاتى Autonomy ، لأنها لا تمثل جزءا متكاملا مع طبقة أصحاب رؤوس الأموال . وهنا فانه من الممكن أن ينشأ صراع بين هذه الطبقة من جهة وبين طائفة الإداريين ، وتتوقف حدة هذا الصراع على طبيعة قوى الانتاج وعلاقاته السائدة . ويتضح من هذا التحليل أن البيروقراطية لا تحتل مكانة عضوية فى البناء الاجتماعى ، طالما انها لا ترتبط مباشرة بعملية الانتاج . وهذا هو ماجعل ماركس ينتهى إلى نتيجة مؤداها ان بقاءها ونموها امر ذات طابع مؤقت وطفيلى ، فوظيفتها الاساسية ـ داخل

المجتمعات الطبقية — ترتبط بمحاولة إبقاء الأوضاع على حالها status quo وعلى هذا فان البيروقراطية وعملية التحول الديموقراطى امور محتمة داخل اية مجتمع طبقى ، بهدف حماية الانقسام والاستغلال الطبقي .

وسبق ان اشرت الى ان معالجة ماركس للبيروقراطية تتم خلال نظريته العامة عن الصراع الطبقي . فهو ينظر إلى البيروقراطية على انها مثال لعملية الاغتراب Alienation (٧) . ويحتل مفهوم الاغتراب اهمية خاصة في النظرية الماركسية ، فهو يمثل تلك العملية التى تهرب من خلالها القوى الاجتماعية social forces من سيطرة الانسان ، ويصبح لها كيان ووجود مستقل عن ارادته ، وتتحول فى النهاية إلى قوي مضادة للانسان ، او تقف فى مواجهته خالقها . وتنطبق هذه الحالة على البيروقراطية عند ماركس ذلك لأنها تتحول إلي قوة مستقلة ضاغطة طاغية ، من منظور غالبيه الناس الذين ينظرون إليها كشيء غامض يتجاوز قدراتهم على السيطرة والتوجية ، ويشعرون إزاءها بالعجز والطاعة على الرغم من انها خلق بشرى قصد به تنظيم اوجه النشاط والعمل. وتتأكد هذه الصورة الكريهة للبيروقراطية من خلال ما يرتبط بها من إجراءات وزموز وطقوس تحول التنظيمات البيروقراطية إلى عالم مغلق على ذاته .

ويجب ان نشير هنا ان التصور الماركسى للاغتراب لا يتحقق عند ماركس في العلاقة بين اعضاء التنظيمات البيروقراطية وبين بقية اعضاء المجتمع ، انه يتحقق كذلك داخل التنظيمات وبين أعضائه . فالبيروقراطية لا تخفى حقيقتها عن من هم خارج نطاقها فحسب ، وانما يمتد خداعها الي اعضاء التنظيمات

البيروقراطية ذاتهم . فهؤلاء الاعضاء لا يشعرون بالطابع التسلطي للنظام الذى يعملون خلاله ، بل ويعتقدون – خطأ – ان وظائفهم تحقق المصلحة العامة . ويدعم البناء البيروقراطى هذه المعتقدات الكاذبة ، من خلال تسلسل السلطات والنظام الداخلى الدقيق وهذا مظهر آخر للاغتراب .

ويشير ماركس إلى ان احدى سمات البيروقراطية تتمثل فى الشعور بالعجز Incompetence ، فهى تحطم اعضاءها وتعوق قدراتهم على المبادأة والابداع والتخيل وتحمل المسئولية . وهذا لا ينطبق على تلك الصفوة من البيروقراطين الذين يتصورون ان بحوزتهم اداء كافة الاعمال والذين يحاولون توسيع مجالات اختصاصهم دعما للمكانات والامتيازات التى حصلوا عليها ومن شأن كل هذا ظهور ما يطلق عليه «ماركس» المادية المبتذلة sordid materialism للبيروقراطية ، تلك التى تتمثل فى صراع الموظفين من اجل الترقى والبحث عن مستقبل وظيفى احسن careerism والتعلق الطفلى بالرموز التافهة والألقاب والمكانة والهيبة ...(٨) الخ .

وانطلاقا من هذا التصور لطبيعة البيروقراطية واهدافها ووظائفها داخل المجتمع ، فإن النظرية الماركسية تربط بين التنمية السياسية وبين إختفاء التنظيمات البيروقراطية . : فقد اكد ماركس ان قيام ثورة البروليتاريا واختفاء الطبقات وظهور المجتمع اللاطبقى سوف يؤدى تلقائيا إلى إختفاء البيروقراطية لإنتهاء عصر تقسيم العمل القاطع ، ونتيجة لامكان قيام اى فرد بوظائف بيروقراطية الأمر الذى سوف يفقد الادارة طابعها الاستغلالى . وسوف تتحول الادارة في المجتمع الاشتراكى من إدارة الانسان وتنحصر في ادارة الأشياء

The administrative tasks will consist of the administration of things and not of people.

فالانسان في المجتمع الاشتراكي سوف يتحرر من قيود العمل الواحد فهو يستطيع ان يقوم بعمل مااليوم،وبعمل آخر غدا،وسوف تذوب البيروقراطية داخل المجتمع كله ، بعد ان تذوى الدولة باختفاء الأجهـزة الطبقية . وهنا سوف ينتهى التنافر الجوهرى بين العمل اليدوى والعمل العقلى.وبهذا التصور الطوبائى يتصور ماركس انه يمكن القضاء على مشكلة الاغتراب حيث يستطيع كل شخص ان يصبح رئيسا ومرؤسا (٩).

ولا شك ان هذا لتصور الماركسي تصور خيالى تماما غير قابل التطبيق ولعل مما يؤيد هذا القول ان قوة الدولة واجهزتها البيروقراطية تتدعم بشكل اكثر قوة بعد الثورة الاشتراكية ، وهذا هو ما حدث فى الاتحاد السوفيتى . وإذا كان «لينين» يفسر هذه الظاهرة بعدم نضج الاشتراكية فاننا نجد أن البيروقراطاة وقبضة الدولة تزداد قوة يوما بعديوم بعدأن انقضى على التحول الاشتراكى في الاتحاد السوفيتى أكثر من نصف قرن . ويذهب الكثير من الدارسين مثل ــ ريزى Rizzi و «ديجـــلاس Djigles. (١٠) ــ إلى أن ماهو سائد في الاتحاد السوفيتى هو فى جوهره شكل جديد للدولة الرأسماليـه ، وتحدثوا عن وجود طبقة جديدة هنـاك هى طبقة البيروقراطية الذين يتزايد عددهم ونفوذهم داخـل الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، وهذه الطبقة تميز نظاما يختلف تماما عن النظامين الرأسمالي والاشتراكى على السواء. ويحاول «تروتسكى» Trotsky الرد على هذه الزعم من خلال التمسك بالمفهوم الماركسى للطبقة ، ذلك المفهوم الذى يربط الطبقة بنظـام الانتاج والتسلط والاستغلال

الاقتصادى وملكية أدوات الانتاج ... الخ.، وينتهي إلى أنه لا يمكن النظر إلى البيروقراطية السوفيتية على أنهـــا طبقة بالمفهوم الاقتصادى ، طالما أن سيطرتها ذات طابع سياسى خالص لا يتصل إطلاقا بالسيطرة الاقتصادية

Its domination has a purely political, non economic character.

ويذهب « تروتسكي » إلى أن البيروقراطـين السوفيت يقوموا بأدوار توزيع الدخل ، فهم لا يتملكون أدوات الانتاج ولا يقومون بتنظيم العملية الإنتاجية . وكان هذا الباحث يرى في تعاظم البيروقراطية السوفيتيه دليلا على أنها تقترب من نهايتها ، ذلك أنها تحمل بذرة فنائها . وهو يرى أن ذلك يمكن أن يتحقق مع تزايد الوعى الاقتصادى والاجتماعي للكادحين، الأمر الذى يمكن العمال من القيام بثورة جديدة ضد النظام البيروقراطي ، وهذا هو ما يضمن استمرار الثورة (١٢) .

ويذهب «موزيلس» Mouselis بحـق إلى أن كلا من لينين Lenin وتروتسكى» Trotsky حاولا تفسير البيروقراطية السوفيتة بطريقة تتفق مع أساسيات الاتجاه الماركسى . ولعل هذا الالتزام الضيق بمشروع نظرى مسبق A priori theoretical enterprise ، هو الذى أعجزهم عن امكانية رؤية وتحليل التطور الاجتماعي ، إلا فى حدود بعـــدى الرأسمالية والاشتراكية كبديلين وحيدين فقط . (١٣) ولم يكن اهتمامها منصبا على دراسة البيروقراطية فى ذاتها ، فقد اهتموا أساسا بمحاولة التوفيق بين الواقع البيروقراطى السوفيتى من جهة ونظرية ماركس وتوقعاته من جهة أخرى ، ذلك الواقـع الذى إذا ماتم تحليله موضوعيا يمكن أن يهـــدم النظريه الماركسيه ، وهو أمر تتزايد صعوبته مع تزايد تاريخ الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي ، فانه قد ظهر بعض

الباحثين مثل « ريزى » Rizzi و « برنهام » Burnham حاولوا تطويع النظرية الماركسية ذاتها مع البيروقراطية المتزايدة حجما وعمقا وتأثيرا داخل المجتمعات الاشتراكية . وهم يرون الحقيقة الواضحة فى هذه الدول وهى تزايد سيطرة البيروقراطية كأحد الملامح الأساسيه داخل النظام السوفيتي ، ويبحثون عن كيفية التوفيق بين هذه الحقيقة وبين النظرية الماركسية ، خاصة وأن هـــذا الواقع يهدم النظرية الماركسية ويأتى متعارضا تماما مع ماتوقعه ماركس .

ثانيا : التنمية السياسية وتزايد عملية التحول البيروقراطى :

ويمكن القول ـ مع الكثير من الدارسين مثل ، «زايتلين» I Zeitlin ـ أن أغلب النظريات الكبرى فى علم الاجتماع الغربى صدرت خلال محاولة متعمدة لتفنيد النظرية الماركسية التى كانت تمثل خطورة كبيرة على المجتمع الغربى. وفى مقدمة هـــذه النظريات ، نظرية ماكس فيبر حول التنظيمات الاقتصادية والبيروقراطية (١٤). وقد سبق أن عرضت الخطوط الأساسية للنموذج المثالى الذى قدمه ماكس فيبر حول البيروقراطية ، وهو على العكس من «ماركس» يؤكد أنه مع تزايد حركة نمو المجتمعات أو تنميتهـا تتزايد عملية التحول البيروقراطى داخلها، فهناك تناسب طردى بين حركة التنمية وتزايد اكتساب التنظيمات الطابع البيروقراطى من جهة وتزايد عدد التنظيمات البيروقراطية من جهة أخرى. وقد كان «فيبر» مهتما بتحديد أهم جوانب التغير التى حدثت للتنظيم الاجتماعى للمجتمعات الغربية. فهو يرى أن أهم ما يميز هذه المجتمعات تزايد عدد التنظيمات الرسمية البيروقراطية، وهذا ماحدا به إلى محاولة تحليل أهم خصائصها. ويمكن القول بأن الدراسة الكلاسيكية لفيبر حول البيروقراطية ، كانت هى الاساس الذى انبثق عنه إتجاهين متميزين فى الدراسات البيروقراطية الحديثة.

الأول : الدراسات التاريخية التى حاولت تتبع تاريخ وتطور أو نمـو التنظيمات البيروقراطية،مع محاولة تحليل اتجاهاتها المستقبلية . وقد اتجهت الكثير من هذه الدراسات نحو تفنيد النظرية الماركسية وإثبات أنه مع نمو المجتمعات يزداد الاتجاه البيروقراطي تدعيما وإنتشارا .

الثانى . الدراسات الواقعية ـ الميدانية التى ركزت على محاولة الكشف عن الواقع الاجتماعى الفعلى للتنظيمات ، ومدى إختلافه مع معالم النموذج المثالى الذى صاغه فيبر . وهنا خرجت مجموعة كبيرة من الأسئلة يمكن أن نقـدم نماذج منها .

ـ هل يمكن القول أن التنظيمات البيروقراطية تسودها فى الواقع علاقات وتفاعلات تعتمد كلية على العقـل والمنطق فحسب ، أم أن هناك عوامل غير منطقية تتدخل فى تشكيل العلاقات داخلها ؟

ـ ماذا عن التنظيمات غير الرسمية التى كشفت الكثير من الدراسات عن وجودها داخل التنظيمات الرسمية ؟

ـ ألا يوجد تعارض وتناقضات بين مكونات النموذج المثالى عند «فيبر» وبين أهدافه فقد كشفت بعض الدراسات عن وجود تعارض بين مبدأ الترقية بالأقدمية والترقية بالكفاءة ، وعن ما يمكن ان يؤدى إليه التسلسل الرأسى من تمركز للسلطات وطول فترة الإجراءات وعيوب الإدارة المركزية ...الخ

وقد صاغ «فيبر» نموذجه المثالي على اساس تجريد ملاحظات واقعية فهو بناء عقلي لا يمكن ان يتحقق فى الواقع تحققا كاملا . وقد كان «فيبر» علي وعي بذلك ، حيث ذكر انه يستحيل ان ينطبق هذا النموذج على الحياة

الواقعية، ومع هذا فانه غير منفصل كلية عن الواقع طالما أنه صيغ استنادا إلى تجريدات مشتقة من هذا الواقع (١٥).

ويلخص لنا «نيكوس موزيليس» N. Mouselis أهم خصائص النموذج البيروقراطى للتنظيم فيما يلى*

ـ درجة عالية من التخصص .

ـ بناء متدرج للسطة،مع وجود نطاق محدود للمسئولية وإصدار الأوامر

ـ قيام العلاقات على اساس غير شخصى بين اعضاء التنظيم .

ـ امداد التنظيم بالموظفين الرسميين على اساس القدرة والمعلومات الفنية

ـ تباين الدخول والثروات الخاصة والرسمية .

وهذه الخصائص جنبا إلى جنب مع سيادة المعايير الرشيدة لضبط وصياغة السلوك والعلاقات والقرارات ، يجعل من السلوك التنظيمى سلوك يمكن التنبؤ به ، الأمر الذى يحقق الاستقرار الصورى داخل التنظيمات. وقد حاول انصار

(1) High dere of speciatizatiln.

- Hierarchical authority structure with Limited areas of command and respensibility.

- Impersonality of relationships between organizational members.

- Recruitment of officials on the basis of ability and technical knowledge

- Defferenciation of private and official income and fortune.

أنظر دراسة «موزيليس» للدكتوراه ص٢٩ .

الدراسات الامبيريقية فيدراسة التنظيمات الكشف عن جوانب الخلل فى نموذج «فيبر». فاذا كانت العقلية والتخصص واللاشخصية والتسلسل الرأسي الدقيق وإمكانية التوقع الدقيق بالسلوك أو أداء الدور هيالأساس الأول الذى يحقق كفاءة التنظيم البيروقراطي فى نظر«فيبر» ، فان هذهالأمور بعينها تعدمعوقات Dy sfunctions ،ذلك لأنمن شأنها أن تؤدي إلى مجموعة من امراض التنظيم فتصبح الإجراءات والقواعد غاية فى ذاتها ، كما انها ، كما انها تقتل عند الفرد روح المبادأة والمشاركة والإيجابية الأمر الذى يؤدى الى إفراز شخصيات خائفة منفذه . وهذا يعني فقد التنظيم للمرونة المفروضة[١٦] . وهكذا ظهرت الكثير من الدراسات التى تحاول الكشف عن علاقة التنظيمات ببناء الشخصية ، او بما اطلق عليه بعدذلك إنسان التنظيم organization man ،وهو مصطلح ظهر فى دراسات «وايت» (ويقصد به نموذج الإنسان الذى تصوغه التنظيمات نتيجة بنائها ومتطلباتها مثل عدم الاهتمام بمختلف جوانب الاحباط التي يقابلها فى عمله ، والذى يلتزم بالقواعد وأوامر الرؤساء والبعد عن التجديدات أو المبادأة ... الخ)[١٧] .

ويشير « نيكوس موزيليس» N. Mouseliz إلى أنه من أجل تحقيق فهم أفضل لما قدمه فيبر من أفكار حول التحول البيروقراطى مع ازدياد نمو المجتمعات الحديثة ، فانه يجب أن نفهمها في ضوء نظريته عن السيطرة (*)

(*) قام « نيكوس موزيليس » N. P. Mouseliz باعداد رسالة حصل بها على درجة الدكتوراه من مدرسة الاقتصاد بلندن تحت اشراف «ماك رى» Prof D. G. Mac Rae سنة ١٩٦٦ نشرها سنة ١٩٦٧ ثم سنة ١٩٦٩ وكانت موضوعها يدور حول « التنظيم

theory of domination [١٨] . « فماكس فيبر » يعرف القوة بأنها امكانية فرض إرادة شخص على سلوك شخص أو أشخاص آخرين . ولكنه لم يكن مهتما بدراسة القوة عموما ، وإنما كان مهتما بدراسة جانب واحد من علاقات القوة ، وهو ما يطلق عليه السيطرة Domination . تشير السيطرة إلى علاقات القوة التي يعتقد فيها الحاكم أو الشخص الذى يفرض سلطته على الآخرين أنه من حقه ممارسة هـذه السلطة ، كما يعتقد المحكومون أن من واجبهم الامتثال لأوامر الحاكم [١٩] . وعلى هذا فان ممارسة السيطرة أو السلطة ـ عند فيبر ـ تعتمد على مجموعة من المعتقدات التى تجعل ممارسة القوة شرعية فى نظر كل من

= والبيروقراطية ـ تحليل للنظريات الحديثة » قدم خلالها عرضا تحليليا ممتازا للمدخل الكلاسيكى فى فهم البيروقراطية حيث قدم دراسة ممتعة عن الموقف الماركسى وتحليلا لعلم الاجتماع السياسى عند فيبر، ونظرية «ميشلز» عن العلاقة بين البيروقراطية والاوليجاركية. وانتهى من الفصل الأول ببعض الملاحظات النقدية . ثم قدم فى الفصل الثانى تحليلا ممتازا للنموذج المثالى للبيروقراطية عند « فيبر » وقدم فى الفصل الثالث عرضا ممتازا لأهم نظريات البيروقراطية التى ظهرت بعد « فيبر » والتى اتخذت موقفا من نموذجه المثالى . وتمثل هذه الفصول الثلاثة الجزء الأول من الكتاب وهو دراسة البيروقراطية ، أما الجزء الثانى فقد درس خلاله التقاليد الادارية ، فدرس في الفصل الرابع التايلورية والنظريات الصورية للادارة ، ودرس فى الفصل الخامس مدخل العلاقات الانسانية لدراسة التنظيمات ، ودرس فى الفصل السادس نظرية اتخاذ القرار داخل السياق التنظيمى . أما الفصل الثالث والأخير فقد قدم فيه تحليلا مميزا للاتجاهات التقاربية Converging trends بين مختلف التيارات والاتجاهات السوسيولوجية التىظهرت ضمن دراسة نظريات التنظيم وانتهى بخاتمة تعبر عن اصالة الباحث وعرض وجهة نظر جديدة وطريفة

Mouzelis, N. P. Organization and bureaucracy London : Routledge and Kagan paul 1967.

الحكام والمحكومين على السواء . وكلما كبر عدد الجماعة او المجتمع أو التنظيم تطلب الأمر وجود هيئة إدارية تقوم بمهمة تنفيذ الأوامر وتحقق الصلة الدائمة بين الرؤساء والمرءوسين . وهكذا حاول « فيبر » أن يصنف نماذج السلطة وفقا لمعيارين هما (٢٠) :

ا ــ مصدر الشرعية على السلطة Legitimation

ب ــ وجود الجهاز الإدارى المناسب Administrative appa atus

ويميز « فيبر » فى هذا الصدد بين ثلاثة نماذج مثالية للسيطرة أو السلطة وهى السلطة التقليدية والملهمة وأخيراً السلطة الرشيدة . وقد سبق أن تعرضنا لها بالشرح فى فصل سابق . وما يهمنا هو أن نمو المجتمع يتجه نحو احلال السلطة العقلية الرشيدة ، تلك التى تقوم على الاعتقاد فى سيادة قواعد عامة أو معايير غير شخصية ، بحيث يستمد الحاكم أو الرئيس شرعية ممارسته للقوة من الالتزام بالقواعد القانونية العامة . وهذا النموذج الرشيد للسلطة هو النموذج الذى يشيع داخل المجتمعات الغربية ، وهو النموذج الذى تتجه اليه حركة التنمية الإدارية والسياسية داخل الدول النامية . ويمكن القول بأن البيروقراطية كمصطلح يطلق ــ عند فيبر ــ على الجهاز الإدارى الذى يعتمد على السلطة القانونية والذى يحكم سلوك الرؤساء والمرؤوسين داخله الالتزام الدقيق بالقواعد والنظم والمعايير الرسمية ، إلى جانب الأبعاد الأخرى التى سبق أن أشرت اليها (٢١) .

نظرية « فيبر » فى الترشيد Rationalization وارتباطها بالتحديث

وهكذا نستطيع القول أن تصور فيبر للبيروقراطية يرتبط بتصوره للسلطة كما يرتبط بنظريته فى الترشيد . والواقع أن التصور السوسيولوجي

البيروقراطية ـ بالشكل الذى عرضنا له ـ يؤدى إلى فكرة التحول البيروقراطى داخل المجتمع Bureaucratization . ويشير هذا المصطلح الأخير ببساطة إلى أنه مع نمو المجتمع أو تنميته ، تأخذ الأشكال البيروقراطية للادارة في الازدهار في كافة مجالات التنظيمات الاجتماعية ـ الصحية والتربوية والاقتصادية والسياسية ... الخ . ويربط فيبر التحول البيروقراطي بانتشار القواعد القانونية الرشيدة. ويقصد بالرشيد أو العقلى Rational وجود علاقة منطقية بين وسائل وغايات الفعل الاجتماعى سواء فى ذهن القائم بالفعل نفسه أو كما يتبدى للملاحظ العلمى من الخارج .

وعلى الرغم من مختلف أوجه النقص والمزالق التى ينحدر اليها التنظيمات البيروقراطية فانها تعد أكثر صور التنظيمات الاجتماعية من حيث الترشيد وأكثرها اتفاقا مع المعايير القانونية والعقلية (٢٢) . وتزداد أهمية هذه العقلانية أو نزعة الترشيد داخل التنظيمات ، مع تقدم العلم والتكنولوجيا ، بحيث تصبح هى الشكل الوحيد لتنظيمات العمل work arganization الممكن داخل المجتمعات التى تعتمد على التكنولوجيا الحديثة . وعلى الرغم أنه من الناحية التاريخية كانت الدولة State هى الجهاز الذى أخرج إلى الوجود فكرة التنظيم البيروقراطى ، بمعنى أن فكرة هذا التنظيم ارتبطت تاريخيا بظهور فكرة الدولة ، فان متطلبات النظام الاقتصادى الذى يعتمد على التكنولوجيا الحديثة هو الذى يجعل من استمرار التنظيمات البيروقراطية أمرا محتما . ويشير « ادوارد شيلز» E. Shils فى دراسة له عن التنمية السياسية إلى البيروقراطية ليست هى الصورة السائدة للادارة داخل المؤسسات السياسية والاقتصادية فى الدول المتقدمة صناعيا (سواء أكانت هذه الدول رأسمالية أو اشتراكية) فحسب ، ولكن التحول

البيروقراطى داخل المجتمعات ـ تزايد اكتساب التنظيمات الطابع البيروقراطى يعد أحد المكونات الجوهرية لعملية التحديث Modernization داخل مجتمعات العالم الثالث (٢٣) .

وقد كان « فيبر » واعيا بأن النماذج المثالية للسيطرة أو السلطة لا يمكن أن تنطبق على الواقع انطباقا كاملا ، ولكنه كان يرى أن هـــذا النموذج التصنيفى Typology أو تنميط السلطة بالشـــكل الذى أوضحه يفيد الباحث كأداة تحليلية تمكن الباحث من اكتشاف كيف يمكن لهذه الأشكال الثلاثة أن تختلط فى الواقع التنظيمي ، مـــع بيان أوجه التعارض بين النماذج المثالية والنماذج الواقعية (٢٤).

ويؤكد « فيبر » أن المجتمعات الحديثة تتجه نحو التحول البيروقراطى ، نتيجة لمجموعة من الظروف التاريخية أو المتغيرات الاجتماعية ، بحيث لم يعد هذا التحول قاصرا عـلى الأجهزة السياسية أو أجهزة الدولة فقط ، بل انه امتـد ليشمل مختلف التنظيمات فى المجالات الاقتصادية والدينية والتعليمية ، والعسكرية بل وحتى الجامعات بدأت تفقد بعضا من تقاليدها حيث انها تحولت إلى جهاز يتألف من مجموعة من القواعد العقلية اللاشخصية التى تستهدف تحقيق أعلى حد ممكن من الكفاءة Maximum efficiency . ويمكن تحديد أهم العوامل التي ساهمت فى انتشار العقلانية وبالتالى أدت إلى تزايد سرعة عملية التحول البيروقراطى داخل المجتمعات الحديثة او الآخذة في التحديث ، فى انهيار النظام الاقطاعي وانتهاء نظام رقيق الأرض وظهور نظام الاقتصاد النقدي وكبر حجم المجتمعات وتزايد معدلات التحضر وانتشار التعليم وتعقد المهام الادارية ونمو النظام الراسمالى . ويشير فيبر إلى اهم عامل ساهم فى تزايد حركة البيروقراطية حجما وسرعة انتشار

هو أن التنظيم البيروقراطي أكثر التنظيمات تفوقا من الناحية الفنية ، ومن منظور القدرة على الانجاز وأداء المهام بالدقة والشكل المخطط .

التنمية السياسية وتزايد الاتجاه الاوليجاركى داخل التنظيمات :

يشير « موزيليس » بحق إلى أن مصطلح البيروقراطية قد استخدم عادة فى الكتابات السياسية ليشير إلى سوء استخدام القوة Abuse of power حيث يمارس الموظفون قدرا أكبر من القوة أكثر بكثير عما هو لازم لانجاز أعمالهم الموكولة إليهم . وهذا التصور يبعدنا عن نموذج « فيبر » ويدخلنا فى مجال تحليلات بعض علماء الاجتماع اللاحقين على فيبر الذين حاولوا التركيز على ابراز الطابع الأوليجاركى الحتمى للبيروقراطية فى مجال تحليلهم لأبنية القوة والسلطة داخل المجتمعات الحديثة (٢٥) .

وقد كان تركيز دراسات « فيبر » منصبة على أثر التنظيمات البيروقراطية على البناء السياسى للمجتمع ككل ، ولكن بعض العلماء اللاحقين مثل «روبرت ميشلز » R. Michels حاولوا فحص قضايا أقـــل حجما من حيث مستوى التحليل حيث قامـــوا بمحاوله لتحليل العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى (٢٦) . وقد أيد « ميشلز » تصور « ماكيافيلى » حول سيطرة الصفوة Elite domination وحول الفرص المتاحة لممارسة الديموقراطية ، أو لظهور ما أطلق عليه «ماكس» المجتمع اللاطبقى . وقد توصل « ميشلز » إلى ما أطلق عليه « القانون الحـديدى للاوليجاركية » Iron law of oligarchy الذى يذهب فيه إلى طبيعة بناء التنظيمات الحديثة ذات النطاق الواسع يحتم أن تكون بالضرورة ذات طابع أوليجاركى .

The modern Large scale organizati ns, by their very nature, are necessarily oligarchic. (٢٧).

فهذه التنظيمات سوف يقوم بممارسة السلطة داخلها قـلة كأمر محتم ، حتى وان كانت هذه الحقيقة على عكس مايقصد إليه قادة التنظيم وأعضائه . ومن أجل اثبات صحة هذه القضية ، قام « ميشلز » بتحليل متعمق للبناء الداخلى للحزب الاشتراكي الالمانى ، وهو حزب من المفروض فيه أن يكون قائما على أسس تنظيمية ديموقراطية بالمقارنة ببناء الأحزاب الأخرى .

وقد خلص « ميشلز » من هذه الدراسة إلى اثبات أن الديموقراطية ليس فى نهاية الأمر سوي شعار أو قول أجوف ليس له وجود أو تطبيق فى عالم الواقع أو داخل أى من التنظيمات الحديثة ، سواء داخل الدول الرأسمالية أو الاشتراكية على حد سواء ويرجع « ميشلز » حتمية سيادة الاتجاه الأوليجاركى سواء على مستوى المجتمعات أو التنظيمات الحديثة ، إلى أن الديموقراطية لمفهوم وعملية لايمكن ممارستها مع تعقد المجتمعات وتعقد التكنولوجيا وزيادة التخصص الفنى الدقيق للعملية الادارية ، إلى جانب اتساع النطاق الديموقراطى للمجتمعات الحديثة . فإذا كانت الديموقراطية تعنى مشاركة الشعب فى عملية اتخاذ القرار وفى تشكيل القرارات ، كما تعنى ضرورة مشاركة أعضاء التنظيم فى رسـم سياسته واتخاذ القرارات داخله ، فان هذا الأمر غير ممكن من الناحية الفعلية أو العملية ، نظرا لكبر حجم المجتمعات أو التنظيمات. فمن غير المعقول أن يقوم أعضاء الشعب كله بمناقشة أمور الدولة واتخـاذ القرارات ، وما يصدق على الدولة يصدق على التنظيمات ، فضخم عدد أعضاء الحزب الاشتراكى الألمانى أمر يحول دون امكان جمعهم لمناقشة أمور الحزب وتحقيق مشاركة جميع أعضائه فعلا .

يضاف إلى هـذا أن تعقد الادارة وتعقد المشكلات التنظيمية استوجب حتمية التخصص الفنى الدقيق لمن يتولون امور الادارة والقيام بعمليات اتخاذ القرارات هذا إلى جانب إن طبيعة البناء التنظيمى يدعم الاتجاه الأوليجاركى بالضرورة ، وفى مقدمة الأبعاد البنائية المقصودة ، عملية التسلسل الرآسى الذى يحتم وجود قيادة او رآسة تتمتع بسهولة الاتصال وبحجم من المعلومات وسلطات تمكنها من دعم الأوضاع القائمه والقضاء على اية منافسة ، خاصة وان ممارسه الرؤساء او قادة التنظيمات لوظائفهم يكسبهم تدريجيا المهارات السياسية (كالخطب وكتابة المقالات ... الخ) التى تجعـل من الصعب استبدالهم بآخرين داخـل التنظيمات ، وتجعلهم قادرين على تثبيت اقدامهم (٢٨) .

وهكذا ينتهى « ميشلز » إلى نتيجة مؤداها ان طبيعة الواقـع البنائى للمتجمعات والتنظيمات الحديثة (بغض النظر عن الأيديولوجيات) تؤدى إلى سيادة اتجاه يدعم حكم القلة (الاتجاه الأوليجاركى) ، وهذا يعنى ابعاد بقية اعضاء التنظيمات عن ممارسة العملية السياسية ، مما يؤدى إلى إغترابهم . ويناقش « ميشلز » بعض الآراء التى تذهب إلى ان الأوليجـاركية لا تتعارض مـع الديموقراطية وانها لا تعنى تسلط الصفوة واستغلال الجماهـير ، على اساس ان هذه الصفوة تصل إلى مكانها من خلال الانتخابات الجماهيرية ، وانها تظـل باستمرار فى حالة تنافس مع الصفوات الأخرى الضاغطة والمؤثرة ممـا يحتم ارتباطها المستمر بالجماهير والعمل لمصلحتها حتى تظل فى مكانها وحتى يعاد انتخابها مستقبلا . ويذهب « ميشلز » إلى خطأ هـذا التحليل . فمـع صعود القادة ـ المنتخبون جماهيريا ـ إلى مرتبة القوة السياسية ، فانهم يصبحون جزءاً متكاملا مع الصفوة .

By rising to power, the leaders become an integral part of the elits.

وعادة ما لا تتفق مصالح الصفوة مع مصالح الجماهير، ولما كانت فى مقدمة مصالح الصفوة العمل على استمرار بقائها فى القوة ، فانها سوف تعمل على ذلك ولو أدى الأمر إلى تدمير التنظيم كله . وهـــذه الحقيقة لا تنطبق على المجتمعات الرأسمالية فحسب ، ولكنها تنطبق وبالدرجة الأولى على المجتمعات الاشتراكية كذلك . فما أن يصل قادة الأحزاب الاشتراكية الثورية إلى السلطة حتى تتبخر المثــــل الثورية Evaporation of the revolutionary ideals ، ويظهر تمسك كامل بالأصول الجامدة أو الرجعية للبيروقراطية Bureaucratic conservatism وهو تمسك يرجع إلى محاولة القادة دعم سلطتهم وسيطرتهم على مواقعهم . ولا يمكننا أن نفسر هذه الظاهرة فى ضوء الخصائص الشخصية للقادة (ما إذا كانوا أمناء أو مخلصين أم لا) ولكن يجب فهمها فى ضوء أمرين :

ا) الضغوط أو التوترات البنائية Structural strains التى يجد قادة التنظيمات والمجتمعات انفسهم فيها بعد صعودهم إلى مواقع القوة .

ب) الخصائص النفسية العامة بين كل الناس [٢٩] .

General psychological traits common to all human beings.

وقد سبق أن اوضحنا جانبا مع طبيعة المواقف البنائية المؤدية إلى حتمية ظهور الأوليجاركية داخل التنظيمات ، أما الخصائص النفسية ، فتتمثل فى أن وصول أى من البشر إلى مواقع السلطة يحقق له قــــدراً من الهيبة Prestige

والشهرة prominence ويتعود عليها ، ولا يستطيع أن يتخلى عنها الأمر الذى يجعله يحافظ على موقعه ويعمل على ذلك ، خاصة إذا ما كان من أبناء الطبقات الدنيا والوسطى وهو الأمر الغالب فى ظل النظم الديموقراطية . هذا إلى جانب انه مع ممارسة القوة تحدث تحولات نفسية داخل شخص القائد

. With the exercise of power a psychological metamerphosis eccures in the person of the leader. (٣٠) .

حيث يحاول القادة اثبات ذواتهم والاعتقـــاد فى عظمتهم Greatness وتفردهم uniqueness ، وهكذا ينتهى به الأمر إلى التوحيد بين ذاته وبين التنظيم .

ويمكننا فى هذا الاطار تفسير السياسة الدفاعية والمحافظة للقائد فى ظل المبدأ الماكيافيلى الذى يذهب إلى أن سلوك أية جماعة مسيطرة Dominent group داخل أو خارج التنظيمات تنبثق من منطق المصلحة الذاتية The logic of self interest . ولا تشير المصلحة الذاتية داخل السياق السياسى أو التنظيمى إلى المكاسب الاقتصادية فحسب ، ولكنها تشير بشكل أقوى إلى اعتبارات تتصل ببقاء القوة والحفاظ على المركز والهيبة . ويشير «موزيليس» إلى أن «ميشلز» يعتقد إلى أن آراءه هذه لا تتعارض مـــع التصور الماركسى حول المصالح الإقتصادية كأهم محدد للفعل الإنسانى (داخل المجتمـــع الرأسمالى) ، ولكنه يرى أن هذة الآراء تكمل التصور الماركسى حيث تضيف إلى الحتمية الماركسية الجانب السياسى المفتقد فى تحليلاته . فعندما نفسر سلوك الناس وافعالهم يجب أن نأخذ فى الاعتبـــار الجوانب الإقتصادية والسياسية معا . وعلى هـــذا فان اتباع القادة سياسة محافظة دفاعية لا يمكن تفسيرها فى ظل الحفاظ

على المصالح الإقتصادية فقط، وإنما يجب أن نفسرها فى ضوء محاولتهم الحفاظ على مكانتهم وقوتهم وهيبتهم أيضا (*) .

ويؤكد « موزيليس » أن « ميشلز » — مثله فى ذلك مثل كل من « ماركس وفيبر » — على وعى كامل بالفارق الكبير بين اقوال الناس واعمالهم وهذا ماحدا به إلى محاولة فحص مختلف الأيديولوجيات التى تصنعها الأوليجاركية التنظيميه Organizational oligarchy لتبرير موقفها (٣١) . وتتمثل الفكرة الرئيسية التى تقف خلف هذه الأيديولوجيات هى التركيز على ضرورة تحقيق الوحدة الداخلية Internal unity والانسجام والتنسيق فى مواجهة الأخطار الخارجية . Harmony in the face of external dangers . وهنا تصبح أية محاولة مضادة لسياسة القادة بمثابة موقف يفتت الجبهة الداخلية ويخلق موقفا لا يستفيد منه سوى الأعداء فقط . ويؤكد « ميشلز » أن هـذه الفكرة التى تقف وراء أيديولوجية الأوليجاركية ليست صحيحة امبيريقيا او على مستوى الواقع ، فهى فكرة تخلقها الصفوة (الرؤساء او القادة) كى يحافظوا على سلطاتهم وهيبتهم وقوتهم ومواقعهم التنظيمية . كـذلك فانه يذهب إلى ان اسطورة الديموقراطية Democratic myth (وهو يسميها اسطورة على اساس

(*) استطاع « نيكوس موزيليس » أن يقـدم تحليلا نقديا رائعا لآراء ماركس وفيبر وميشلز عن البيروقراطية ، وأرجو أن يرجـع كل من يحاول معرفـة المزيد حول قضايا علم اجتماع التنظيم الى دراسة :

Mouzelis, N. Organization and Bureaucracy

المذكور فى مراجع الفصل والذى سبق أن أشرت اليه أكثر من مرة .

انه ليس للديموقراطية وجود حقيقى فى نظره سواء على مستوى التنظيمات او على مستوى الوحدات السياسية كالأحزاب او الدول ويمكن الحفاظ عليها من خلال « الأيديولوجية النابليونية » التى طورها نابليون بونابرت « Bonapartist ideol gy , تلك الأيديولوجية التى تزعم ان القائدالذى يتم انتخابه ديموقراطيا هو التعبير الدائم عن الإرادة الجمعية Collective will (٣٢) .

وعندما ينقل « ميشلز » بؤرة التحليل من مستوى سياسة التنظيمات Organizalional politics إلى مستوى نظامى اكثر عمومية More general inistitutional level ، فانه يصل الى نتائج لا تقل تشاؤما حول فرض سيادة الديموقراطية ، او حتى امكانية وجود مضمون واقعى لها فانعدام وجود ديموقراطية داخلية ـ اى داخل التنظيمات كما راينا فى تحليلات ميشلز ـ يحطم إمكانية قيام ديموقراطية على مستوى المجتمع السياسى ككل Political community . وعلى الرغم من انه لم يوضح طبيعة الميكانزمات او الوسائل التى تتحول من خلالها الأوليجاركية التنظيمية Organizational Secietal oligarchy (او اوليجاركية على المستوى السياسى العام للمجتمع)، فانه لم يكن يشك فى القدرالمشترك للديموقراطية سواء داخل الدول الاشتراكية او الراسمالية ، وقد تنبأ قبل قيام الثورة الروسية بفشل الديموقراطية الاشتراكية وبحتمية تحولها إلى دكتاتورية لأنه كما يذهب ميشلز سوف تنتهى الثورة إلى دكتاتورية فئة قليلة من القادة لديهم درجة كافية من الدهاء والقوة تمكنهم من تحقيق السيادة الكاملة تحت اسم الاشتراكية . ويشبه « ميشلز » الحركات الديموقراطية فى التاريخ بحركة الموج المتلاحقة Successive waves التى تتلاطم على نفس الشاطىء ولا تتجدد . فالمثل الديموقراطية او ما ترفعه هذه

الحركات من شعارات براقة تفقد نقاءها الثورى أو مضمونها الواقعى عند اللحظة التى تتحقق فيها وتسود ، فعندما يتولى ممثلوا الشعب حكم الدولة فانهم يسلكون نفس سلوك سلفهم من حيث التسلط الأوليجاركى وقد تبنى «ميشلز» منظور دورى للتغيرات السياسية داخل المجتمعات ، فسوف تستمر الأوليجاركية حتى يظهر قائد ملهم يستطيع تغيير الأوضاع . وكما يشير « موزيليس » فان آراء هذا المفكر تعكس فلسفة معينة للتاريخ تختلف عن فلسفة « فيبر » وتتعارض تماما مع الفلسفة الماركسية. فعلى الرغم من أنه يحدث داخل المجتمعات تغيرات وثورات ، فان الأمور السياسية تبقى على ما هى عليه دون تغيير يذكر ، فالسيادة والسيطرة تظل دائما مناطه بصفوات معينة ــ بغض النظر عن طبيعة الأيديولوجية الإقتصادية والسياسية السائدة . وعادة ما يرفع قادة الجماهير شعارات ومثل عن الحرية والعدالة والمساواة حتى يصلوا إلى السلطة ، التى تحولهم إلى صفوة أوليجاركية وهكذا تدور دورات التغير السياسى داخل المجتمعات (٣٣) .

ويجب ألا يفهم من هذا أن « ميشلز » يعارض الديموقراطية ، أو انه من دعاة الدكتاتورية ، ذلك لأنه ــ كما يشير « موزيليس » يؤكد فى نهاية دراسته عن الأحزاب السياسية ، بأن الديموقراطية ــ على الرغم من صعوبة أو استحالة تحقيقها داخل التنظيمات الكبرى والمجتمعات الحديثة ــ إلا أنها أحسن أشكال الحياة الاجتماعية . وهو يرى أن اتساع نطاق التعليم وكفاءة عمليات التربية والتنشئة السياسية تسهم فى تزايد قدرة الجماهير على متابعة القادة والرؤساء ونقدهم ومحاولة تقويمهم ، وهذا من شأنه الوقوف بقدر الإمكان ضد الاتجاهات الأوليجاركية المتزايدة مع اتجاه التنظيمات والمجتمعات نحو التعقيد .

مناقشة نقدية للاتجاهات الكبرى فى دراسة البيروقراطية ومشكلاتها :

يمكن القول — مع موزيليس — انه يمكن التاريخ للدراسة العلمية للبيروقراطية اعتبارا من « فيبر » ، وهو يقصد بالإدارة البيروقراطية تلك الإدارة التي تعتمد على العقل والمنطق والرشد والمعرفة الفنية والتخصص الفنى وهناك مجموعة من التساؤلات والملاحظات التى يمكن أن نطرحها فيما يلى :

اولا : هل يعد بعد التسلسل الرآسى Hieracrchy هو البعد الفارق الذى يميز التنظيم البيروقراطى عن غيره من التنظيمات طبقا للنموذج المثالى عند فيبر ؟ يجيب « موزيليس » على هذا التساؤل بالنفى ، على الرغم من هذا فان هناك بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة « ستانلى أدى Stanley udy Jr قام بمحاولة لدراسة بعد التسلسل الرآسى داخل التنظيمات دراسة واقعية ، وخرج من هذه الدراسة إلى أنه يمكننا أن نصف التنظيم بأنه « بيروقراطى » إذا ما تضمن أكثر من ثلاثة مستويات متدرجة للسلطة (*) . كذلك قام «مونرو

(*) دراسة « ادى » مذكورة فى دراسة « موزيليس » السابق الاشارة اليه ص ٣٩ وعنوان دراسة « أدى » هو

Bureacracy and Rationality in Waber's Organization theory : An emperical study - American sociological review vol 24 (1959). pp. 791 - 5

ويمكن لمن يريد معرفة المزيد حول دراسة «أدى» أن يرجع الى دراسة «موزيليس» هذه دراسة « برجر » مذكورة كذلك فى دراسة « موزيلس » ص ٤٠ وعنوان دراسة « بيرجر» هو :

Bureaucracy and Society in modern Egypt-Princiton Univ-press 1957.

ارجع الي تعليق « موزيليس » في الهوامش ص ١٨٦ .

برجر « Monroe Berger بدراسة واقعيـة عن البيروقراطيـة المصرية Egyptien bureaucracy استناداً إلى تصور « فيبر » وقـد اعتمد فى هذه الدراسة على تصميم مقياس يقيس به التحول البيروقراطى استناداً على خاصية التسلسل الرآسى. فهو يعتبر أن هذه الخاصية هى أهم معايير التحول البيروقراطى Criteria of Bureaucratization . وهو يعرف هذا البعد فى صورة عامة بأنه يشير إلى التـأكيد على امتيازات المركز Prerogatives of position وعلى أهمية ممارسة السلطة والطاعة . ويعلق « موزيليس » بأنه يمكن الاعتراض على مثل هذه بدراسات بأن خاصية التسلسل الرآسى ليست هى البعد المحورى الذى يميز بين التنظيم البيروقراطى عن غيره من التنظيمات ، ذلك لأن هـذه الخاصية توجد فى الأشكال الأخرى من التنظيم ، فقد وجدت فى نمط الإدارة الاقطاعية وربما بشكل أقوى وأوضح . وينتهى « موزيليس » من تحليله لبعد التسلسل إلى أنه لا يعد بعدا جوهريا فى التمييز بين التنظيم البيروقراطى وغيره من التنظيمات الأخرى ، ذلك لأن الفيصل فى هذا الصدد هو نوعية علاقات السلطة فهذه العلاقات ذات طابع شخصى داخل التنظيمات الاقطاعية تستند إلى الاعتقاد فى قداسة التقاليد ، أما هـذه العلاقات فهى ذات طابع غير شخصى داخـل التنظيمات البيروقراطية ، وتستمد السلطة شرعيتها من الاعتقاد فى سلامة الروتين والقواعد وتفوقها من الناحية الفنية .

ثانيا : ما هى العـلاقة بين ما يسود التنظيمات البيروقراطية من قواعد وضوابط وقيود وبـين الشخصية الإنسانية ؟ وهذا يثير تساؤلا حول مـدى قدرة أعضاء التنظيمات على التعبير عن ذاتهم وعن أفكارهم والمبادأة .

وقد اعتمد بعض الدارسين المتأثرين بنموذج « فيبر » على مقياس للمبادأة .

بين أعضاء التنظيمات لتحديد درجة التحول البيروقراطى (٣٤) . ولا شك أن التنظيم البيروقراطى يتيح درجة أكبر من الحرية بالمقارنة بالتنظيمات الاقطاعية الذى يعتمد على الطاعة العمياء للاقطاعى ولإرادته الشخصية ، غير أن درجة الحرية المتاحة لأعضاء التنظيمات البيروقراطية يعتمد على عدة متغيرات منها مدى تمركز السلطات أولا مركزيتها ودرجة التفويض المخولة للرؤساء فى المستويات الوسطى والدنيا ومدى رغبة أعضاء التنظيم وقدرتهم على تحمل المسئولية... الخ ولكن وجود التنظيم البيروقراطى يرتبط بوجود قواعد دقيقة لتنظيم العمل من حيث الكيفية والأداء والتوقيت ، الأمر الذى يحيل عضو التنظيم ــ على حد قول فيبر نفسه ــ إلى ترس بسيط فى جهاز ضخم ، الأمر الذى يقتل حرية الرأى والتفكير المبدع عند الأعضاء . وهناك من الباحثين اللاحقين على «فيبر» من خصص دراسات كاملة عن أثر التنظيمات على الصحة النفسية لأعضائها(٣٥).

ثالثا : ويطرح «موزيليس» تساؤلا حول النموذج المثالى للبيروقراطية وهو هل يشير هذا النموذج إلى التنظيم ككل ، أم أنه يشير إلى جهازه الإدارى فحسب ؟

Does the ideal type of bureaucracy refer to the organization as a hole or simply to its administrative appartus ?

ويجيب «موزيليس» بأن فحص خصائص النموذج المثالى يدل على أنه يشير إلى الجهاز الإدارى ، ولكنه يؤكد أن هناك خلطا واضحا بين مفهوم التنظيم Organization ومفهوم الإدارة Administration فى أعمال فيبر ، وهو يرجع هذا إلى أن «فيبر» عالج قضية البيروقراطية داخل اطار معالجته لعلم الاجتماع السياسى (٣٦) . وقد انتقل هذا المزج بين المفهومين إلى بعض المعالجات

الحديثة حيث استخدم مصطلح البيروقراطية للدلالة على الجهاز الإدارى تارة، وعلى التنظيم ككل تارة أخرى . وهناك مشكلة أخرى ترتبط بهذه المشكلة ، وهى حدود التنظيمات Boundaries of the organization ، هل هى قاصرة على أعضاء الهيئة الإدارية Administrative apparatus للتنظيم ، أم أنها تمتد لتشمل حملة الأسهم Shareholders ، والعملاء Clients ... الخ . ومن أحدث المحاولات لتوضيح أبعاد هذه المشكلة ، تلك التى قام بها « بارسونز » Parsons ، الذي قام بالتمييز بين ثلاثة مستويات أو انساق فرعية داخل بناء التسلسل الرآسى لكل تنظيم

Three levels or subsystems in the hierarchical structure of every organization

وهىالمستوى الفنى Technical والمستوى الإدارى Managerial والمستوى النظامى Inistitutional . ويتعلق الأول بكافة الأعمال الفنية التى تسهم مباشرة فى تحقيق أهداف التنظيم (مثل تصنيع المواد الخام فى المصنع والتدريس فى المدارس ...) أما المستوى الإداري فهو الذى يقوم بتنظيم وتدبير الشئون الداخلية للتنظيم ويقوم بدور المنسق بين المستوى الفنى وبين البيئة المباشرة للتنظيم فهو عليه مثلا توفير المواد اللازمة للعمل والبحث عن العملاء ، أما المستوى النظامى فهو المسئول عن تحقيق التكامل بين هذين المستويين . وعلى المستوى الواقعى فانه داخل أى تنظيم صناعى يكون المصنع plant ممثلا للمستوى الفنى ، وتكون إدارة المصنع office or administration ممثلة للمستوى الإدارى ، ويكون مجلس الإدارة Board of directors ممثلا للمستوى النظامى [٣٧] .

رابعا : ويشير « موزيليس » إلى تساؤل جوهرى بصدد النموذج المثالى عند « فيبر » وهو يتعلق بمدى امكانية صياغة نموذج تصورى يحدد خصائص التنظيمات دون الاستناد إلى دراسات واقعية . والواقع أن « فيبر » لم يقصد بهذا النموذج أن يكون نظرية ، ولكن قصد به أن يكون دليلا للاسترشاد به عند دراسة التنظيمات . ويجيب « موزيليس » على هـذا السؤال المطروح بالنفى ، ذلك لأنه لا يمكن أن نصوغ نموذج بنائى للتنظيمات الواقعية ، يؤسس على تأمل خالص ، ويفترض أن ما يحرك الإنسان هـو العقل وان كل علاقات الأعضاء سوف تكون علاقات يحكمها العقل والرشد . ولعل هذا هو ما كشفت عنه مدرسة العلاقات الانسانية ، ومن أهم روادها « التون مايو E. Mayo تلك التى كشفت عن العوامل غير العقلية المحركة للسلوك داخـــل التنظيمات والتى انتهت بالكشف عن وجود التنظيم غير الرسمى Informal organisation (*).

خامسا : هل يخلو النموذج المثالى من التناقضات الجوهرية ؟ وهل يمكن له أن يحقق أعلى درجات الكفاية فعلا ؟ فقد كشفت دراسات « بارسونز » Parsons و « الفين جولدنر » A. Gouldner ان هناك تناقضا بين اعتماد التسلسل على الأقدمية وبين اعتماده على الخبرة الفنية فاذا كانت الخاصية الأولى تشير إلى معنى الالتزام بنظام موضوعى ، فان الخاصية الثانية تؤكد معنى المعرفة الفنية . هذا إلى جانب أن الاعتماد على الأقدمية المطلقة كمعيار للترقية يقتل عند الأفراد الحافز على التجديد والابتكار .

(*) للوقوف على المزيد من الدراسات حول التنظيم غير الرسمى ، ارجع الى N. Mouzelis : Organization and bureaucracy pp. 97—119
والى التعليقات على المتن فى اخر الدراسة مع المراجع

سابعا : هل يمكن اعتبار أن نموذج فيبر يمثل أداة تصورية تساعد على تحقيق فهم اكثر دقة للواقع التنظيمي من خلال تحليل أوجه التعارض بين ماهو مثالى وما يتحقق بالفعل في الواقع الموضوعي؟ ويجيب « نيكوس موزيليس » على هذا بالنفى ، لأن فهم الواقع التنظيمي لا يتطلب الاستعانة بنموذج يصاغ صياغة تأملية عقلية صورية ، وإنما يقتضى الاستعانة بنموذج واقعى يستقى من ابحاث ودراسات واقعية .

سابعا : الا يمكن ان تكون خصائص البيروقراطية كما حددها « فيبر » مصدرا لسوء الأداء أو الخلل الوظيفى Dysfuncti ns ؟ وقد اهتم « روبرت ميرتون » R. K. Merton بابراز جوانب الخلل التنظيمى . فكفاءة الادارة البيروقراطية ـ عند فيبر ـ ترتكز على ب المعرفة الفنية وسيادة علاقات الدور Rol Relation واتسام العلاقات باللاشخصية والموضوعية ، إلى جانب امكانية التنبؤ بسلوك الأعضاء داخل التنظيمات Predictability طالما أن هذا السلوك يصدر عن مجموعة من القواعد الضابطة والمتحكمة والمنظمة . غير أن هذه الخصائص ذاتها يمكن أن تؤدى إلى مرض تنظيمى Bu.eau pathol gy يتمثل فى الجمود وفقدان المرونة وتحول الوسائل (القواعد والاجراءات) إلى هدف ، وهذا ما يطلق عليه تعقد الإجراءات وظهور طبقة من الموظفين يقدسون الإجراءات ، وهم من يطلق عليهم عبدة الطقوس Ritualists (٣٠) .

ويشير « ميرتون أن دراسة البيروقراطية تقتضى طرح بعض الأسئلة من اهمها العلاقة بين البيروقراطية والشخصية ؟

ثامنا : حاول بعض الباحثين تفنيد بعض المسلمات التى بنى عليها « فيبر »

نموذجه المثالى منها ان ترشيد السلوك يجب ان يفرض فرضا من قمة التسلسل التنظيمي ، ومعنى هذا ان الأسلوب الوحيد لترشيد سلوك عضو التنظيم ان يحدد له ما يجب وما لا يجب عمله . وهل يتعارض بنـــاء التنظيمات الكبرى ومتطلبات الكفاية والرشد مع امكانية ممارسة المبادأة على المستوى الفردى ؟

Is the structure of targe lscale organizations and the requerements of rationality and efficiency Hoslile to the exercise of initiative on the individual Level ?

وهنا نجـــد « بيتر بلاو » P. Blau يتحدث عن المسلمة الفيبرية السابقة على انها اسطورة Myth ظهرت اولا فى كتابات « فيبر » ثم آمن بهـــا بعض اللاحقين من العلماء خاصة انصار اتجاه الإدارة العلمية (٣٦) . ويشير « بلاو » ان مختلف ابحاثه تؤكد فساد هذه المسلمة من حيث انها تقلل من انتاجية اعضاء التنظيم وتؤدى إلى خفض معنوياتهم . ويعتقد « بلاو » بأنه يمكن ان يكون هناك انماط للضبط لامركزية Decentralised ولاتسلطية non-authoritarian تسمح بظهور المبادأة الفردية Individual initiative . ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الأساليب مثـــل اتباع طرق مناسبة للتعيين والتدريب والتعبئة تساعد الأفراد على تحمل المسئولية والمبادأة باتخاذ القرارات الضرورية بطريقة ذاتية دون الحاجة إلى توجيهات محبطة فى شـــكل قواعد أو اوامر تصدر من قمة التنظيم

Frustrating quidance of rules or orders coming From the Top.

وقد كشفت دراسة « جولدنر » Gouldner لأحد مصانع الجبس والتي

أنطلق فيها من نظرية « فيبر » عن البيروقراطية محاولا اختبار بعض ابعادها امبيريقيا ، عن تمييز بين نوعين من القواعد .

ا ـ قواعد ذات طابع عقابي Rules having a punishment character

ب ـ القواعد ذات الطابـــع التمثيلي او النيابى Representative rules وتتمثل الأولى وتستمد شرعيتها بصدورها من جانب واحد فقط Unilaterally دون اخذ رأى وموافقة بقية الأطراف ، اما القواعد ذات الطابع النيابي هى تلك التي تصدرها بشكل ديموقراطي والتي تشترك فى صياغتها الادارة والعمال معا . وقد كشفت بعض الدراسات مثـل دراسة « جانوفتز » M. Janowits إلى ان ممارسة الضبط بالأسلوب الرآسى التسلطي لا يدعم النظام وإنما يؤدى إلى خفض انتاجية الأعضاء وهذا هو ما يفسر إتجـاه الكثير من التنظيمات نحو تحقيق قدر من المرونة وممارسة الضبط من خلال الاقناع
Control by persuation (٣٧)

تاسعا : ظهرت بعض الدراسات التى حاولت إخضاع القانون الحديدى للاوليجاركية الذى صاغه « ميشلز » للاختبار استنادا إلى دراسات واقعية ، وقد خلصت هـــذه الدراسات إلى أن الخصائص البنائية للمجتمعات الحديثة وللتنظيمات الكبرى تؤدى حقيقة إلى ظهور الاتجاهات الأوليجاركية، ولكن ماترفضه هذه الدراسات هو تلك الحتمية الصارمـة التى ركز عليها «ميشلز » ، واعتبار هذه الاتجاهات قانونا عاما ينطبق بالضرورة على اي تنظيم وأى مجتمع وكما يذهب « موزيليس » بحق فانه يستحيل ان نصدر تعميما ما حول التنظيمات دون تحديد مجموعة الشروط التى يجب أن تتحقق حتى تصدق التعميمات (٣٨) . وقد لاحظت الكثير من الدراسات النقدية أن خطأ « ميشلز » هـو انه لم يهتم

منهجيا بملاحظة الظروف الاجتماعية والتنظيمية التى تؤثر ـ تدعيما او الغاء او تقليلا من فاعلية ـ القانون الحديدى للاوليجاركية. وقد قام كل من « ليبست » Lipst و « ترو » Trow و « كولمان » Colrman بدراسة على الاتحاد الدولى للطباعة Internationl Typographical union وهو تنظيم يسوده الديموقراطية الامر الذى عطل القانون الحديدى للاوليجاركية الذى صاغه ميشلز .* وقد اوضح الدارسون الثلاثة ان هذا الاتحاد ينقسم إلى حزبين أساسيين إلى جانب أن هناك لامركزيه واضحة فى السلطات الأمر الذى يجعل القوة موزعة غير متمركزه فى جماعة اوليجاركيه بعينها ، يضاف إلى هـذا أن المهارات القيادية المنتشرة والمشاركة الفعاله من جانب الوحـدات المختلفة التى ينقسم اليها التنظيم وعقد لقاءات غير رسميه تناقش خلالها سياسة التنظيم ، ووجود نسق متكامل من القيم يشارك فيه القيادات العليا للتنظيم والاعضاء على السواء وتعدد الجماعات التى تمارس ضغطا على متخذى القرارات ... كل هذه العوامل وغيرها قلل من الاتجاه الاوليجاركى داخل التنظيم .،

ولعل هذه الدراسة مع بعض الدراسات الواقعية الاخرى ـ تكذب التعميم المطلق للقانون الحديدى للاوليجاركية ، وتحتم ضرورة القول بأن انطباقه يتوقف على عدة عوامل منها بناء التنظيم ذاته واهـدافه ووظائفه وظروفه التاريخيه ونوعية اعضائه ومدى توافر القدرات القيادية داخله ونوعية السلطة (مركزية أو لامركزيه) وحجم التفويض المارس داخل التنظيم ... الخ . غير ان دراسة « ليبست ورفاقه » لاتكذب نظريه ميشلز بصورة مطلقه ، ولا

(*) لمن يريد معرفة المزيد عن هـذه الدراسه أن يرجـع الى كتاب « التنظيم » والبيروقراطية لموزيليس « ص ٦٥ وتعليقاته فى مراجع الفصل س ١٩٤

تدعونا الى التفاؤل بصدد احتمالات ممارسة الديموقراطية بشكل كامل داخل التنظيمات الكبرى ، ذلك لان هناك خاصية فريدة فى التنظيم الذى قام ليست » وزملاؤه بدراسته وهو انقسامه إلى حزبين متعارضين وهـــو أمر غيرشائع بصفه دائمه داخل التنظيمات الكبرى , غايه مافى الأمر ان مثل هذه الدراسات الواقعيه تضع امامنا بعض الضوبط المنهجيه امام التعميمات النظرية وتنبهنا إلى احتمال وجود بدائل"، والى مختلف العوامل التى يجب النص عليها قبل إصدار تعميم مـا .

عاشرا

ويذهب « موزيليس » فى معرض تقييمة للنوذج المثالى عند فيبر إلى أن هناك ثنائية واضحه ينطوى عليها النموذج ، فهو يضمن عنصرين هما

ا ـ مجموعة من الابعاد الواقعية التى يمكن تحديدها بالرجوع إلى واقـع التنظيمات فعلا

ب ـ الحكم على هـــذه الابعاد وصفها بصفات معينه كالرشد والعقلانية والكفاءة ... وهذه لم يتوصل اليها فيبر استقرائيا ، انما يمكن القول أنه توصل أليها بالحدس

وقد ظلت هذه الثنائية فى التراث المعاصر لنظريات التنظيم . وقـد ظهرت ثلاث محاولات عند دراسة العنصر الأولى وهو عنصر الابعاد .

- المحاولة الاولى هى اطلاق مصطلـح البيروقراطية على أى تنظيم تتوافر فية الخصائص التى ذكرها فيبر بغض النظر عن مسألة الكفاءه ؛

- والثانية تتمثل فى اعادة النظر فى خصائص نموذج فيبر عند تطبيق الدراسة

الواقعية بحيث يحذف منها ويضاف اليها حسب متطلبات الدراسة ؛

والثالثة تتمثل فى النظر إلى هذه الخصائص كأبعاد وتختلف كما وكيفا حسب نوعية التنظيم وحجمه وأسلوب تنظيمه . وهنا قد يحقق تنظيم مادرجه عاليه من البيرو قراطية على احد الابعاد ، بينما لايحقق نفس الدرجة بالنسبة لبعد آخر وهكذا .

وإذا ماإنتقلنا إلى العنصر الثانى من نموذج فيبر ، وهو العنصر الحدس فقد ظهرت بعض الاحكام القيمية حيث صارت تطلق صفة البيروقراطى على التنظيمات ، اذا ماكانت اساليب انجاز العمل داخله تتصف بالرشد والعقلانية والكفاية الادارية أو حتى المرض الادارى او اختلال الاداء الوظيفى Dysfunction مثل طول فترة الاجراءات والتعقيد الروتينى وتحول الوسائل إلى غايات والتمركز الشديد للسلطات أو عدم قدرة الافراد على المبادأة أو غياب قدرات الاعضاء على تحمل المسئوليه . وهنا لايتعلق الامر بالتحليل ـ كما يذهب موزيليس بحق وإنما يصبح مرتبطا بالعلاج ويدخلنا فى قضية القضاء على التخلف الادارى واطلاق الثورة الادارية ... الخ. وهكذا ارتبطت البيروقراطية فى اذهان الكثير من الناس ـ على عكس فكرة فيبر ـ بانعدام الكفاءه Inefficiency واللدبة الحمراء (أو الشريط الأحمر فى التعبير الأجنبى Red Topera واذا كان هذا التصور يختلف تماما مع تصور البيروقراطية عند فيبر ، فانه فى الواقع لم يتجاهل مشكلات بيروقواطية ، غير ان معالجته لها لم تتسم بالعمق وإلى جانب ان هذا الموضوع لم يكن شاغله طالما أنه كان مهتما بخصائص البيروقراطية ...

وإذا ماانتقلنا الى معالجه مسألة الرشد فانها تعنى أن التنظيم البيروقراطي

ينتقى من بين الأساليب المتعددة القادرة على انجاز الهدف أكثرها كفاءة فى تحقيقه . ولكن المقصود بهذه الأهداف أهداف التنظيم كتنظيم الأمر الذى يتجاهل الأفراد . وهذا يوقعنا فى تناقض. فأكثر الأساليب التنظيمية عقلانية تتعارض مع أهداف الأفراد ولا تعنى أن الأفراد سوف يسلكون أكثر أساليب السلوك رشدا ، لأن هذه الأساليب التنظيمية سوف تحيل الأفراد إلى تروس صغيرة Simple coga داخل جهاز ضخم وقد وصف ما نهايم التعقل بهذا المعنى بأنه وظيفى ، ذلك أن فيبر أراد منه أن يرسم أساليب عقلية للسلوك الفردى (ترشيده) وفقا لقواعد مفروضة . وهذا الأسلوب هو الذى ثبت فشله بعد أن حاول أنصار الإرادة العلمية تطبيقه (٣٩) .

ويشير « موزيليس » إلى أن هناك من الباحثين من حاولوا معالجة قضية رشادة التنظيم وكفاءته من منظور يختلف عن ذلك الذى تبناه « فيبر » بل وعلى النقيض منه تماما . فاذا كان « فيبر يربط بين التنظيم الرشيد والكفاءة الإدارية من جهة وبين سيادة قواعد إدارية محددة وواضحة وملزمة لجميع الأعضاء من جهة أخرى ، فقد ذهب « بلاو » Plau إلى أنه لا توجد علاقة بين الكفاءة التنظيمية وبين سيادة قواعد دقيقة ، ولكنها ترتبط بسيادة الظروف التى تسهم فى تنمية المبادأة والتلقائية عند أعضاء التنظيم .

Development of individual initiative and spontaneity

وهكذا يجب على المتقلدين لمراكز الإدارة العليا داخل التنظيمات أن يعملوا على اتاحة الظروف التى تسهم فى تحطيم كل ما من شأنه تقييد الأعضاء وتعويق مبادئهم ومشاركتهم الايجابية التلقائية . وعلى هذا فانه يمكن أن نعيد تعريف

البيروقراطية بأنها التنظيم الذى يحقق أعلى درجة ممكنة للكفاءة الإدارية مهما كانت خصائصه الرسمية (٤٠).

Bureaucray, then, can be defined as organization that maximises efficiency in administration, Whatever its formal characteristics.

حادى عشر : لقد كان محور اهتمام الكتابات الكلاسيكية فى مجال التنظيم والادارة منصبا على أثر التنظيمات متسعة النطاق على البناء السياسى للمجتمع، أكثر من الاهتمام بدراسة البيروقراطية فى ذاتها . وقد غير العلماء اللاحقون على « فيبر » مجال الاهتمام أو مستوى التحليل من دراسة المستوى السياسى العام فى المجتمع ، إلى دراسة مستوى التنظيمات. وعلى الرغم من أنهم لم يتجاهلوا البيئة الأوسع التى يوجد داخلها التنظيم ـ المستوى الأكثر اتساعا ـ كما لم يتجاهلوا مشكلات الفرد داخل التنظيم ـ المستوى الأكثر ضيقا للتحليل ـ فان البؤرة الأساسية للتحليل عندهم كانت تتركز فى دراسة التنظيم ككل . على أن تضييق وحدة التحليل ـ بالمقارنة بالنظريات الكلاسيكية ـ سمح بتكوين مجموعة من التصورات الأكثر تحديدا ، ومن الفروض العلمية والتى يمكن اختبارها فى الواقع ـ أو على حد تعبير « موزيليس » ذات الطبيعة القابلة للاختبار Testable nature (٤١).

ولهذا نستطيع القول بأن أغلب الدراسات بعد « فيبر » كانت ذات طابع امبيريقى ، أو تتجه نحو الدراسة الواقعية للتنظيمات ، ولهذا ظهر اسلوب دراسة الحالة Case study كنمط شائع للبحث، حيث يختار الباحث تنظيما معينا لاجراء دراسة مركزة حول بنائه الداخلى ، أو من أجل اختبار مجموعة محددة من الفروض التى يوجد بينها ترابط داخلى Interconnected hypotheses. وقد

استخدم الباحثون أساليب تحليل الوثائق والمستندات التنظيمية واللوائح ، أما عن جمع المادة فقد اعتمدوا على أساليب الملاحظة المباشرة ، والاستبارات أو المقابلات الشخصية . وعلى أساس هذه الدراسات اللاحقة « لفيبر » قد ضيقت نطاق التحليل ، إلا أنهـا كانت أكثر شمولا والماما بكافة جوانب الظاهرة المدروسة وهى التنظيمات ، وذلك على العكس من « فيبر » الذى تصور أن الموظف البيروقراطي المثـالى هـو الأداة الإدارية الوحيدة الذى يدور حوله التحليل . وقد اتضح أن السلوك التنظيمى للموظف ليس سوى أحد الأبعاد المتعددة للظاهرة التنظيمية التى تشمل أعضـــاء التنظيم كآدميين بعواطفهم ومعتقداتهم واهدافهم الخاصة التى لا تتطابق باستمرار مـــع الأهداف العامة للتنظيم (إلى جانب أبعاد اخرى كثيرة) ومثل هذه العوامل يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند إجراء أى تحليل تنظيمى فعال .

ثانى عشر : تشير اغلب النظريات الحديثـــة فى التنظيمات إلى الفـروق الأساسية بين البيروقراطية ومختلف الأنساق أو التنظيمات الاجتماعية الأخرى ، ذلك أن التنظيم البيروقراطى تنظيم مخطط يظهر بطريقة عمدية لتحقيق اهداف محددة سلفا ، وهنا يوجه السلوك توجيها مقصودا لتحقيق غايات بعينها . ولهذا فان الأمر يتطلب صياغة مجموعة من الضوابط السلوكية تحققهـا القواعد الرسمية المقررة داخل التنظيم . ولكن إذا كان التنظيم يتألف أساسا من مجموعة من من الأعضاء الذين يتفاعلون معا فى اطار مواقف بعينها ، فانه من الممكن التوقع بأن هذه الضوابط والقواعد سوف لا تحقق اهدافهـا بصورة مطلقة فى ضبط المواقف الواقعية وتوجيه الأنشطة التنظيمية فى إطـــار الخطة العقلية المحددة سلفا . فأعضاء التنظيم لهم أهدافهم الخاصة ، بل وكل جماعة داخل التنظيم لها

أهدافها النوعية المعينة التى قد تتعارض او على الأقل قد لا تتسق مع اهداف التنظيم ذاته . ويضرب لنا « موزيليس » مثالا على هـذا أنه إذا كان الهدف الأساسى لتنظيم صناعى معين (مصنع ما) هو إنتاج سلعة ما وتوزيعها ، فان صاحب مصنع ينظر إليه بوصفه وسيلة للحصول على الربح ، بينما ينظر إليه العمال والموظفين بوصفه وسيلة للحصول على الأجر وهذا يعنى أنه قد يحدث صراع بين أهداف التنظيم وأهـــداف مختلف الجماعات النوعية المؤلفة للتنظيم الأمر الذى قد يقلل من فاعلية التنظيم العقلى للعمل . وهـكذا فاننا نصادف باستمرار نماذج غير متوقعة من السلوك نتيجة لسيادة القواعد الرسمية .

وقد كانت هذه القضية هى النقطة الأساسية لنظرية التنظيم عنـد « فيليب سلزنيك » P. Selznick والتى عـــبر عنها فى مقال له بعنوان « أسس نظرية التنظيم » (*) .

ويذهب هذا الباحث إلى أنه حين نفحص البناءات الرسمية بدقة فاننا ندرك فوراً انها لا تحقق نجاحا مطلقا فى القضاء على النماذج غـــير الرشيدة للسلوك داخل التنظيمات ، ذلك لأن هذه النماذج تستمر فى الظهور طالما انه من الضرورى استمرار التعاون بين البشر . وعلى هـذا نستطيع القول بأن الجوانب الرسمية (القواعد والمعـايير واللوائح الرسمية) داخـل التنظيمات لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الجوانب المتعددة للتنظيمات ففى كل تنظيم قد تظهر معارضة منظمة للقواعد الرسميـــة تتخذ الطابع النظامى Inistitutionatization من

(*) P. Selznick : Foundalion of the theory of organization, Ameiican sociological review, Vol 12 - 19 8 pp. 25-35

هذا المقال مذكور فى دراسة « موزيليس » السابق الاشارة اليها .

من خلال ظهور الجماعات غير الرسمية التي ترتكز على العلاقات الشخصية في المحل الأول . وقد يكون لهذه الجماعات نتائج سلبية او إيجابية من منظور الأهداف الرسمية. وعلى هذا فان « سلزنيك » - كما يذهب موزيليس - يطالب بضرورة استحداث منهج ملائم لدراسة البناء الواقعى الذى ينجم - لا عن القواعد الرسمية فحسب ، ولكن ينجم عن التفاعل بين التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمي ، وهو يرى أن أفضل المناهج فى هذا الصدد هو منهج التحليل البنائى الوظيفى الذى يركز على أخذ السلوك الفردى المتغير والحاجات المستقرة للنسق الاجتماعي في الاعتبار . وينطلق « سلزنيك » فى تحليله من مسلمة أساسية هى أن الحاجة الأساسية التي يسعى كل نسق إلى تحقيقها هى ضمان الاستمرار والتكامل .

ويحدد سلزنيك . اهم حاجات النسق الأجتماعى للتنظيمات الرسمية فيما يلى

ا - ضمان أمن واستقرار التنظيم ككل في علاقته بالقوى الأجتماعية المؤثره فى البيئة المحيطة به

ب - استمرار واستقرار نمازج وخطوط السلطة والاتصال داخل التنظيم

جـ - استقرار نمازج العلاقات غير الرسمية داخلة

د - استقرار السياسية العامة للتنظيم ومواقع تقريرها وصيغتها .

هـ - تحقيق التجانس فى النظر الى مجموعة الادوار التى يتم اداؤها داخل التنظيم ، والى التنظيم ذاته كنسق

وطالما أن هناك مجموعتين من الاهداف ، أهداف التنظيم (الاهداف الرسمية) واهداف الافراد والجماعات غير الرسمية ، فإن لنا أن نتوقع امكانية

حدوث صراع بين القواعد واللوائح الرسمية التى تحاول ضبط وصياغة السلوك صياغة عقلية رشيدة ، بين مقاومة أعضاء التنظيم (التى قد تتخذ طابعا منظما) لهذه القواعد ومن شأن هذة الصراع ان يخلق مواقف وحاجات جديدة مستحدثة فى النسق . ولمجابهته هذا الموقف يضطر التنظيم الى خلق المزيد من الضوابط او القواعد النظامية من اجل القضاء على هذا التوتر والصراع ، غير ان هذة القواعد الجديدة قد تقابل بمزيد من الرفض فتصاغ قواعد اخرى لتحقيق درجة اعلى من الضبط ... الخ . ويطلق « موزيليس Mouzelis » على هذة العملية الحركة الجدلية للتنظيمات

ويشير الباحث المذكور ان التنظيمات تكتسب طابعها الحركى - الدينامى - من خلال الصراع بين ما هو رسمى (القواعد الاوامر واللوائح ...) وما هو غير رسمى (المعايير والعلاقات غير الرسمية التى تتمخض عن ظهور الجماعات والتنظيم غير الرسمى) . وهذا يعنى فى نظر « موزيليس » خطأ التصور التقليدي للتنظيمات ذلك التصور الذى ينظر اليها بوصفها بناء استاتيكيا . ويشير « الفين جولدنر A - Gouldner » فى دراسة له عن انماط البيروقراطية الصناعية(*) إلى ان التوسع فى اقرار وخلق قواعد رسمية الضبط وقولبة السلوك داخل التنظيمات ، أمر له نتائج وظيفية ظاهرة Manifest تتمثل فى تقنين السلوك ، ونتائج وظيفية كامنة Latent أو غير مقصورة اهمها عدم وضوح علاقات القوة بين المستويات الرآسية المختلفة ، الامر الذى يخفف من التوترات فى العلاقات الشخصية بينهم ويسهم فى تحقيق تعاونهم معا . ويذهب كل

A : Gouldner : Organizational analysis - pp. 406 — 28

مذكورة في دراسة موزيليس - قائمة المراجع فى نهاية الكتاب ص ١٨٤

« مارش » March و « سيمون » Simon في دراسة لهما بعنوان التنظيمات(*) إلى أن الالتزام الحرفي بالقواعد والاجراءات داخل التنظيمات يؤدي الى الكثير من الوان الخلل الوظيفي Dys Functions ، ذلك انه من الممكن ان يمتثل أعضاء التنظيمات للحد الادنى من القواعد مما يباعد بينهم وبين الاهداف العليا للتنظيم ، الأمر الذى ينعكس على كفاءة التنظيم في اداء وظيفته .

ثالث عشر : يخلق اتساع نطـــاق التنظيمات وتعقد المستويات الرآسية مشكلات تعقـــد الأمور ومركزية السلطة ، الأمر الذى يتطلب ـ كما يشير سلزنيك ضرورة تفويض السلطة للانساق الفرعية ، غير أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى اهمال الأهداف العامة للتنظيم ، طالما أن الوحدات الفرعية سوف تتجه نحو التركيز على تحقيق أهداف جزئية واعتبارها غايات في ذاتها ، الأمر الذى يستوجب ضرور ممارسة الضبط التنظيمى المركزى مرة أخرى، وهو مايسهم في تحقيق المركزية والتعقيد وطول الاجراءات . وهكذا .

١ ـ مشكلات التوافق المتبادل بين الفرد والتنظيم

ظهرت خلال السنوات الأخيرة عدة معالجات ممتازة لتحليل العـلاقة بين الفرد والتنظيم ، او على وجه التحديد أثر انخراط الفرد داخل تنظيمات كبرى ـ وهو أمر لامفر منه في المجتمعات الحديثة المعقدة ـ على صحته النفسية . وهذا يعنى توضيح ابعاد الفعل ورد الفعل بين حاجات الفرد ـ عضو التنظيم ـ وبين متطلبات التنظيم . وفي مقدمة هـــذه المعالجات ، تلك التى قدمها « تشريس

March and Simon : Organisation 1958 p. 45

مذكور في دراسة موزيليس ـ قائمة المراجع ص ٢١١ .

آرجريس» C. Argyris [٤٢] . حيث حاول توضيح النتائج النفسية للاشتراك في التنظيمات البيروقراطية . فقد طرح في بداية دراسته سؤالا حول أثر الاشتراك في عضوية تنظيمات على شخصية الأعضاء وقد اعتمد «ارجريس» على نظريات العالم النفسى (الطب النفسي) « سوليفان » H. S, Sullivan والتي تحدد معايير النضج الشخصى Personal maturity واستنادا إلى هذه النظريات خرج « ارجريس » بنتيجة مؤداها انه لا يوجد تطابق بين هذه المعايير وبين نموذج السلوك المطلوب من أعضاء التنظيمات خاصة في المستويات والوظائف الدنيا للبيروقراطية . ولعل هذا هو ما حدا به إلى ابراز محنة انسان التنظيم ، أو الانسان داخل المجتمعات الحديثة . وقد عرض الباحث المذكور مجموعة كبيرة الدراسات النظرية والميدانية حول التنظيمات وخلص - على حد قوله بعدة نتائج وضعها في ثلاثة قضايا أساسية نعرضها فيما يلي [٤٣] :

القضية الاولى : هناك نقص في الاتفاق أو الانسجام بين حاجات الأفراد الأصحاء وبين متطلبات التنظيم الرسمى

There is a Lack of congruency between the needs of healthy Individuals and the demands of Formal organization.

وهو يقصد بالتنظيم الرسمي ، تلك الخصائص التى حددها « فيبر » فى نموذجه المثالي ، وهو يقصد بالأفراد الأصحاء ، اولئك الذين يتمتعون بالاستقلالية النسبية والايجابية في المواقف الاجتماعية والذين يمارسون قدراتهم ... الخ . وهذه الخصائص تتناقض ، أو على الأقل لا تنسجم من الخصائص الواجب توافرها فى أعضاء التنظيمات الرسمية ، الذين يجب عليهم طاعة أوامر رؤسائهم وعدم محاولة إبداء آرائهم الخاصة أو التغيير في الطرق التقليدية لأداء العمل .

القضية الثانية : ونتيجة للاضطراب (او عـدم الاتفاق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم يحدث الاحباط والفشل وقصر النظر والصراع

The results of this disturbance are frustration, Falure, short time perspective and conflict.

وهو يرى انه إذا ما كان اعضاء التنظيم الجدد يتمتعون بصحة نفسية وبقدرات عالية على تحقيق الذات self actualization ، فانهم سوف يصابون بالإحباط لاعاقة محاولة تحقيق الذات ، كما انهم سوف يعانون من الفشل طالما أنه سوف لا يسمح لهم بتحقق الأهداف بأنفسهم وإنما يجدونها مرسومة لهم وما عليهم سوى التنفيذ . هذا إلى جانب أنهم سوف يفتقدون وضوح الرؤية لأنهم سوف ينخرطون في عمل جزئي محدود . وهذا من شأنه إصابتهم بصراع نفسي بين حاجاتهم ومتطلبـات وظائفهم ، وهم لا يستطيعون ترك العمل لعدم إمكان العثور بسهولة على عمل بديل ، إلى جانب أن هـذا العمل - في ظل الحضارة التنظيمية - ان يختلف في خصائصه عن العمل السابق .

القضية الثالثة : تؤدي المبادىء الصورية للتنظيم بالمرؤوس - في أي مستوى - إلى ممارسة التنافس والتزاحم والعداء المتبادل بينه وبين غيره من المرؤوسين ، وتطوير بؤرة (اهتمام) تتجه نحو الأجزاء أكثر من اتجاهها نحو الكل(٤٤) .

The nature of the formal principles of organization cause the subordinate at any given level, to experience competition, rivalry, intersubordinate hostility, and to develop a focus towards tha parts rather than the whole.

فطبيعه المناخ التنظيمي يجعل المرؤوسين يعتمدون بشكل كامل - تقريبا -

على رؤسائهم الذين يتلقون أوامرهم منهم وينفذون تعليماتهم ... الخ. ولما كانت المواقع الرآسية تقل مع الاتجاه نحو المراكز الوسطى والعليا للتنظيمات ، فاننا نجد ان هناك باستمرار تنافسا وتزاحما بين المرؤوسين للوصول إلى المواقع الرآسية المحدودة . وهذا التنافس والصراع على رضا الرؤساء وعلى الترقيات يخلق عداوة بين المرؤوسين. يضاف إلى هذا ان ربط الجزاءات – سلبا وإيجابا – بانجاز المرؤوسين لأعمالهم الجزئية ويتجاهلون او يجهلون الهدف الكلى للتنظيم. ولعل هذا الاتجاه نحو الجزء Part orientation هو الذى يحتم على القائد تحقيق درجة عالية من التنسيق بين انجازات مختلف الأعضاء من اجل تحقيق الهدف الكلى للتنظيم . وهذه الضرورة التنظيمية من شأنها — كما يذهب « ارجريس » تزايد اعتماد اعضاء التنظيم على رؤسائهم وخضوعهم لأوامرهم — تحت شعار تحقيق صالح التنظيم .

ويشير « ارجيريس » في مقاله — الذى يوجز فيه نتائج بعض الدراسات النظرية والواقعية في مجال العلاقة بين الفرد والتنظيم — إلى أن أعضاء التنظيم يستجيبون للاحباط والفشل وقصر النظر والصراع الذى يعانون منه داخل التنظيم بأحد الأساليب التالية أو بأكثر من اسلوب (٤٩) .

١ — ترك التنظيم .

٢ — الصعود فى السلم التنظيمي بالترقى Organizational Ladder .

٣ — اللجوء إلى ردود الفعل الدفاعية مثل احلام اليقظة والعدوان والتناقض الوجدانى والنكوص والاسقاط ... الخ .

٤ — اللامبالاه وعدم الاهتمام بالتنظيم ، وهذه الظاهرة تتخذ عدة صور

منها تقليل عضو التنظيم من حجم الاشباعات التي يتوقع تحقيقها داخل التنظيم، أو تخفيض حجم العمل أو الانتاج أو زيادة الأخطاء أو العادم واللجوء إلى الخداع والغش والتمارض ... الخ .

٥ — تكوين جماعات غير رسمية لمساندة ردود الفعل الدفاعية التي يلجأ اليها الأعضاء ولتعويضهم عن ما يعانونه من مشكلات نفسية واجتماعية داخل التنظيم الرسمي .

ويوضح « ارجريس » أنه عادة ما تستجيب الإدارة داخل التنظيمات لهذه الأساليب بعدة طرق يذكر منها :

١ — زيادة حدة نمط القيادة الضاغطة

Pressure-oriented Leadership

٢ — زيادة الضوابط الإدارية لسلوك أعضاء التنظيم

٣ — زيادة عدد برامج الاتصال والمشاركة الزائفة .

Pseudo participation and communication programs

وينتهي « أرجريس » إلى القول أن الأزمة Dilemma بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم أزمة مستمرة ومتراكمة وتدور في دائرة خبيثة ، ثم يطرح تساؤلا حول كيفية تحقيق نموذج تنظيمي قادر على اشباع حاجات الفرد إلى التلقائية والإيجابية والتعبير عن نفسه من جهة واشباع متطلبات التنظيم في الضبط والكفاية من جهة أخرى ؟ وهو يرى أن هذا المجال يعد مجالا خصبا وعميقا للأبحاث المستقبلة في مجال السلوك التنظيمي (٤٦) .

ويناقش « الفريد فيبر » A. Weber — الأخ الاصغر « لماكس فيبر » العلاقة بين تزايد التحول البيروقراطي داخل المجتمعات الحديثة وبين امكان استمراز الحرية الانسانية (٤٧) . فالتنظيم القائم على التسلسل الرآسي الطويل للبيروقراطية يحتم أن يكون ممارسة عمليات الضبط واتخاذ القرارات المحورية قاصرا على الوظائف أو شاغلي الأدوار العليا في التنظيم ، وهـــذا يعني بقاء الأغلبية العظمي من أعضاء التنظيم ـ شاغلي المراكز الدنيا Lower positions بدون حول ولا قوة Powerless . وهذا التمركز الحتمي للقوة داخـــل التنظيمات الكبرى المعقدة ، من شأنه احباط أعضاء التنظيم وعدم تشجيعهم على تقديم مبادرات فردية Individual initiative أو تطوير أفكار جديدة أو أساليب مستحدثة للعمـل . ويشير « الفريد فيبر » إلى أن تقنين الاجراءات والممارسات المختلفة داخل التنظيمات من شأنه أن يحقق نوعا من القولبة والمماثلة الكاملة فى السلوك والتفكير داخل المجتمع مما يقضى على الابتـــكارية والتميز الابداعي بين البشر . وهو يرى أن هذه النتيجة تنطبق على مجتمعـات التنظيم المتقدمة سواء أكانت تتخذ الشكل الرأسمالي أو الاشتراكي أو الشيوعي.

اساليب مواجهة امراض التنظيمات

عرضنا فيما سبق لأساسيات التنظيم البيروقراطي وما قدمه فيبر من تصور حول النموذج المثالي وما تلا هـذا من دراسات واقعية حاولت إختبار هـذا النموذج في الواقع التنظيمي ونقده مع محاولة تقديم نمـاذج تتسم بالواقعية وتشتق رأسا من الواقع وليس من التصور التجريدي المثـالي . كذلك ناقشنا اهم مشكلات النظريات الكبرى للبيروقراطية واهم المشكلات الكبرى للبيروقراطية سواء تلك التي تتعلق بالإغتراب أو الحرية أو الارتباط وقمع الغايات الفردية

والإبداعية نتيجة لتنميط السلوك والتفكير. وناقشنا ماتؤدى اليه البيروقراطية من مشكلات سيكولوجية تتعلق بسوء التوفيق بين حاجات الفرد ومتطلبات التنظيم.

وإذا كان النظيم البيروقراطي يقوم على أساس التخصص وسيادة الإجراءات الروتينية والتسلسل الرأسى للسلطات وترشيد السلوك والالتزام بالقوانين واللوائح والتعليات الى جانب ثبات المرتب ودوام الوظيفة ، فان هذه الخصائص الست التى وضعت لتكفل تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاية الانتاجية يمكن ان تتحول الى معوقات تقف دون تحقيق الكفاية ، وهى ما يطلق عليها البعض مصادر الخطر داخل الاطار التنظيمي . ويمكن أن نوجز اهم هذه المخاطر فيما يلى :ـ(٤٨)

اولا : إذا كان التخصص امراً ضرورياً فى عصر العلم والتكنولوجيا والتخصص الدقيق ، فانه قد يؤدى بأعضاء التنظيم الى الاهتمام بالجزء أو بمجالات تخصصهم الدقيقة على حساب الكل،الى جانب انه قديؤدى الى تكديس التنظيم بأعضاء دون حاجة حقيقية .على أن تفتيت التخصصات قد يتيح الفرصة امام اعضاء التنظيم للتهرب من المسئولية تحت زعم عدم الإختصاص وعلى العكس من ذلك فقد نجد بعض قيادات التنظيم يحاولون تجميع أكبر قدر من الصلاحيات والاختصاصات ليرفعوا من أهميتهم الشخصية فى الهيكل التنظيمي ، الامر الذى يثير الصراعات داخل التنظيم . يضاف الى هذا أن تفتيت التخصصات من شأنه تعقيد الاعمال وطول فترة الاجراءات .

ثانيا : لايمكننا النظر الى الروتين كمرض ، ولكن اذا ما تعقدت الاجراءات أو صممت بطريقة لا تتناسب مع العملية ، أو كانت غير منطقية ،

أو وضعت في الحالات التي لاتتطلب اجراءات ، أوزادت الخطوات عن الحد الضروري ، أو ارتبطت بعدد من المستويات الادارية ، فان الروتين يتحول من أداة تنظيمية ، الى معوق وظيفي يحول دون تحقيق اهداف التنظيم ، لانه سوف يصيب الجهاز الاداري بالشلل ويزيد من حجم الشكاوى .

ثالثا : إذا كان التسلسل الرأسي ضرورة تنظيمية الى جانب انه يحدث تماسكا في التنظيم ، فان هذه الخاصية قد تنقلب الى ظاهرة مرضية تعوق تحقيق أهداف التنظيم اذا ما تركزت السلطات في المستويات الادارية العليا ويحدث هذا التركيز في عدة حالات منها شعور الرئيس بعدم الثقة في مرؤسيه لسبب حقيقي أو وهمي ، أو انهيار اخلاق المرؤوسين أو عدم قدرة المرؤسين فعلا على تحمل المسئولية ، أو أهمية الامور موضع السلطة . ونتيجة لهذا التركيز يحدث شللا في حركة العمل داخل المستويات الادارية المختلفة نتيجة ضرورة الرجوع باستمرار الى السلطات العليا ، ذلك لانه يسلب المديرين في مختلف المستويات القدرة على التصرف واتخاذ القرارات . وقد لا يكون هنالك تركيز بالفعل للسلطات في يد الإدارة العليا ، ولكن المديرين في المستويات الوسطي وفي مختلف المستويات لا يتمتعون بالقدرة على تحمل المسئولية ، الامر الذي يدفعهم لاستشارة المستويات العليا في كل صغيرة وكبيرة . وعادة مايخلق التركيز نوعا من الجمود العقلي لدى المرؤسين ويفقدهم روح المبادأة والتفكير الابتكاري .

رابعا : وإذا كانت القواعد العقلية للتصرف أو ترشيد السلوك ضرورة إجتماعية داخل التنظيمات ، الا أنه عادة ماتظهر بعض المواقف الإنسانية التي تتطلب الاستثناء وتجاوز هذه القواعد العقلية والا أصيب التنظيم بالجمود

والعجز ، خاصة وان مراعاة الظروف الإنسانية للعاملين ، يعد ضرورة لصالح العمل أو الإنتاج من جهة ولصالح العاملين أنفسهم من جهة أخرى .

خامسا : على ان الالتزام الحرفى بالقواعد والتعليمات يضمن التماثل والعدالة فى تصرفات الافراد ، غير انه اذا مازادت هذه القواعد عن الحد المطلوب . أو تعددت بحيث تستوعب أدق التفاصيل الصغيرة ، أو تجمدت ولم تعد ملائمة للظروف المتغيرة ، أو تضاربت وتشابكت ، او زادت سرعة تغيرها بحيث صارت تهدد الاستقرار التشريعى ، فان الالتزام بهذه القواعد يصبح عبئا على التنظيم ويهدده بالفشل .

سادسا : والمفروض أن ضمان مبدأ ثبات المرتب ودوام الوظيفة يحقق إطمئنان العاملين مما يدفعهم الى العمل والانتاج فى جو من الامن النفسى ، غير ان هذا المبدأ قد يكون له إنعكاس سيء على العاملين . فالحصول على مرتب ثابت لا يتأثر بمستوى الاداء ، والاستقرار فى الوظيفة (فيما عدا الفصل للاخلال بالمشرف) قد يؤديان الى عدة ظواهر مرضية منها .

أ ـ التكاسل والخمول طالما إن الموظف سيقبض راتبه الشهرى سواء عمل أو لم يعمل ، وسواء إجتهد أو بذل الحد الادنى المطلوب من الجهد .

ب ـ اللامبالاة فى تنفيذ الأوامر أو العصيان أو الخطأ المتعمد طالما إن الموظف يعلم انه ليس من السهل إدانته أو فصله نظراً لطول إجراءات العقوبات وتعقدها وامكان التهرب من التهم والمسئوليات

جـ ـ محاوله الإستفادة الشخصية على حساب مصلحة التنظيم .

ثامنا : ويضاف الى هذا كله مجموعة أخرى من الأمراض منها التنازع على الاختصاص أو الدفع بعدم الاختصاص ، والاجراءات الروتينية المعقدة والتى ترتبط بعدة مستويات ادارية فى امور لا تستحق ... الخ .

وعادة ما يمكن اكتشاف هذه الأمراض التنظيمة بسرعة وسهولة داخل تنظيمات العمل الكبرى التى تهدف الى تحقيق الربح . ذلك لانه يوجد فيها باستمرار مقياس الكفاية والفاعلية وهو الربح . أما فى التنظيمات الحكومية التى تستهدف تقديم الخدمات وليس تحقيق ارباح . فانه لايوجد معايير دقيقة لقياس الكفاية والفعالية داخلها . وهنا يظهر اخطر الامراض التى تصيب التنظيمات البيروقراطية وهو التضخم الذى يشبه مرض الفيل عند الانسان .(٤٩) فالبيروقراطية تتسم بقدرة فذة على التوسع الذاتى ، ذلك التوسع الذى يتمثل فى زيادة عدد الموظفين والادارات والمكاتب والاقسام والاقلام ... الخ .

وتشكيل العديد من اللجان الدائمة والمؤقته . وحتى اذا ما تقرر الغاء بعض الادارات أو المكاتب فانه ينشأ عدة مكاتب جديدة للاشراف على عملية الالغاء وقد لاحظ « باركنسون » انه كلما قلت المهام الحقيقية كلما زادت المكاتب (قانون باركنسون) Parkinson's Law (٥٠)

ويمكن القول أن الأمراض المذكورة للتنظيمات تنبثق عن خصائص النموذج البيروقراطى ذاته ، أو من داخله ، غير أن هناك مصادر خارجية يمكن ان تسهم فى ظهور أمراض التنظيمات تتمثل فى طبيعة الظروف السياسية اوالاجتماعية او الاقتصادية أو التاريخية او الجغرافية للمجتمع العام . ويمكننا التمييز بين اربعة صور مرضية للبيروقراطية نوجزها فيما يلى (٥١) :

أولا : بيروقراطية الوصاية :

ومن ابرز امثلتها البيروقراطية التي ظهرت في الصين القديمة والتى تستند إلى تعليمات كونفوشيوس حكيم الصين القديم . وهنا تكون الحكومة مسئولة عن المحافظة على التقاليد الأخلاقية للمجتمع ، ويكون واجب الموظف تحقيق النموذج الأخلاقى والاعتماد على المأثورات والمعتقدات وليس على آرائه أو اجتهاداته الشخصية .

ثانيا : بيروقراطية الاستبداد :

ومن أبرز نماذجها ، تلك البيروقراطية التى سادت في مصر القديمة ،حيث تحكمت الحكومة فى توزيع مياه النيل ، وتركزت السلطة فى العاصمة وأخذت صورة الطغيان . ومن أبرز الأمثلة على الاستبداد نظام جباية الضرائب لحساب الحكام أيام الفراعنة ، وقد ظل الأمر على هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا .

ثالثا : بيروقراطية الطائفية :

ومن أبرز امثلتها ذلك النموذج الذى طبق فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كان الالتحاق بالجهاز الادارى قاصرا على المتفوقين من خريجى كلية الحقوق فى الجامعة الامبراطورية بطوكيو ، وكان الالتحاق بهذه الكلية أصلا قاصراً على الطبقة العليا .

رابعا : بيروقراطية المحسوبية :

ومن ابرز امثلتها تلك التى سادت فى بريطانيا مع بداية ظهور النظام الحزبى المتعدد . فاذا ما نجح حزب ما فى تولى السلطة ، قصر التعيين فى مراكز السلطة على أعضاء الحزب ضمانا للسيطرة والتسلط .

ولما كانت هذه الأمراض صاحبت البيروقراطية منذ القدم ، فقد ربط الكثير من النـــاس بين البيروقراطية و بين التعقيدات المكتبية Red tape واعتبروها مرض مزمن من أمراض الإدارة . وإذا كانت البيروقراطية صفة ملازمة للتنظيمات الضخمة الحجم ، وكانت الحكومة كتنظيم يتسم بالضخامة ، فقد اعتقد بعض الناس أن البيروقراطية هى كل تدخل من الحكومة فى الأعمال ولما كانت الاجراءات الحكومية تتميز بكثرة القوانين واللوائح ، فقد اعتقد بعض الناس ان البيروقراطية هى نوع من الادارة تحكمه القوانين واللوائح . ولما كان بعض الاداريين يظهرون بسلطة استبدادية تتحكم فى مصالح الشعب ، فقد ربط بعض الناس بين البيروقراطية و بين تحكم طبقة معينة فى مجموع الشعب ونتيجة لهذا كله تكونت صورة معينة للموظف البيروقراطى فى أذهان الناس ، وأصبح من خصائصه البطء والكسل واللامبـالاة ، والتحجر العقلى ، وعدم القدرة على المبادأة والتصرف الذاتى ، وعبادة القواعد والتطبيق الحرفى للقوانين والتعليمات ، ومحاولة التخلص من المسئولية باستمرار وتأجيل اتخاذ القرارات وتأخير مصالح الناس . ولا شك أن هذه الصورة غير صحيحة علميا ، غير أن صدقها الواقعى يحول أزمة البيروقراطية إلى مشكلات أخلاقيـــة ومهنية إلى حد كبير .

ومع هذا كله فانه يجب التأكيد على حقيقة أن البيروقراطية ليست مرضا وأنه يجب التمييز بين البيروقراطية وبين ما يصيبها من أمراض ، كذلك يجب التمييز بين أعراض المرض و بين أسبابه وعوامله . ويقترح بعض الباحثين عدة حلول لمواجهة مشكلات البيروقراطية نوجز أهمها فيما يلى (٥٢) :

١ — تقليل عدد أفراد الجهاز الإدارى بقدر الامكان ، وذلك بالاقلال

من المناصب الادارية ، ومن المستويات الادارية، مع اتباع مبدأ التنظيم الفدرالى بمنح الوحدات الادارية الرئيسية سلطات واسعة ومنحها الاستقلال فى إطار الأهداف العامة للدولة .

٢ ـــ تحديد أهداف الأجهزة الادارية ومختلف الوحدات الادارية تحديدا واضحا ، مع التركيز على التكامل بينها .

٣ ـــ الاقلال بقدر الامكان من نطـــاق الإشراف Span of control بالنسبة للاداريين . وترتبط هذه النقطة بعدد المستويات الادارية .

٤ ـــ حسن إختيار الرؤساء الاداريين على أساس معايير علمية ، مـــع دوام تدريبهم ، مع تكوين صف ثان من الاداريين .

٥ ـــ الثقة فى الرؤساء الاداريين (على إختـــلاف مستوياتهم) ومنحهم صلاحيات وسلطات تقابل مسئولياتهم . ويرتبط هذا بمبدأ تفويض السلطات ومن أبرز النماذج لتفويض السلطات اتبـــاع نظم الإدارة المحليـــة ، والادارة الذاتية للمصانع والمؤسسات .

٦ ـــ تصميم نظم للثواب والعقاب تكون فعالة وسريعة وواضحة .

٧ ـــ إعادة النظر فى القوانين واللوائح بهدف الغاء القوانين التى لا تتفق مع الحالات التى صدرت من أجلهـــا ، والغاء القوانين التى لم تعد هناك حاجـــة جوهرية اليها ، وتطوير القوانين بشكل يحقق التوازن بين الكفاية والفاعلية من جهة وبين العدالة من جهة أخرى .

٨ ـــ تبسيط الاجراءات الروتينية بالغاء الخطوات غير الضرورية ، والغاء

الاجراءات أصلا فى الحالات التي لا تستوجب إجراءات، مع تقليل المستويات الادارية التى تتعلق بهذه الاجراءات مع تجميعها في أماكن متقاربة .

وأخيراً فان للتنظيمات عدة جوانب ، بعضها مادى و بعضها قانونى وأهمها الجانب البشرى وهو الذى يستخدم الجانب المادى ويطبق الجانب القانونى ويحقق الهدف . وترتبط كفاءة هذا الجانب البشرى بعدة أبعاد إقتصادية وخلقية ومهنية وسياسية يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند أية محاولة لاصلاح أو تطوير أو تنمية أو ثورة إدارية فعالة .

مراجع الفصل الخامس

١ — د. سيد محمود الهوارى: الادارة : الأصول والأسس العلمية — مكتبة القاهرة سنة ١٩٧٠ ص ٢٠٦ — ٢٠٧

2 — Mouzelis, N. P. Organization and bureacracy : Analysis of modern theories London : Routledge and kagan Paul 1967 pp.5-6

3 — Pfiffner : Public administration. N.P. p. 44

4 — Burnham, J. The managerial revolution Indiana univ. press 1960

5 — Mouselis. N. P. Organization and bureacracy Routledge and Kagan paul 1969 pp. 8—9

6 — Ibid

7 — Ibid

8 — Ibid p. 10

9 — Ibid p. 11

10— Ibid p. 14

11— Ibid p. 14

12— Ibid

13— Ibid p. 15

14— Zeiltin ; op. cit. pp.

15 — Mouzelis : op. cit. p. 38.

16 — Ibid p p. 55 - 56

17 — Ibid

18 — Ibid

19 — Ibid. p p. 15 - 16

20 — Ibid p. 16

21 — Ibid.

22 — Berger, Peler, and Berger, Brigtte : Sociology : A Biographical opproach : Penguin Books 1976 p. 218.

23 — Shils, E : Political development in the new states The Hague Mouton 1962.

24 — Mouselis ; op. cit. p. 18

25 — Ibid p. 26

26 — See : Michels, R. Political parties : A Sociological study of Oligarchic tendency of modern democracy Dover Publications 1959

مذكور في كتاب « موزيليس السابق الاشارة اليه ص ٢٦ ، ١٨٧

27 — Mouselis. op. cit. p 27

28 — Ibid p. 27

29 — Ibid p. 28

30 — Idid

31 — Ibid. p. 29

32 — Ibid. p. 29

33 — Ibid. pp. 64—65

34 — Ibid. p. 41

ودراسة « مونرو برجر » مذكورة فى كتاب موزيليس ص ٤٠ ، ٤١
وفى الهوامش ص ١٨٩

35 Argiris : Personality and organization N. Y. Harppr 1957.

36 — Mouzelis : Ibid. p 42

34 — Ibid. p. 43

٣٥ — يمكن فى هذا الموضوع الرجوع إلى الفصل الذى كتبته عن التحليل السوسيولوجي للانحراف والامتثال ضمن كتابي بعنوان « البناء النظري لعلم الاجتماع — دار الكتب الجامعية — الاسكندرية سنة ١٩٧٣ .

6 — Mouzelis – Ibid p. 65

7 — Ibid p. 64

3 — Ibid p. 64

) — Ibid. P. 51

) — Blau, p. The dynamics of Bureaucracy university of Chicago 1955 p p. 60—1

مذكور فى كتاب Nouzelis السابق الاشارة اليه —راجع ص٥٧ ، المراجع فى آخر الكتاب ص ١٩٠

— Ibid. p. 57

42 — Argyris, Chris : Personality and orgonization : N. Y. Harper and Row 1957 See also Argyris : The individual and organization; Some problems of mutual adjustment, in Wrong D. and Gracy, H (eds) Readinys in introductory Sociology. The macmillan Co. N. Y, 1968 pp. 391-480.

43 — Argyris : The individual and Organization, Ibid p. 388.

44 — Ibid pp. 393-9

45 - Ibid p. 389

46 — Ibid pp. 399—400

47 — Weber, Alfred : Bureaucracy and Freedom, in Wrong, D, and Gracy, H. (ed) op. cit. pp 400 - 408

٤٨ — ارجع إلى كتاب الدكتور سيد الهوارى بعنوان «الادارة الأصول والأسس العلمية — مرجع سابق . ص١٩٨ — ٢٠٣

٤٩ — المصدر السابق ص ٢٠٣

٥٠ — المصدر السابق

٥١ — المصدر السابق ص ٥٠ — ٥١

٥٢ — المصدر السابق ص ٢٠٧ — ٢١٠

رقم الايداع ٢٣٣٩ / ٧٨

الترقيم الدولى ٣ - ٤٧٩ - ٢٠١ - ١٩٧٧ ISBN

مطبعة مصنع اسكندرية للكراس
محمد محمود محمد سعد
٥ شارع أديب إسحق ـ تليفون: ٨٠٥٨٤٧ - ٨٠٩١٠



